سلسلة أصول النشر
(١)



التذكرة
في القراءات الثمان

للإمام
أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبيّ
رحمه الله (ت ٣٩٩ هـ)

دراسة وتحقيق
خادم القرآن الكريم
أيمن رشدي سويد

المجلد الأول

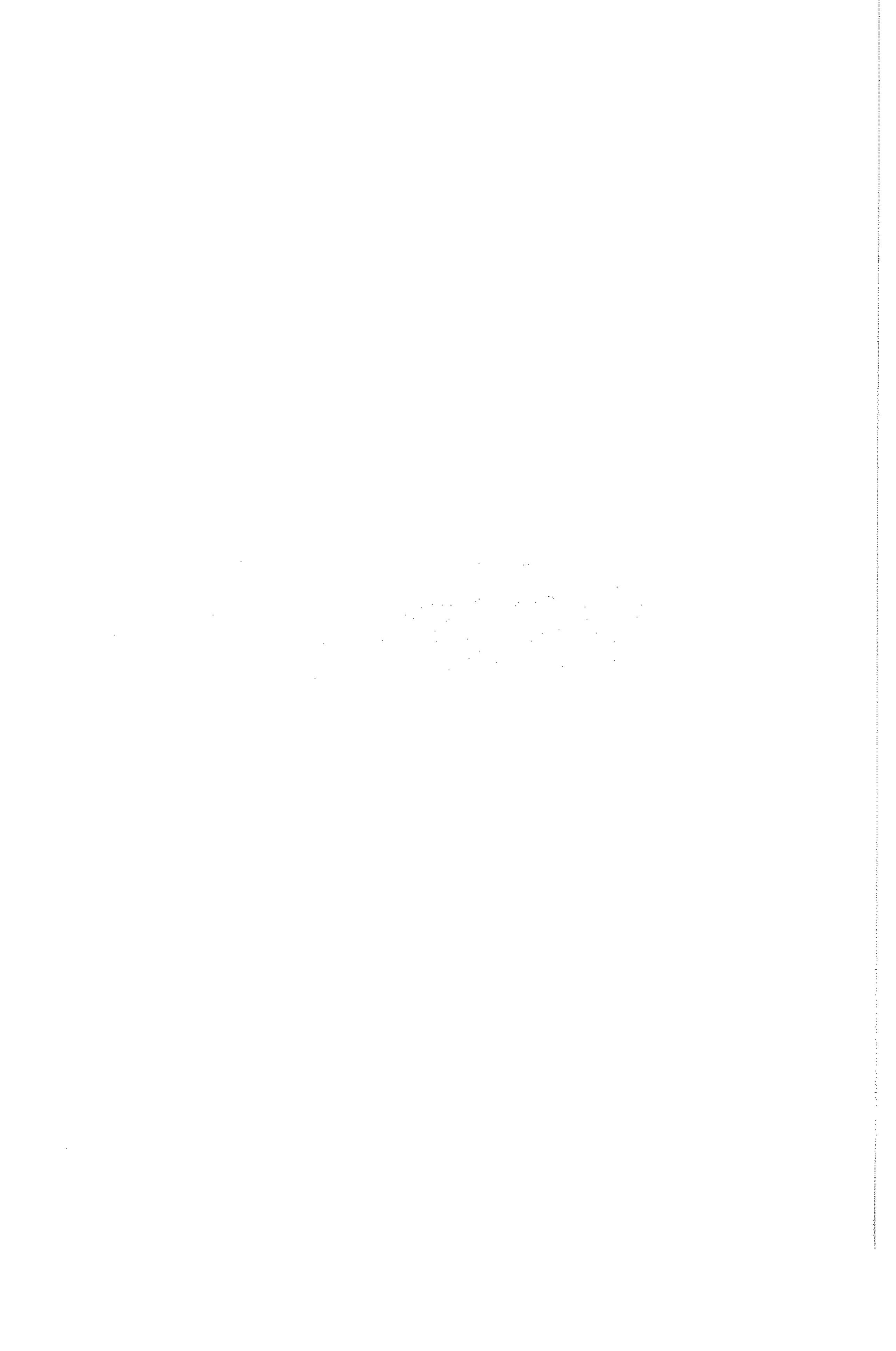
أصل هذا الكتاب رسالة «ماجستير» تقدَّم بها المحقِّق لقسم الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة. وذلك بإشراف سعادة الدكتور محمود محمد الطناحيّ حفظه الله، وقد نوقشتْ بتاريخ: ١٤١١/٣/١٩هـ وأُجيزت بدرجة «امتياز».

الطبعـــة الأولـــىٰ

١٤١٢هـ - ١٩٩١م



بسم الله الرحمن الرحيم



الإهداء

إلى كلّ من له فضل عليّ:

والديّ، شيوخي، أساتذتي

أهدي هذا الكتاب

أيمن



بسم الله الرحمـٰن الرحيم

الحمـد لله ربِّ العالمين، الحمد لله الذي أَنزَل علىٰ عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام علىٰ مَن قال له ربُّه: ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْءانَهُ * فَإِذا قَرَأْنَـٰهُ فَاتَّبِـعْ قُرْءانَهُ﴾[1]، وخاطَبه فقـال ـ عزّ مِن قائـل ـ : ﴿وَقُرْءاناً فَرَقْـنَـٰهُ لِتَقْرَأَهُ عَلىٰ النَّاسِ عَلىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْـنَـٰهُ تَنزِيلاً﴾[2] ، وأمَره بقوله سبحانه: ﴿يَـٰأَيُّها الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾[3] ، وقال له: ﴿ اتْلُ ما أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَـٰبِ وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ ﴾[4] ، فقام ﷺ بإبلاغ رسالة ربِّه، وعلىٰ رأسها القرآن الكريم، فأدّاه للصحابة أحسن الأداء، مُمتثِلاً أمْر الله ـ سبحانه ـ القائل: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْءانَ تَرْتِيلاً﴾[5].

ولكن الـرحمة المهداة ﷺ، الذي وصَفه ربُّه لنا بقوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِـتُّمْ ﴾[6] شَقَّ عليه أن تقرأ أُمّتُه القرآنَ علىٰ حرف واحد، كما أخرج مسلمٌ، من حديث أُبيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ : « أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غِفار، قال: فأتاه جبريل ـ عليه السلام ـ فقال: إنّ الله يأمرك أن تَقرأَ أُمّتُك القـرآنَ علىٰ حرف. فقـال: أسأل اللهَ معافاتَه ومغفرته، وإن أُمّتي لا تطيق

(1) القيامة ١٦، ١٧، ١٨.
(2) الإسراء ١٠٦.
(3) المائدة ٦٧.
(4) العنكبوت ٤٥.
(5) المزّمّل ٤.
(6) التوبة ١٢٨، و«عَنِتُّم» من العَنَت: وهو المَشقّة ولقاء الشِّدّة.

ذلك . ثم أتاه الثانية، فقال: إنّ الله يأمرك أن تَقرأ أُمَّتُك القرآنَ علىٰ حرفَيْن . فقال: أسأل اللهَ معافاتَه ومغفرته ، وإنّ أُمَّتي لا تطيق ذلك . ثم جاء الثالثة ، فقال : إنّ الله يأمرك أن تقرأ أُمَّتُك القرآن علىٰ ثلاثة أحرف . فقال : أسأل اللهَ معافاتَه ومغفرته ، وإنّ أُمَّتي لا تطيق ذلك . ثم جاءه الرابعة ، فقال : إنّ الله يأمرك أن تقرأ أُمَّتُك القرآنَ علىٰ سبعة أحرف ، فأيُّما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا»(١).

وفي رواية للترمذيّ عن أُبيّ : «فقال : يا جبريل إنِّي بُعثتُ إلىٰ أمّة أُمِّيِّين؛ منهم العجوز ، والشيخ الكبير ، والغلام والجارية ، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قطُّ . قال : يا محمد إنّ القرآن أُنزل علىٰ سبعة أحرف»(٢).

وهكـذا كانت الإبـاحة من الله ـ عزّ وجلّ ـ لكلّ قبيلة أن تقرأ بلُغتها وما درجتْ عليه ؛ « فالهُذَليّ يقرأ : (عَتَّىٰ حِينٍ) يريد : ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾(٣)؛ لأنه هكـذا يَلفِظ بهـا ويستعملهـا . . . والأسـديّ يقـرأ : ﴿تِعْلَمُـونَ﴾(٤) و ﴿تِعْلَمْ﴾(٥)، ﴿وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾(٦)، و ﴿أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُم﴾(٧) ، و التميميّ يَهمِز ، والقرشيّ لا يَهمِز . . . ولو أنّ كلّ فريق من هؤلاء أُمر أن يزول عن

(١) صحيح مسلم ٢٠٣/٢ ، ٢٠٤ . باب بيان أن القرآن أُنزل علىٰ سبعة أحرف، وبيان معناه.

(٢) جامع التِّرمذيّ ١٩٤/٥، ١٩٥ . وقال عنه: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) يوسف ٣٥ ،وغيرها.

(٤) البقرة ٢٢ ، وغيرها.

(٥) البقرة ١٠٦، وغيرها.

(٦) آل عمران ١٠٦.

(٧) يسٓ ٦٠.

لغته، وما جرىٰ عليه اعتياده ـ طفلاً وناشئاً وكهلاً ـ لاشتدّ ذلك عليه ، وعَظُمت المِحْنة فيه، ولم يمكنْهُ إلا بَعْدَ رياضة للنفْس طويلة ، وتذليلٍ للِّسان، وقطعٍ للعادة . فأراد الله ـ برحمته ولُطفه ـ أن يَجعل لهم مُتَّسَعاً في اللُّغات ، ومُتصَرَّفاً في الحركات»(١) .

فتلقّاه الصحابة الكرام ـ رضوان الله تعالىٰ عليهم ـ من فمه الشريف ﷺ غضّاً طريّاً كما أُنزل ، وحفظوه في الصدور وفي السطور أيضاً ، إلاّ أن جُلَّ اعتمادهم كان علىٰ حِفظ الصدور ، وهو من خصائص هذه الأُمّة المحمَّديّة ، التي ورَد وصفُها في الكُتب السابقة علىٰ القرآن الكريم بأن أفرادها «أناجيلهم في صدورهم »(٢) . وفي الحديث القدسيّ الصحيح ، الذي رواه مسلم ، أن الله تعالىٰ قال للنبيّ ﷺ : «وأنزلتُ عليك كتاباً لا يَغسِله الماء »(٣)اهـ.

وذلك أنه محفوظ في الصدور ، وقد بيَّن الله ـ تعالىٰ ـ هذه المزيّة للقرآن الكريم بقوله سبحانه : ﴿**بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌ بَيِّنَـٰتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ**﴾(٤) .

وقام التابِعون بتلقِّي القرآن الكريم عن الصحابة الكرام ، وصار كلٌّ منهم يَقرأ ويُقرِئ كما تلقّىٰ ؛ لِعِلمهم أن الجميع مِن عند الله ، وأن النبي ﷺ أباح

(١) « تأويل مُشكِل القرآن » لابن قُتيبة (ص ٣٩ ـ ٤٠) .
(٢) النشر ١/٦.
(٣) صحيح مسلم (٨/١٥٩).
(٤) العنكبوت ٤٩ .

لهم ذلك بالحديث السابق.

ولمّا جاء عصر التدوين كان ضبط القراءات التي رُويتْ عن النبيّ ﷺ مِن أُولىٰ الأشياء التي اهتمَّ بهـا المصنِّفون ؛ فكان كلُّ تلميذ يضبُط في كتاب خاصّ ما تلقّاه عن شيخه فُلان ، علىٰ شكل قراءات فرديّة.

ثم جاء من بعد هؤلاء جماعةٌ من هذه الأُمّة تفرَّغوا للقرآن وعلومه، وأمضَوا حياتهم في خدمتِه، فلم يَقنَعوا بما تلقَّوه عن شيخ واحد ، فصاروا يجوبون الأمصـار بحثاً عن النقَلة الضابطين لكتاب الله ، يأخذون عنهم ، ويتلقَّوْن منهم ، ويضبِطون ذلك غاية الضبط ، ثم يقوم الواحد منهم بتنسيق ما اجتمع لديه من القراءات ، وترتيب ما تلقّاه من الروايات ، في كتاب يرجع إليه ، ويعتمد عليه ، فظهَر ما عُرف بين الناس بـ « علم القراءات ».

ولا شكَّ أنه عِلم جليل ، وفنّ عظيم ، كيف لا وهو يتعلَّق بكلام الله ـ عزّ وجلّ ـ أشرف كلام يُسمع ويُقرأ ، ولا يَستغني عن هذا العلم مفسِّر ولا فقيه ولا محدِّث ولا لُغويّ ولا نحويّ ؛ لتعلُّقه بهذه العلوم جميعاً ، بل وبغيرها من العلوم.

ولم أزَل شَغِفاً بالقراءات واستماعها منذ نعومة أظفاري ، وأنا في السادس الابتدائيّ ، بدافع خفيّ لا أدري كُنْهَه ، فكنتُ أتتبَّع التلاوة بالقراءات من إذاعة إلىٰ إذاعة ، وخاصّة في ليالي رمضان ، وأفرح فرحاً شديداً إذا سمعتُ القارئَ يَقرأ مقطعاً بخلاف ما اعتدناه في رواية حفص.

ومرَّت سنوات أكرمني الله ـ عزَّ وجلّ ـ خلالها بحفظ القرآن الكريم ، وتلقِّيه من جهابذة العصر في الشام ومصر ، بالقراءات العشر .

ولمّا شاء الله ـ عزّ وجلّ ـ أن أنتسب إلىٰ الدراسات العليا العربيّة في جامعة أمّ القرىٰ بمكة المكرمة ، كان سروري عظيماً بأن وجدتُّ في السَّنة المنهجيّة مادّةً تُدرَّس باسم «عِلم القراءات» ، وكان من الطَّبَعيّ بعدها أن أختار موضوع رسالتي في هذا العِلم الذي يتَّصل بعلوم العربية اتِّصالاً وثيقاً .

فوقع اختياري علىٰ كتاب «التذكرة في القراءات الثمان » للإمام طاهر بن غَلْبـون ، ذلـك الإمـام الـذي تردَّد صدىٰ اسمـه في أُذُنَيَّ وأنا في الأوّل الثانويّ ، حين كنتُ أحفظ قول الإمام الشاطبيّ :

وعاداً الأُولىٰ وابنُ غَلْبُونَ طاهِرٌ ... بِقَصْرِ جَميعِ الْباب قالَ وقَوَّلا

وقوله :

وبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حالَ سُكُونِهِ ... وقالَ ابنُ غَلْبونٍ بياءٍ تَبَدَّلا

وقرأتُ في شروح الشاطبيّة شيئاً عن هذا الإمام ، وعلمتُ أنه أستاذ ماهر من أساتذة هذا الفنّ ، ويكفيه أنه شيخ الإمام الدانيّ الذي أذعَن الناس له ، وتلقَّوا كُتبه بالقَبول علىٰ مَرِّ العصور ، إلىٰ غير ذلك من مزايا كتابه «التذكرة» ، أذكرها ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في الباب الثاني من الدراسة ، تحت عنوان : أهميّة الكتاب .

فقمتُ بالبحث عن نُسَخ كتاب «التذكرة» في فهارس مكتبات العالَم التي تيسَّر لي الرجوع إليها ، ومحاولة الحصول علىٰ مصوَّرات لتلك النُّسَخ ، ولمّا

حقَّق الله ـ عزّ وجلّ ـ لي ما كنتُ أصبو إليه من ذلك بدأتُ بالعمل في الكتاب تحقيقاً ودراسة ، وَفْق خُطّة معيّنة، فجاء تسلسُل البحث كالتالي :

١ ـ **المقدّمة**: تحدّثتُ فيها باختصار عن نشأة عِلم القراءات وأهميّته، والدافع إلىٰ اختيار هذا الموضوع، والسبب الذي جعلني أنتقي كتاب «التذكرة» بالذات للدراسة والتحقيق، ثم عَرْض موجز لمحتويات الرسالة بقسمَيها (الدراسة والتحقيق).

٢ ـ **تمهيد**: عرضتُ فيه لفكرتين اثنتين ، لابدّ لمَن يريد أن يقرأ كتاب «التذكرة» أو ما ماثله من كُتب القراءات أن يدركهما بوضوح ، وهما :

أ ـ سبب اختلاف عدد القراءات بين مصنِّف وآخَر ، وما يُقرأ به اليوم من ذلك .

ب ـ ليس كلُّ ما يُنسب إلىٰ واحد من القراء السبعة أو العشرة متواتراً .

٣ـ **الدراسة**: وتشمل بابَيْن :

الباب الأوّل (المؤلِّف): ويحوي الفصول الآتية :

أ ـ اسمه ونَسَبه ومولده .

ب ـ أسرته .

جـ ـ عصره .

د ـ رحلاته .

هـ ـ شيوخه .

و ـ تلامذته .

ز ـ عقيدته ومذهبه.

ح ـ أخلاقه وثناء العلماء عليه.

ط ـ آثاره.

ي ـ وفاته.

الباب الثاني (الكتاب): ويشتمل على الفصول التالية:

أ ـ اسم الكتاب.

ب ـ توثيق نسبته إلىٰ المؤلِّف.

جـ ـ توثيق أن النَّصَّ الذي بين أيدينا هو كتاب «التذكرة».

د ـ منهج المصنِّف في الكتاب.

هـ ـ ملاحظات علىٰ منهج المصنِّف.

و ـ مناقشة بعض الآراء والأحكام التي ذكَرها في كتابه.

ز ـ أهميّة كتاب «التذكرة» بين كُتب فنّ القراءات.

ح ـ نُسَخ الكتاب. (وبعده نماذج من مصوَّرات النُّسَخ).

ط ـ بيان منهج التحقيق.

ي ـ تتميم.

ك ـ جداول توضِّح طُرُق الكتاب إلىٰ القراء الثمانية.

ل ـ إيضاح الاصطلاحات والرُّموز.

٤ ـ التحقيق: ويتضمّن:

النَّصَّ الكامل لكتاب «التذكرة في القراءات الثمان» للإمام طاهر بن غَلبون.

٥ ـ **الخاتمة** : وتحوي نتائج التحقيق والدراسة ، وبعض الاقتراحات .

٦ ـ **الفهارس العلميّة** : وتشمل :

أ ـ فهرس الآيات التي تكلَّم المصنِّف علىٰ ما فيها من وقف وابتداء .

ب ـ فهرس القراءات الشاذّة الموجودة في «التذكرة»، التي لا يُقرأ بها اليوم ؛ لانقطاع سندها .

جـ ـ فهرس الأحاديث الشريفة .

د ـ فهرس الأخبار القوليّة .

هـ ـ فهرس اختيارات ابن غَلْبون وآرائه في المسائل الخلافيّة .

و ـ فهرس الأشعار .

ز ـ فهرس الأعلام .

ح ـ فهرس الأماكن والبلدان .

ط ـ فهرس المصادر والمراجع .

ي ـ فهرس الموضوعات .

ولا بُدَّ لي ـ هنا ـ من شكر سعادة المشْرِف، الدكتور محمود محمد الطناحيّ ـ حفظه الله ورعاه ـ الذي كان له الأثر البالغ في توجيهي وإرشادي ، وتفضَّل ـ حفظه الله ـ بمقابلة الكتاب معي كلمة كلمة، فجزاه الله عني كلَّ خير.

كما أخصُّ بالشكر البالغ أخي الفاضل، القارئ الدكتور الطبيب أشرف محمد فؤاد طلعت ـ حفظه الله ـ الذي كان خير عون لي في مراحل تحقيق

هذا الكتـاب، وخـاصّة تجشُّمه مشاقَّ السفر معي إلىٰ «تركيا» في الشتاء القـارس؛ لنقابل سويّاً نسخة «كوتاهيه» من كتاب «التذكرة»، ونطّلع علىٰ نسخة الأصل في «إستانبول»، فجزاه الله تعالىٰ كلَّ خير، وبارك فيه.

كما أشكر كل الأخوة الذين كان لهم مشاركة معي في النَّسْخ أو التصوير أو التبييض، وأسأل الله ـ عزَّ وجلَّ ـ أن يكافئهم جميعاً عني بما هو أهله، هو أهل التقوىٰ وأهل المغفرة.

هذا، وأرجو أن أكون قد وُفِّقتُ لخدمة هذا الكتاب الجليل ومؤلِّفه ، خدمةً تليق بمكانتهما، وأن أكون قد ساهمتُ بجهد ضئيل بنفض الغبار عن أثرٍ من آثار أسلافنا العظماء، وإخراجه للناس في ثوب جديد، بعد أن عزَّت نُسخه، وتشـوَّق الكثير من القـراء والمقـرئين، والباحثين واللغويّين ، للوقوف عليه محقَّقاً ، والاستفادة من دُرر مسائله ، وغُرر تحقيقاته ، والله أسألُ أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كلَّ مَن اطَّلَع عليه، وما أُبرِّئ نفسي من نقصٍ أو زَلَل، فهذا من طبيعة البَشَر ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلتُ وإليه أُنيب ، والحمد لله رب العالمين .

تمهيـــد

ويحوي مبحثَيْن :

أ ـ سبب اختلاف عدد القراءات بين مصنِّف وآخَر ، وما يُقرأ به اليوم من ذلك .

ب ـ ليس كلّ ما يُنسب إلىٰ واحد من القراء السبعة أو العشرة متواتراً .

أ ـ سبب اختلاف عدد القراءات بين مصنِّف وآخَر، وما يُقرأ به اليوم من ذلك :

إن كثيراً من الناس يتساءل عن سبب اختلاف عدد القراءات التي حوَتْها كُتب هذا الفنّ ، فتارة نجد كتاباً في القراءات السبع، وتارة في الثمان ، وحيناً في العشر ، وفي حينٍ آخَر في الاثني عشر، فما هوالسرّ في ذلك يا تُرىٰ؟

سبق أن نوّهتُ في المقدِّمة أنه لمّا جاء عصر التدوين كان ممّا عُني به المصنِّفون ضبطُ القراءات التي رُويتْ عن النبيّ عليه الصلاة والسلام، فكان كلّ تلميذ يضبُط في كتاب خاصّ ما تلقّاه عن شيخه فلان، علىٰ شكل قراءات فرديّة ، ككتاب «القراءات» للكسائيّ(١) (ت ١٨٩هـ)، وكتاب نُصير (ت ٢٤٠ هـ تقريباً) عن الكسائيّ(٢) ، وكتاب أحمد بن سهل الأُشنانيّ (ت ٣٠٧هـ) عن حفص (ت ١٨٠ هـ) عن عاصم(٣) (ت ١٢٨هـ تقريباً)، وكتاب الحلوانيّ (ت ٢٥٠ هـ تقريباً) عن هشام(٤) (ت ٢٤٤ هـ تقريباً) ، وكتاب ابن ذكوان(٥) (ت ٢٤٢ هـ)، وكتاب البزِّيّ(٦) (ت ٢٥٠ هـ)، وكتاب أبي الأزهر (ت ٢٣١ هـ) عن ورش(٧) (ت ١٩٧ هـ) ، وكتاب ابن المسيَّبيّ (ت ٢٣٦ هـ) عن أبيه (ت ٢٠٦ هـ) عن نافع(٨) (ت ١٦٩ هـ تقريباً)، وكتاب أبي

(١) معرفة القراء ١/١٢٧ .
(٢) جامع البيان ٣/٨٣١ ـ غاية النهاية ٢/٣٤٠ .
(٣) جامع البيان ٢/٦٢٢ .
(٤) جامع البيان ٢/٥٠٠ .
(٥) جامع البيان ٢/٤٩٣ .
(٦) جامع البيان ٢/٤٩٦ .
(٧) جامع البيان ٢/٥٤٧ ـ غاية النهاية ١/٣٨٩ .
(٨) جامع البيان ٢/٤٩٨ ـ غاية النهاية ٢/٩٨ .

يعقوب الأزرق (ت ٢٤٠ هـ) عن ورش[١]، وغير ذلك كثير.

ثم جاء ـ من بعد هؤلاء ـ جماعةٌ من الأئمّة تفرَّغوا للقرآن وعلومه، وأمضَوا حياتهم في خدمته، فلَم يَقنَعوا بما تلقَّوه عن شيخ واحد، فصاروا يجوبون الأمصار بحثاً عن النَّقَلة الضابطين لكتاب الله، يأخذون عنهم، ويتلقَّون منهم، ويضبِطون ذلك غاية الضبط، ثم يقوم الواحد منهم بتنسيق ما اجتمع لديه من القراءات، وترتيب ما تلقّاه من الروايات، في كتاب يرجع إليه ويعتمد عليه، «فكان أوّل إمام مُعتَبر جمَع القراءات في كتابٍ أبو عُبيد؛ القاسم بن سلاّم، وجعَلهم ـ فيما أحسِب ـ خمسةً وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين»[٢]، وكان من هؤلاء الأوائل أيضاً أبو عمر؛ حفص ابن عُمر الدُّوريّ (ت ٢٤٦ هـ)، قال عنه الإمام ابن الجزريّ: «أوّل مَن جمَع القراءات. . . قال الأهوازيّ: رحَل الدُّوريّ في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة وبالشواذ، وسمع من ذلك شيئاً كثيراً » [٣].

أقول: وهكذا أودَع كلُّ إمام من المصنِّفين في كتابه ما وصَل إليه بالإسناد المتَّصل من قراءات؛ فالذي وصَله خمس قراءات ألَّف في القراءات الخمس، مثل: «أحمد بن جبير بن محمد الكوفيّ، نزيل أنطاكية، جمَع كتاباً في قراءات الخمسة؛ من كلِّ مصر واحد، وتوفي سنة ثمانٍ وخمسين ومائتين»[٤]، ومنهم مَن صنَّف في ست قراءات، ككتاب «الكفاية في

(١) جامع البيان ٢/٥٤٧.
(٢) النشر ١/٣٣ ـ ٣٤.
(٣) غاية النهاية ١/٢٥٥.
(٤) النشر ١/٣٤.

القراءات الستّ» التي قرأها أبو القاسم، هبة الله بن أحمد بن عمر بن الطَّبر الحريريّ البغداديّ (ت ٥٣١ هـ)، من تأليف الإمام أبي محمد، عبدالله بن عليّ المعروف بسبط الخيّاط (ت ٥٤١ هـ)، ومنهم مَن ألَّف في سبع قراءات، وأوّل مَن فتح هذا الباب الإمام أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ)، وتبعه كثيرون في التأليف في القراءات السبع (١)، ومنهم من ألَّف في الثمان،

(١) قد أُلقيَ بعض العلماء باللّوم علىٰ ابن مجاهد في اختياره سبع قراءات؛ لأن ذلك اشتبه علىٰ بعض العوامّ، فظنّوا أنّ الأحرف السبعة المذكورة في الحديث الشريف هي قراءة هؤلاء الأئمة السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد.

أقول: وعُذْر الإمام ابن مجاهد في ذلك الروايةُ؛ إذ أنّ الذي تيسّر له ووصَل إليه من القراءات هو ما رواه عن هؤلاء الأئمة السبعة، وأمّا ظنُّ العوامّ وجهلُهم فلا يؤاخَذ به العلماء، وهل يُؤاخَذ ابن مجاهد بما سيظنّه مِن بَعده بعضُ جهلة العوامّ؟! وكيف يَظُنّ ظانٌّ له أدنىٰ مُسْكَة مِن عقلٍ أن النبيّ ﷺ قصَد بقوله: «أُنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف» قراءةَ سبعة رجال بعَيْنِهم قبل أن يُخلَقوا بنحو مائة سنة أو أكثر، ودون أن يُسمّيَهم ﷺ، فكيف عرَف الناسُ أن المقصود بالحديث هؤلاء السبعة دون غيرهم؟! لا شكّ أن هذا جهل عظيم، ومعتقِد هذا في غاية الجهل، وسوءِ الفهم، ولا يُراعىٰ مثله ولا يُؤبه له، وقال محقِّق الفنّ، المنصِفُ في أحكامه؛ الإمام ابن الجزريّ ـ بعد أن نقَل قولَ الجعبريّ في منظومته نهج الدماثة: (وكم حاذقٍ قالَ المُسَبِّعُ أَخْطلا) ـ: «قلتُ: والحقّ أنه لا ينبغي هذا القول، وابن مجاهد اجتهد في جَمعه، فذكَر ما وصَله علىٰ قدر روايته، فإنه ـ رحمه الله ـ لم تكن له رحلة واسعة كغيره، ممّن كان في عصره، غير أنه ـ رحمه الله ـ ادّعىٰ ما ليس عنده، فأخطأ بسبب ذلك الناسُ؛ لأنه قال في ديباجة كتابه: «ومُخبِرٌ عن القراءات التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام»، وليس كذلك، بل ترَك كثيراً ممّا كان عليهاالناس في هذه الأمصار في زمانه، كان الخَلق إذ ذاك يقرؤون بقراءة أبي جعفر، وشَيْبة، وابن مُحَيْصِن، والأعرج، والأعمش، والحسن، وأبي رجاء، وعطاء، ومسلم بن جُندُب، ويعقوب، وعاصم الجحدريّ، وغيرهم من الأئمّة... فكان ينبغي أن يُفصِح بذلك، أو يأتي بعبارة تدلّ عليه، وهو أن يقول: ممّا عليه الناس. أو: الذي وصَلني. أو: اخترتُ. أو نحو ذلك؛ لئلّا يقع مقلِّدوه بعده في ما لا يجوز، علىٰ أنه قد أخطأ مَن زعَم أن ابن مجاهد أراد بهذه السبعةِ، السبعةَ التي في الحديث، حاشا ابن مجاهد من ذلك، قال تلميذه الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم: «رام هذا الغافل مطعناً في شيخنا أبي بكر فلم يجده، فحمَله ذلك علىٰ أن قوَّله قولاً لم يَقله هو ولا غيره؛ ليجد مساغاً إلىٰ ثَلْبه، =

كالإمــام طاهر بن غلبـون في كتـابـه «التـذكـرة» الـذي نحن بصَـدَد دراستـه، والإمـام أبي معشر، عبدالكريم بن عبدالصمد الطبريّ (ت ٤٧٨ هـ) في كتابه «التلخيص في القـراءات الثمـان»، ومنهم مَن ألَّف في التسـع، كالإمام سبط الخيّاط المـذكـور آنفـاً في كتـابـه «الشمس المنيرة في التسعة الشهيرة»، روىٰ فيه القراءات والروايات التي قرأ بها الحسين بن محمد الملقَّب بالبارع (ت ٥٢٤ هـ). ومنهم مَن ألَّف في العشر، وهم كُثُر جداً، كالإمام أبي بكر بن مِهْران (ت ٣٨١ هـ) في كُتبه «الشامل» و«الغاية» و«المبسوط» في القراءات العشر. ومنهم من ألَّف في إحدىٰ عشرةَ قراءة، كالإمام أبي الحسن، عليّ بن محمد ابن فارس الخيّاط (ت ٤٥٠ هـ تقريباً) في كتابه «الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش». ومنهم مَن ألَّف في اثنتَيْ عشرةَ قراءة، كالإمام سبط الخيّاط في كتابه «المُبْهِج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن مُحَيْصِن واختيار خلَف واليزيديّ». ومنهم مَن ألَّف في ثلاثَ عشرةَ قراءة، كالإمام أبي بكر، عبدالله بن أَيْدُغْدي الشمسيّ، الشهير بابن الجنديّ (ت ٧٦٩ هـ) في كتابه «بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة». ومنهم مَن ألَّف في أربعَ عشرةَ قراءة، كالإمام شمس الدين، محمد بن خليل المعروف بالقباقبيّ (ت ٨٤٩ هـ) في منظومته «مجْمَع السرور ومَطلَع الشموس والبدور»، وشَرْحها له أيضاً

= فحكىٰ عنه أنه اعتقَد أنّ تفسير معنىٰ قول النبيّ ﷺ: «أُنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف» هو قراءات القراء السبعة، الذين ائتمَّ أهلُ الأمصار بهم، فقال علىٰ الرجل إفكاً، واحتقَب عاراً، ولم يَحظَ من أُكذوبته بطائل» اهـ.

(منجد المقرئين ص ٧٢ـ ٧٣).

المسمّىٰ «إيضـاح الرموز ومفتاح الكنوز» . ومنهم مَن ألَّف في خمسَ عشرةَ قراءة ، كالإمام أبي الفضل ؛ محمد بن جعفر الخزاعيّ (ت ٤٠٨ هـ) في كتابه «المنتهىٰ في القراءات الخمسة عشر»(١) . ومنهم مَن ألَّف في عشرين قراءة ، مثل القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكيّ (ت ٢٨٢ هـ) ، قال عنه ابن الجزريّ : «ألَّف كتاباً في القراءات جمَع فيه قراءة عشرين إماماً ، منهم هؤلاء السبعة»(٢) . وتقدَّم معنا أن أبا عُبيد ؛ القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤ هـ) ذكَر في كتابه قراءةَ خمسة وعشرين قارئاً . وأَعْظَمُ ما عُرف في هذا الباب كتاب «الكامل في القراءات الخمسين» للإمام أبي القاسم ؛ يوسف بن عليّ بن جُبارة الهُذَليّ (ت ٤٦٥ هـ) .

وقد يُصنِّف أحد القراء ـ أحياناً ـ كتاباً في جُزء من مرويّاته ؛ لِعلَّة من العِلل ، كما فعَل الإمام أبو محمد ؛ عبدالله بن عليّ المعروف بسبط الخيّاط البغداديّ (ت ٥٤١ هـ) في كتابه «المبهج» الذي ذكَر فيه اثنتي عشرة قراءة ـ كما أسلفنا ـ ولم يَذكر في هذا الكتاب إلّا ما رواه عن شيخه الشريف أبي الفضل ؛ عبدالقاهر بن عبدالسلام بن عليّ العباسيّ ، الملقَّب بعزِّ الشرف (ت ٤٩٣ هـ) ، دون ما رواه عن غيره من الشيوخ ، وكما فعَل سبط الخيّاط المذكور ـ أيضاً ـ في كتابه «الكفاية في القراءات الست» ، حيث لم يَذكر فيه إلّا الروايات التي رواها وقرأ بها الشيخ أبو القاسم ؛ هبة الله بن أحمد بن عمر بن

(١) سمّاه ابن الجزريّ في النشر (١/٩٣) : «المنتهىٰ في القراءات العشر» ، وليس كذلك ، ولعلّه سبق قلم منه رحمه الله .

(٢) النشر ١/٣٤ .

الطَّبر الحريريّ البغداديّ (ت ٥٣١ هـ)، وكما فعَل الإمام ابن الجزريّ في منظومته «الدُّرَّة المُضيّة في القراءات الثلاث المَرضيّة» حيث نظَم فيها قراءةَ أبي جعفر ويعقوب وخلَف في اختياره، وذلك لمَن جمَع «الشاطبيّة» وأراد أن يُتمّ العشر القراءات.

وقد يُفرِد أحد الأئمّة المصنِّفين قارئاً بعَيْنه بالتأليف، ويَتوسَّع في ذِكر طُرقه وأسانيده إلىٰ ذلك القارئ؛ ليُميّزه عن غيره من القراء، ويكونُ الدافع لذلك ـ أحيانـاً ـ طلب بعض التلاميذ من شيخهم، فيُجيبهم لِما طلَبوا، كما أفرَد الدانيُّ (ت ٤٤٤ هـ) قراءةَ يعقوب الحضرميّ، وكذلك أفرَدها أبو القاسم، عبـدالرحمن بن عَتيق المعروف بابن الفحّام (ت ٥١٦ هـ)، بل إنّ الإمام الدانيّ أفرَد كلَّ واحد من السبعة القراء في مفردة خاصّة، وقد طُبعتْ في كتاب واحد بعنوان «المفردات السبع»(١).

إذن: فسبب اختلاف عدد القراءات من مصنِّف لآخَر هو أن كلَّ إمام أودَع في كتابه من القراءات والروايات والطُرق ما تلقّاه وقرأ به علىٰ شيوخه، والله تعالىٰ أعلم.

فإن قال قائل: فما الذي يُقرأ به اليوم من تلك القراءات الكثيرة المختلِفة التي ذكرتَ أسماءَ بعض المصنَّفات التي حوَتها؟

---

(١) نشَر كتاب «المفردات السبع» منذ أكثر من ثلاثين سنة الشيخ الفاضل المحِبّ للقراءات وأهلها، المتحرِّق من إهمال الناس لهذا العِلم؛ الأستاذ عبدالرحمن السيد حبيب، صاحب مكتبة القرآن، بالقاهرة.

أقول: إن القراءات التي يصحّ أن يُقرأ بها اليوم هي ما وصَل إلىٰ عصرنا بالتواتر والاستفاضة، وذلك محصور في ثلاثة كُتب لا غير، وهي:

١ـ منظومة «حِرز الأماني ووجه التهاني» في القراءات السبع، المعروفة بالشاطبيّة، للإمام القاسم بن فِيرُّه الرعينيّ الأندلسيّ الشاطبيّ الضرير (ت ٥٩٠ هـ). وقد نظَم فيها الإمام الشاطبيّ كتابَ «التيسير» في القراءات السبع للإمام أبي عَمرو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، وزادها أشياء من خارج «التيسير» ممّا قرأ به علىٰ شيوخه، ويُعرَف هذا عند القراء بـ «زيادات القصيد». وقد ذكَر الإمام الشاطبيّ روايتين لكلٍّ قراءة من القراءات السبع، وذكَر كلَّ رواية من طريق واحدة، فمجموع الطُرق في «الشاطبيّة» أربعَ عشرةَ طريقاً لا غير.

٢ـ منظومة «الدُّرَّة المُضيّة في القراءات الثلاث المَرضيّة» لمحقِّق الفنّ الإمام محمد بن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ)، وقد نظَم فيها ـ رحمه الله ـ قراءةَ أبي جعفر، يزيد بن القعقاع، ويعقوب الحضرميّ، وخلَف في اختياره، وتَبِع فيها الإمامَ الشاطبيّ، فاختار كلَّ قراءة من روايتين، وكلَّ رواية من طريق واحدة، فمجموع طُرق «الدُّرَّة» ستُّ طُرق. وعليه فمجموع طُرق «الشاطبيّة» و«الدُّرَّة» عشرون طريقاً عن الأئمة العشرة.

وقد أضاف الإمام ابن الجزريّ هذه القراءات الثلاث علىٰ كتاب «التيسير» وأدخَلها فيه بالحُمرة، وإن كانت الزيادة كثيرة قدَّم عليها لفظ: «قلتُ»، وختَمها بقوله: «فاعلم»، وسمّىٰ عملَه هذا «تحبير التيسير»[1].

(١) قد طُبع مرّات عديدة من غير تحقيق علميّ.

٣ـ كتاب «النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزريّ السابق الذِّكر، وقد اعتمَـد في تأليفه علىٰ بضع وستين كتاباً من كُتب هذا الفنّ، قرأها علىٰ شيوخه، وقرأ القرآنَ الكريم بمضمّنها، ثم قام ـ رحمه الله ـ بعمليّة غَرْبلة لِما قرأ؛ فقام باستبعاد ما فوق العشر من القراءات؛ لعدم توفّر شروط قَبول القراءة الصحيحة فيها، وأمّا العشر فاستبعَد منها كلَّ طريق فيه مَطعن أو لم تتحقَّق فيه اللُّقيا بين الشيخ وتلميذه، أو رُوي بطريق الإجازة دون القراءة والمشـافهـة، فتجمّـع لديه ـ رحمه الله ـ قريباً من ألف طريق عن القراء العشرة، أودَعها في كتابه العظيم «النشر»، ثم قام بنظم القراءات العشر من تلك الطُرق الألف في منظومةٍ ألفيّة سمّاها: «طيّبة النشر في القراءات العشر».

فكلّ قراءة أو رواية أو وجه مذكور في أحد الكتب الثلاثة الماضية، فهو مقروء به ومُتلقّىً بالقَبول. قال الإمام ابن الجزريّ: «ونحن ما ندّعي التواتر في كلّ فرد ممّا انفرَد به بعضُ الرواة، أو اختصّ ببعض الطُرق، لا يدّعي ذلك إلّا جاهل لا يَعرف ما التواتر، وإنما المقروء به عن القراء العشرة علىٰ قسمَيْن: متواتر، وصحيح مستفاض متلقّىً بالقَبول، والقَطعُ حاصِل بهما»(١).

أقـول: ويستثنىٰ من هذا حروف قليلة جداً ذُكـرت في «الشـاطبيّة» و «النشر» علىٰ سبيل الحكاية، لا الرواية، فلا يُقرأ بها، وتُعرف هذه المواضع في محالّها من «النشر» أو شروح «الشاطبيّة»، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

(١) منجد المقرئين ص ٢٠ .

ب ـ ليس كلّ ما يُنسَب إلىٰ واحد من القراء السبعة أو العشرة متواتراً :

القصد من هذا المبحث دفعُ شبهة شاعت بين كثير من الدارسين للعلوم الشرعيّة والعربيّة، وهي أن يَحكم الواحد منهم علىٰ قراءة من القراءات بأنها سَبعيّة أو عَشْـريّة بمجرَّد أن وجدَها في أحد كُتب التفسير أو اللغة أو النحو منسوبةً إلىٰ قارئ من القراء السبعة أو العشرة، أو إلىٰ رواتهم المشهورين . والحقّ أن لا توصف قراءة بأنها سَبعيّة أو عَشْريّة إلاّ إذا كانت مذكورة في واحد من الكتب الثلاثة التي ذكرتُها في آخِر المبحث الماضي.

وذلك أن كلَّ إمام من القراء العشرة قد قرأ عليه عدد كثير من الرواة، وهؤلاء الرواة قرأ عليهم خلقٌ كثيرون، وهلمَّ إلىٰ المصنِّفين في القراءات، فذكَر كلُّ واحد منهم ما وصَل إليه بالإسناد المتّصل، ثم ظهرتْ طبقة رأتِ التشعُّبَ في الأسانيد قد زاد، واتّسَع الخَرْق، وقَلَّ الضَبْط، فقاموا بانتقاء راويَـيْن فقط عن كلّ إمام، واختاروا عن أولئك الرواة طُرقاً محدودة، وأهمَلوا ما عداها، فشاء الله ـ سبحانه ـ أن تَتَّصِل الأسانيد من طريق رواةٍ بعَيْنِهم دونَ غيرهم، وإن كانوا أجلَّ قَدْراً، وأعظمَ ذِكراً.

فلو أخـذْنـا قراءة أبي عَمـرو بن العـلاء مثـلاً، لرأينـاها لم تشتهر عند المتأخِّرين إلاّ من روايتَيْ الدُّوريّ والسُّوسيّ، كلاهما عن اليزيديّ، عن أبي عمروٍ، علىٰ حين أنّ الذين نَقلوا القراءة عن أبي عمروٍ أربعةٌ وثلاثون رجلاً،

ذكَر منهم ابن الجزريّ في «النشر»[1] ـ نقلاً عن أبي حيّان ـ سبعة عشر رجلاً، وذكَرهم بتمامهم في «غاية النهاية» في ترجمة أبي عَمرو[2].

أقول: فكلّ ما رواه هؤلاء الرجال عن أبي عمرٍو بخلاف ما رواه اليزيديّ لا يُقرأ به اليوم، ولا يُقال عنه قراءة سَبعيّة؛ لانقطاع أسانيد هذه الروايات بأسرها.

وإذا انتقلنا إلىٰ اليزيديّ، فإننا نرىٰ أن الذين روَوْا عنه القراءة ستةٌ وعشرون رجلاً، نَصَّ عليهم وسمّاهم ابن الجزريّ في ترجمة اليزيديّ[3]، ولم يشتهر من رواية هؤلاء الرجال إلاّ روايتا الدُّوريّ والسُّوسيّ فقط، وانقطعتْ أسانيد الباقي.

فكلُّ ما رواه هؤلاء الرجال عن اليزيديّ بخلاف ما رواه الدُّوريّ والسُّوسيّ لا يُقرأ به اليوم، ولا يُقال عنه قراءة سَبعيّة؛ لانقطاع سنده.

وهكذا لو انتقلنا إلىٰ الدُّوريّ والسُّوسيّ لرأينا لهما ـ في الكُتب المصنَّفة ـ طُرقاً كثيرة، لم يَبقَ متَّصلاً منها إلىٰ زمننا إلاّ الطُرق التي أودَعها ابن الجزريّ في «النشر» عنهما، وشذَّ ما عداها.

وما قلناه عن أبي عمرٍو وراويَـيْه ينطبق علىٰ أيّ قارئ من القراء السبعة أو العشرة، فلا يُقال عن شيء من قراءتهم إنه سَبعيّ أو عَشْريّ إلاّ إذا كان منصوصاً عليه في «النشر» أو في «الشاطبيّة» أو «الدُّرَّة».

(١) ١/٤١، ٤٢.

(٢) غاية النهاية ١/٢٨٩، ٢٩٠.

(٣) غاية النهاية ٢/٣٧٥، ٣٧٦.

وقد نَبَّه علىٰ ذلك المحقِّق الجزريّ في «طيّبةالنشر» ـ بعد أن ذكر شروط القراءة المقبولة ـ بقوله :

فكُلُّ ما وافَقَ وَجْهَ نَحْوِ   وكانَ لِلرَّسْمِ احْتِمالاً يَحْوي
وصَحَّ إسناداً هُوَ الْقُرْآنُ   فَهذِهِ الثلاثَةُ الأَرْكانُ
وحَيْثُما يَخْتَلَّ رُكْنٌ أَثْبِتِ   شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ في السبعةِ

وقال في «النشر» : «كلّ قراءة وافقتِ العربيّة ـ ولو بوَجْه ـ ووافقتْ أحدَ المصاحف العثمانيّة، ولو احتمالاً، وصَحَّ سندُها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزَل بها القرآن، ووجَب علىٰ الناس قَبولها، سواء أكانت عن الأئمّة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم(١) من الأئمّة المقبولين. ومتىٰ اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلِق عليها ضعيفة، أو شاذّة ، أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة، أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمّة التحقيق مِن السَّلَف والخَلَف»(٢) اهـ.

فلا يَغتَرَّنَّ امرؤٌ بما يراه في بعض كُتب التفسير والنحو واللغة من قراءات منسوبة إلىٰ واحد من الأئمّة السبعة أو العشرة، دون أن يتحقّق من وجودها في «الشاطبيّة» أو «الدُّرَّة» أو «النشر»؛ إذ لا فرق بين ما شذَّ عن هؤلاء الأئمّة السبعة أو العشرة وبين ما شذَّ عمَّن هو فوقهم من القراء، والله أعلم.

(١) هذا بالنسبة إلىٰ زمان ابن الجزريّ ـ رحمه الله ـ إذ كانت بعض القراءات ممّا هو فوق العشر ما زالت متّصلة الأسانيد، ولكنها اليوم ـ في زماننا ـ منقطِعة؛ لما بيّنّاه سابقاً من انحصار القراءات المقبولة في عصرنا بالشاطبيّة والدُّرَّة والنشر، والله أعلم.

(٢) النشر ١/٩.

الدراســـة

وتشمل بابين:

ـ البـاب الأوّل: «المؤلِّف».

ـ الباب الثاني: «الكتاب».

البـــاب الأوّل

حيـــاة المؤلِّف

و يشتمل علىٰ الفصول التالية :

أ ـ اسمه ونسبه ومولده .

ب ـ أسرته .

جـ ـ عصره .

د ـ رحلاته .

هـ ـ شيوخه .

و ـ تلامذته .

ز ـ عقيدته ومذهبه .

ح ـ أخلاقه وثناء العلماء عليه .

ط ـ آثاره .

ي ـ وفاته .

حياة المؤلِّف(١)

أ ـ اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو الحسن، طاهرُ بنُ عبدِ المُنعِم بنِ عُبيد الله بن غَلْبونِ بن المبارَك، المقرئ الحلبيّ، ثم المِصريّ.

وقد أجمعَت المصادر علىٰ أن كُنيته هي: «أبو الحسن». كما اتفقتْ علىٰ اسمه واسم أبيه، أما اسم جدّه فهو في أغلب الكتب: عُبيد الله (بالتصغير)، وجاء في بعضها(٢): عبدالله. ولا أظنه إلا تصحيفاً لعُبيد الله، الذي نصّ عليه الأئمّة الضابطون، كالحافظَين الذهبيّ والجزريّ، رحمهما الله تعالىٰ.

أما جدّ أبيه: «غَلْبون»، فقد اتفقتْ مصادر الترجمة علىٰ اسمه، وضبَطه الإسنويّ: «بغين معجمة مفتوحة، ولام ساكنة، وباء موحَّدة»(٣).

---

(١) انظر ترجمته في:
فهرست ابن خير الإشبيليّ ص ٢٦، تاريخ الإسلام للذهبيّ الورقة ٢٥٠ (نسخة مكتبة أيا صوفيا رقم ٣٠٠٨)، تذكرة الحفّاظ للذهبيّ ١٠٢٩، العبر للذهبيّ ٢/١٩٥، معرفة القراء الكبار للذهبيّ ١/٣٦٩، طبقات الشافعيّة للإسنويّ ٢/٤٠١، غاية النهاية لابن الجزريّ ١/٣٣٩، النشر لابن الجزريّ ١/٧٣، حُسن المحاضرة للجلال السيوطيّ ١/٤٩١، الوافي بالوفيات للصَّفديّ ١٦/٤٠٤، هدية العارفين ١/٤٢٩، كشف الظنون ١/٣٨٤، الأعلام للزركليّ ٣/٢٢٢، معجم المؤلِّفين لكَحّالة ٥/٣٧.

(٢) انظر شذرات الذهب ٣/١٣١.

(٣) طبقات الشافعيّة للإسنويّ ٢/٤٠٠.

وكذا ضبَطه الفيروزآباديّ[1]، والمرتضىٰ الزَّبيديّ، إلا أنه غلِط في اسم عبدالمُنعِم وأبيه عُبيد الله، إذ قال: «وغَلْبُونُ بالفتح . . . فمن الأوّل جدّ أبي الـطيِّب، محمد بن أحمد بن غَلْبون المقرئ المِصريّ، روىٰ عن أبي بكر السامريّ، وعنه أبو الفَضْل الخُزاعيّ »[2]اهـ.

وكثيراً ما يأتي في الكتب ذِكر الإمام طاهر، أو ذِكر أبيه عبدالمنعم منسوباً إلىٰ جدّه (غَلْبون) مباشرةً، فيقال: طاهر بن غَلْبون. و: عبدالمنعم بن غَلْبون.

و (غَلْبون) ـ بزِنة: فَعْلون ـ اسم مشتق من الغَلَبة، كـ (حَمْدون) من الحَمْد، و (سَعْدون) من السَّعْد.

وهو اسم منصرِف، وقد يأتي في الشعر غير مصروف ضرورةً، علىٰ مذهب الكوفيّين ومَن تابَعهم من البصريّين: كأبي الحسن الأخفش، وأبي عليّ الفارسيّ[3].

وقد استعمله الإمام الشاطبيّ[4] في قصيدته: «حِرز الأماني ووجه التهاني»

(١) القاموس المحيط ١/١١٦.

(٢) تاج العروس ٣/٤٩٣.

(٣) انظر: الإنصاف للأنباريّ ٢/٤٩٣.

(٤) هو القاسم بن فِيرُّه بن خلَف بن أحمد، أبو القاسم وأبو محمد الشاطبيّ الرعينيّ الضرير، وليّ الله، الإمام العلاّمة، الذي هو أشهر من أن يُعرَّف. وُلِد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة من الأندلس. وقرأ القراءات وسمع الحديث، وأَخَذ كتاب سيبويه و «الكامل» للمبرِّد، وغيرهما. استقَرّ به الحال في القـاهرة، وجلَس للإقراء، فقصَده الخلائق من الأقطار، ونظَم قصيدته اللاميّة في القراءات السبع، ومنظومتَيْه الرائيَّتَيْن في عِلم الرسم وعِلم الضبط، وبُورِك له ـ رحمه الله ـ في تصانيفه وطُلاّبه، مع أن عُمره كان اثنتين وخمسين سنة فقط، إذ توفي ـ رحمه الله ـ سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة، ودُفِن بالقرافة. (غاية النهاية ٢ / ٢٠ ـ معرفة القراء ٢ / ٥٧٣)

مصروفاً وغير مصروف، فقال في «باب المدّ والقصر»:

وَعاداً الأُولىٰ وَابْنُ غَلْبُونَ طاهِرٌ ... بِقَصْرِ جَمِيعِ الْباب قالَ وَقَوَّلا

وقال في «باب الهمز المفرد»:

وَبارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حالَ سُكُونِهِ ... وَقالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِياءٍ تَبَدَّلا (١)

وأما الجدّ الأخير للإمام طاهر، وهو: « المُبارَك » ، فلم تذكره كلّ المصادر، ولعلَّ مُصنِّفيها تركوا ذكره اختصاراً، ونصّ عليه الذهبيّ، والسبكيّ في الطبقات الوسطىٰ، وابن الجزريّ في الطبقات، والسيوطيّ.

وأما مولده فلم أجد أحداً تعرض لذكره صراحةً ـ من الذين ترجَموا له ـ لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان. إلّا أن الحافظ الذهبيّ أعطىٰ تاريخاً تقريبيّاً لولادة ابن غَلْبون إذ قال: «قلتُ: مات في سنّ الكهولة»(٢)اهـ. وتبعه علىٰ ذلك الجلالُ السيوطيّ، فقال: «مات بمصر في سنّ الكهولة»(٣)اهـ.

والكَهْل ـ كما في اللسان ـ: «الذي جاوز الثلاثين، ووخَطَه الشيب. . . . قال ابن الأثير: الكهل مِن الرجال من زاد علىٰ ثلاثين سنة إلىٰ الأربعين، وقيل: هو مِن ثلاث وثلاثين إلىٰ تمام الخمسين. . . وفي المحكم: وقيل هو من أربع وثلاثين إلىٰ إحدىٰ وخمسين. . . قال أبو منصور: وإذا بلغ الخمسين فإنه يقال له: كَهْل. . . »(٤) اهـ.

(١) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة ص ١١٩ و ١٥٢، شرح شُعلة علىٰ الشاطبيّة ص ١٠٦ و ١٣١.
(٢) معرفة القراء ١/٣٧٠.
(٣) حُسن المحاضرة ١/٤٩١.
(٤) لسان العرب (كهل).

فالكَهْل في اللغة إذن يُطلق علىٰ من جاوز الثلاثين إلىٰ إحدىٰ وخمسين سنة، علىٰ وجه التقريب. فهذه المعلومة ـ وحدها ـ لا تعطينا توقيتاً دقيقاً لمولد ابن غَلْبون، لذا فلابدّ من البحث عن طريق أخرىٰ لتحديده.

لو ألقينا نظرة علىٰ تواريخ وفَيات شيوخ طاهر، لوجدنا أن أقدمهم وفاة ـ من الـذين عُرفت وفَياتهم ـ هو أحمد بن عبدالعزيز الخُوارزميّ(١) الأصل، ثم البغداديّ، نزيل مصر، المعروف بابن بُدْهُن، إذ صحَّح ابن الجزريّ أن وفاته كانت سنة تسع وخمسين وثلاثمائة(٢). أي قبل وفاة الإمام طاهر بأربعين سنة تماماً. فكم كان عمْر طاهر حين أخذ عن شيخه ابن بُدهُن؟ مع مراعاة أن الإمام طاهر من أسرة حلبيّة انتقلت إلىٰ مصر، وأنه قرأ في حلب ـ قبل مجيئه إلىٰ مصر مع أبيه ـ علىٰ شيخه عليّ بن محمد المعدَّل الحلبيّ، كما أنه قرأ علىٰ أبيه، وفي مصر ـ بعد ذلك ـ تلقّىٰ، مع والده، القراءات علىٰ ابن بُدْهُن. لا أستطيع أن أتصوَّر أن كلّ ذلك حدث قبل أن يَبلغ طاهر بن غلبون الثانية عشر من عمره، علىٰ أقلّ تقدير، هذا مع افتراض أنه قرأ علىٰ ابن بُدهُن في سنة وفاته، مع أنه يحتمل أن يكون قبل ذلك.

---

(١) نسبة إلىٰ (خُوارزم)، والواو التي بعد الخاء هي واو العجم المفخمة، يلفظونها بين الواو والألف، ويفرِّقون بينها وبين الواو العربية ـ في الكتابة ـ بأن يزيدوا بعدها ألفاً، تُكتب ولا تُلفظ، وهي مثل ألف التفريق التي بعد واو الجماعة، وكثيراً ما يغلط الناس فيقولون: الخَوَارزميّ ـ وليس كذلك انظر «معجم البلدان» ٢/٣٩٥.

(٢) غاية النهاية ١/٦٨.

بعد هذا كلّه نستطيع أن نقرِّر ـ باطمئنان ـ أن طاهر بن غَلْبون بلَغ الثانية والخمسين من عمره علىٰ أقلّ تقدير، أي أنه بلَغ الحدَّ الأعلىٰ للكهولة، وعليه فيكون تاريخ مولده ـ علىٰ وجه التقريب ـ هو سنة سبع وأربعين وثلاثمائة فما قبلها، والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

ب ـ أسرتــه:

نشأ الإمام طاهر بن غَلبون في أسرة علميّة بحلب:

فأبوه هو الإمام أبو الطيّب؛ عبدالمُنعِم بن غَلْبون(1)، الأستاذ الضابط الثقة، صاحب التصانيف في علم القراءات، وكان قد تلقّىٰ القراءات علىٰ عدد من الشيوخ، منهم:

إبراهيم بن عبدالرزّاق الأنطاكيّ (ت ٣٣٩ هـ)، وإبراهيم بن محمد بن مروان (ت بعد ٣٦٠ هـ)، وأحمد بن محمد بن بلال، وأحمد بن محمد بن إبراهيم البغداديّ، وأبو سهل؛ صالح بن إدريس (ت ٣٤٥هـ)، وجعفر بن سليمان الخُراسانيّ المِشْحَلائيّ (ت بعد ٣٣٠ هـ)، ونَصْر بن يوسف التُّرابيّ، ونَظيف بن عبدالله الكِسْرويّ، ومحمد بن عليّ العطوفيّ، وعبدالله ابن أحمد بن الصقر، والحسن بن حبيب الحصائريّ الدمشقيّ (ت ٣٣٨ هـ)،

(1) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام للحافظ الذهبيّ ورقة ٢٠٢ (نسخة مكتبة أيا صوفيا رقم ٣٠٠٨)، حُسن المحاضرة ١/٤٩٠، شذرات الذهب ٣/١٣١، طبقات الشافعيّة للإسنويّ ٢/٤٠٠، طبقات الشافعيّة للسُّبكيّ ٣/٣٣٨، العِبر للحافظ الذهبيّ ٢/١٧٧، غاية النهاية ١/٤٧٠، فهرست ابن خير الإشبيليّ ٢٥ـ ٢٧، مرآة الجنان ٢/٤٤٢، معرفة القراء الكبار للذهبيّ ١/٣٥٥، النشر ١/٧٩، وفَيات الأعيان ٥/٢٧٧.

وأحمد بن الحسين النحويّ الرَّقِّيّ، وعليّ بن محمد المكيّ الطوسيّ، وأبو الفرج، أحمد بن موسىٰ البغداديّ، ومحمد بن جعفر الفِرْيابيّ المعروف بابن المُستفاض، ونَجْم بن بُدير، وغيرهم.

وصنَّف في القراءات كتاب: «الإرشاد في معرفة مذاهب القراء السبعة، وشرح أصولهم»، وكتاب: «الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله ـ عزَّ وجلَّ ـ في مذهب القراء السبعة، في التفخيم والإمالة، وما كان بين اللفظين، مجمـلاً كامـلاً»، وكتـاب: «إكمال الفائدة في القراءات السبع»، وكتاب: «المرشد في القراءات السبع»، وكتاب: «التهذيب لاختلاف قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء».

قال عنه أبو عَمرو الدانيّ: «كان حافظاً للقراءة ضابطاً، ذا عفاف ونُسُك وفضل وحسن تصنيف، وكان الوزير جعفر بن الفضل معجَباً به، وكان يحضُر عنده المجلس مع العلماء، سمعتُ فارس بن أحمد يقول: وُلد عبد المنعم سنـة تسع وثلاثمائة في رجب، ومات بمصر في جمادىٰ الأولىٰ، سنة تسع وثمانين وثلاثمائة»(١) اهـ.

وقال عنه الحافظ الذهبيّ: «كان ثقة محقِّقاً، بعيد الصِّيت»(٢) اهـ.

وقال عنه الإمام ابن الجزريّ: «أستاذ ماهر كبير، كامل محرِّر ضابط، ثقة خيِّر، صالح ديِّن، وُلد ليلة الجمعة، لاثنتي عشرة ليلة خلت من رجب، سنة

(١) معرفة القراء ١/٣٥٦.

(٢) العبر في خبر من غبر ٢/١٧٧.

تسع وثلاثمائة بحلب، وانتقل إلىٰ مصر فسكنها... . ووُجِد بخطّه علىٰ بعض مؤلَّفاته:

صنَّفتُ ذا العلمَ أبغي الفوزَ مجتهداً لكي أكونَ مع الأبرار والسُّعَدا
في جنَّةٍ في جوار الله خالِقِنا في ظِلِّ عَيشٍ مُقيمٍ دائمٍ أبدا»[1]

ونقل ابن خَلِّكان عن الثعالبيّ قولَه في عبدالمنعم بن غلبون: «كان ـ علىٰ دينه وفضله، وعلمه بالقرآن ومعانيه وإعرابه ـ متفنِّناً في سائر علوم الأدب، أنشدتُ له قصيدة، منها قوله:

عليكَ بإقلالِ الزيارةِ إنّها إذا كثُرتْ كانتْ إلىٰ الهَجْرِ مَسْلَكا
ألَمْ تَرَ أنَّ الغَيثَ يُسْأمُ دائماً ويُطلَبُ بالأيدي إذا هو أمْسَكا»[2]

في هذا الجوّ العلميّ نشأ الإمام طاهر بن غَلْبون، فقرأ علىٰ والده القرآن ـ بعد أن حفظه ـ بالروايات، ولم يَقنَع بذلك؛ لعلوِّ هِمَّتِه، فقرأ علىٰ غير أبيه من علماء حلب، أو مَن نزل فيها من غيرها، كأبي الحسن؛ عليّ بن محمد المعدَّل الحلبيّ، وعبدالله بن المبارك،وسيأتي الحديث عنهما بتفصيل عند ذكر شيوخ طاهر.

وقد اتَّفقتِ المصادر أن أسرة ابن غَلْبون انتقلت ـ بعد ذلك ـ إلىٰ مِصر، ولا ندري ـ علىٰ وجه التحديد ـ السببَ الذي جعل هذه الأسرة تترك حلب إلىٰ مِصر؟

---

(١) غاية النهاية ١/ ٤٧٠.
(٢) وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٧.

علىٰ أننا نرجِّح أن ذلك كان في وقت لم يَصِل فيه طاهر بن غَلْبون إلىٰ مرحلة الاستقلال عن أبيه، فلعلّه كان ـ وقتها ـ في سنّ البلوغ أو دونه بقليل، والله أعلم. إلا أن جملةً ـ وردتْ في ثناء الدانيّ علىٰ عبدالمنعم ـ قد تلقي ضوءاً علىٰ سبب انتقال الأسرة إلىٰ مصر، وهي قول الدانيّ عن عبدالمنعم بن غَلْبون: «وكان الوزير جعفر بن الفضل معجَباً به، وكان يحضر عنده المجلس مع العلماء»(1)اهـ.

وقد كان جعفر بن الفضل (308ـ 391هـ) وزير بني الإخشيد بمصر، مُدّةَ إمارة كافور(2)، ثم استقلّ كافور بمُلك مصر، واستمرّ جعفر علىٰ وزارته، ولمّا توفي كافور استقلّ جعفر بالوزارة وتدبير المملكة لأحمد بن عليّ بن الإخشيد، بالديار المِصريّة والشاميّة، وكان عالماً محباً للعلماء، حدّث عن كثيرين، وكان يُملي الحديث بمِصر وهو وزير، وقصَده الأفاضل من البلدان الشاسعة(3).

فبناءً علىٰ كلّ ما مضىٰ يحتمل أن يكون انتقال أسرة ابن غَلْبون إلىٰ مصر كان بسبب وجود الوزير جعفر بن الفضل فيها، الذي عُرف بمحبَّته للعلماء،

---

(1) معرفة القراء 1/356.

(2) هو أبو المِسك، كافور بن عبدالله الإخشيديّ، كان عبداً لبعض أهل مصر، ولم يزل يترقّىٰ به الحال حتىٰ ملَك مصر، توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة.

(وفيات الأعيان 4/99 ـ ابن خلدون 4/314 ـ النجوم الزاهرة 4/1ـ 10)

(3) للتوسع في ترجمة الوزير جعفر بن الفضل انظر وفَيات الأعيان 1/346، تاريخ بغداد 5/275، سير أعلام النبلاء 16/484، معجم الأدباء 7/163.

يؤيد ذلك ما ذكره الدانيّ من أن عبدالمنعم بن غَلْبون كان يحضر مجلس الوزير جعفر مع العلماء، وكان الوزير معجباً به، إضافةً إلىٰ اضطراب الأمور السياسيَّة في حَلَب، وعدم الاستقرار، والذي سنتكلَّم عنه في الفصل التالي، والله أعلم.

جـ ـ عصره:

إن الإِنسان ـ كما يقولون ـ ابن بيئته، فحتىٰ تكون دراستنا لسيرة ابن غَلبون متكاملة؛ لابد أن نُلقي شيئاً من الضوء علىٰ عصره سياسياً وعلمياً:

أولاً: الناحية السياسية:

لو نظرنا إلىٰ العالم الإِسلاميّ منذ العقد الرابع في القرن الرابع الهجريّ إلىٰ نهاية القرن ـ وهي الفترة التي عاشها ابن غَلبون ـ لرأيناه قد تمزّق إرْباً، وتقطَّع دُويلاتٍ تحت وطأة شهوة المُلك وحبِّ الرئاسة، اللذان هما أشدُّ فتكاً بالأُمّة من أعدائها الخارجيِّين، والمُستعرِض للتاريخ يُدرِك هذه الحقيقة بوضوح.

فقد كان السلطان ـ في ذلك الوقت ـ ببلاد الأندلس لبني أُميّة، والقائم بالأمر منهم: عبدالرحمن الناصر، وقد لُقّب بأمير المؤمنين حينما وصلتْ خلافة بغداد إلىٰ ما وصلتْ إليه من الضعف أمام الأتراك والديالمة، الذين سال سيلهم ببغداد.

وببلاد إفريقية: للعَبيد، الذين تأسَّستْ دولتهم علىٰ أنقاض الأغالبة والأدارسة، والقائم بالأمر منهم: إسماعيل المنصور، وهو ثاني خلفائهم، وكان يُلقَّب بأمير المؤمنين.

وبمصر والشام: للإخشيديِّين، والأمير منهم: أنوجور بن محمد الإخشيد، وكانوا يَخطُبون باسم الخليفة العبّاسيّ.

وبحلب والثغور: لسيف الدولة، عليّ بن عبدالله بن حمدان الشيبانيّ، ويَخطُب باسم الخليفة العباسيّ.

وبالجزيرة الفراتيّة: لناصر الدولة، الحسن بن عبدالله بن حمدان الشيبانيّ، ويَخطُب باسم الخليفة العباسيّ.

وبالعراق: للدَّيلم: والسلطان منهم معزّ الدولة، أحمد بن بُوَيه، ويُخطَب علىٰ منابره باسم الخليفة العباسيّ، ثم باسم معزّ الدولة مِن بعده.

وبعُمان والبحرين واليمامة وبادية البصرة: للقرامطة، ويَخطُبون باسم المهديّ.

وبفارس والأهواز: لعليّ بن بُوَيه، الملقّب عماد الدولة، ويَخطُب باسم الخليفة العباسيّ، وكان يُلقَّب بأمير الأمراء؛ لأنه أكبر بني بُوَيه.

وبالجبل[1] والرَّيّ: لحسن بن بُوَيه، المُلقَّب ركن الدولة، ويَخطُب باسم الخليفة العباسيّ.

وأمّا جُرجان وطَبَرِسْتان: فكان يتنازعهما وشمكير بن شيرويه، وركن الدولة، وآل سامان.

وبخُراسان وما وراء النهر: لآل سامان، ومقرّ مُلكهم مدينة بخارىٰ، ويَخطُبون علىٰ منابرهم باسم الخليفة العباسيّ.

(١) هي ما بين أَصْبَهان إلىٰ زَنْجان وقَزْوين وهَمَذان والدِّينَوَر وقَرْمِيسِين والرَّيّ، وما بين ذلك من البلاد الجليلة، والكور العظيمة (معجم البلدان ٢ / ٩٩).

هذه هي الدويلات التي كانت ـ في تلك الحقبة ـ لأسر ملوكيّة، في الرقعة الإسلامية، فقد تَفرّق هذا المُلك الواسع تفرّقاً غريباً، بعد أن كان متماسك الأعضاء، يَرجع كلُّه إلىٰ حاضرة كبرىٰ تجمع شتاته(١).

وما يعنينا هنا ـ بالنسبة لابن غَلْبون ـ هو وضع الشام ومصر والعراق، وهي البلاد التي عَلِمنا أن الإمام طاهر كان فيها أو رحل إليها:

أمّا الشام:

فكانت بيد الإخشيديّين إلىٰ سنة ٣٥٨هـ، وسيأتي ذِكر ملوكهم عند الكلام عن مصر. ثم صارت من بعدهم تحت سلطان المعزّ الفاطميّ إلىٰ سنة ٣٦٥هـ، وخلَفه ابنه العزيز بالله إلىٰ سنة ٣٨٦هـ، ثم ابنه الحاكم بأمر الله إلىٰ سنة ٤١١هـ.

وأما حلب والثغور:

فقد كانت فيها الدولة الحمدانيّة التي ملَكَها سيف الدولة، عليّ بن عبدالله بن حمدان الشيبانيّ (٣٠٣ ـ ٣٥٦هـ) بعد سنة ٣٣٠هـ، وبقي فيها إلىٰ أن توفي بحلب سنة ٣٥٦هـ، وكثرتْ في أيامه الحروب بين المسلمين والروم، بين كرّ وفرّ، وكان مِن أشدِّها دخول اللعين «نقفور» ملك الأرمن ـ واسمه الدمستق ـ إلىٰ حلب في مائتي ألف مقاتل سنة ٣٥١هـ، وقتَل الرومُ من المسلمين خلقاً كثيراً، ونهبوا الأموال، وأخذوا الأولاد والنساء، وفرّ منهم سيف الدولة، وعاد

(١) الدولة العباسيّة للخضريّ ص ٣٧٩.

لمّا ذهبوا(١).

وقام بعده ابنه سعد الدولة، أبو المعالي، شريف بن سيف الدولة، إلىٰ سنة ٣٨١هـ(٢).

وقد كان سيف الدولة فصيحَ اللسان، سَمْحَ اليد، راجح العقل، مَحطّ رحال الأدباء والشعراء، وكان أديباً شاعراً، محبّاً لجَيّد الشِّعر، شديد الاهتزاز له، وغزواته مع الروم مشهورة، وللمتنبّي في أكثر الوقائع قصائد(٣).

أما مِصر:

ففي عهد الخليفة الراضي(٤) ظهرت الدولة الإخشيديّة بمصر، علىٰ يد مؤسِّسها: محمد الإخشيد بن طُغْج، وهو من موالي آل طولون، وكان مُلكه مصر سنة ٣٢٣هـ، واستمر المُلك في عقبه إلىٰ سنة ٣٥٨هـ، وهم الذين تسلَّم منهم الفاطميّون مصر، وهذا ثَبَت ملوكهم:

١ـ محمد الإخشيد بن طُغج (٣٢٣ ـ ٣٣٤هـ)، وكان ملكاً حازماً، كثيرَ التيقظ في حروبه ومصالح دولته، حسنَ التدبير، مكرِماً للجنود(٥).

٢ـ أبوالقاسم، أنوجور بن الإخشيد (٣٣٤ ـ ٣٤٩هـ)، تولّىٰ ـ بعد أبيه ـ

(١) انظر البداية والنهاية ١١/ ٢٣٩.

(٢) الدولة العباسيّة ص ٣٩٣.

(٣) وفَيات الأعيان (٣/ ٤٠١ـ ٤٠٦).

(٤) هو أبو العباس، أحمد بن المقتدر بن المعتضد بن الموفّق طلحة، وُلد سنة ٢٩٧هـ، وبُويع بالخلافة ـ بعد خلع القاهر ـ في ٥ جمادىٰ الأولىٰ سنة ٣٢٢هـ، ولم يزل خليفة إلىٰ أن توفي في منتصف ربيع الأوّل، سنة ٣٢٩هـ، فكانت مدّته ست سنين وعشرة أشهر وعشرة أيّام. (الدولة العباسيّة ص ٣٦٠).

(٥) وفَيات الأعيان (٥/ ٥٩).

مملكة مصر والشام بعقد الراضي له، وقام كافور بتدبير دولته أحسن قيام[1].

٣ـ أبو الحسن، عليّ بن الإخشيد (٣٤٩ ـ ٣٥٥هـ)، تولّىٰ مُلك مصر والشام بعد أخيه أنوجور، ومَلَك الرومُ في أيامه حلب والمصِّيصة وطرطوس، وذلك الصقع أجمع، فاستمر كافور علىٰ نيابته وحُسن إيالة سياسته[2].

٤ـ أبو المسك، كافور مولىٰ الإخشيد (٣٥٥ ـ ٣٥٧هـ)، ملَك مصر والشام بعد عليّ بن الإخشيد، وكان وزيره جعفر بن الفرات، وكان كافور يَرغَب في أهل الخير ويُعظِّمهم، وكانت أيّامه سديدة جميلة[3].

٥ـ أبو الفوارس، أحمد بن عليّ بن الإخشيد[4] (٣٥٧ ـ ٣٥٨هـ)، أقامه الجُند ـ بعد كافور ـ ملِكاً علىٰ مصر والشام، وعمره يوم ذاك إحدىٰ عشرة سنة، وجعلوا خليفته في تدبير أموره الحسن بن عُبيد الله بن طُغْج، وهو ابن عمّ أبيه، واستمر الحال كذلك إلىٰ أن دخَل القائد جوهر مصر سنة ٣٥٨هـ، وانقرضتِ الدولة الإخشيديّة[5].

وقد دخَل أبو الحسين، جوهر القائد الروميّ، في جيش كثيف إلىٰ مصر، من جهة المُعِزّ الفاطميّ، الذي كان ملِكاً بإفريقية وما والاها من بلاد المغرب،

(١) وفَيات الأعيان (٤/٩٩).
(٢) المصدر السابق.
(٣) وفَيات الأعيان ٤/١٠٠ ـ ١٠٥.
(٤) انظر: الدولة العباسيّة للخضريّ ص ٣٦٧.
(٥) وفَيات الأعيان ٥/٥٩ ـ ٦١.

فأخضَعها لسلطان المُعِزّ، وشرَع في بناء القاهرة المُعِزِّيَّة، وهكذا صارتْ مِصر والشام تحت سلطان المُعِزّ الفاطميّ إلىٰ أن مات بِمصر سنة **٣٦٥هـ**.

قال ابن كثير: «وقد كان المُعِزّ ـ قبَّحه الله ـ فيه شهامة وقوّة وحزم، وشدّة عزم، وله سياسة، وكان يُظهِر أنه يَعدل و يَنصر الحقَّ، ولكنه كان ـ مع ذلك ـ مُنجِّماً . . . وكان مُتلبِّساً بالرفض ظاهراً و باطناً»(١) اهـ.

وخلَفه ابنه العزيز بالله، إلىٰ سنة **٣٨٦هـ**.

قال ابن كثير: «أمّا العزيز ـ هذا ـ فإنه كان استَوزَر رجلًا نصرانيّاً . . . وآخَر يهوديّاً . . . فعَزّ بسببهما أهل هذين(٢) الملّتين ـ في ذلك الزمان ـ علىٰ المسلمين»(٣) اهـ.

وقال عنه ابن خَلِّكان: «كان كريماً شجاعاً، حسن العفو عند المقدرة . . . وكان أديباً فاضلًا»(٤) اهـ.

ثم مِن بعده ولده الحاكم العبيديّ إلىٰ سنة **٤١١ هـ**.

قال ابن خَلِّكان عنه: «وكان جواداً بالمال، سفّاكاً للدماء، قتَل عدداً كثيراً من أماثل أهل دولته وغيرهم صَبْراً، وكانت سيرته من أعجب السِّيَر»(٥)اهـ.

وقال عنه ابن كثير: «كان جباراً عنيداً، وشيطاناً مريداً . . . وكان كثير التلوُّن

(١) البداية والنهاية (١١/ ٢٨٤) بتقديم وتأخير.
(٢) كذا في المطبوع، والوجه: هاتين.
(٣) البداية والنهاية (١١/ ٣٢٠).
(٤) وفَيات الأعيان (٥/ ٣٧١ـ ٣٧٢).
(٥) وفَيات الأعيان (٥/ ٢٩٢).

في أفعاله وأحكامه وأقواله، جائراً، وقد كان يروم أن يدّعي الإلهيّة كما ادّعاها فرعون؛ فكان قد أمَر الرعيّة إذا ذكَر الخطيبُ علىٰ المنبر اسمَه أن يقوم الناس علىٰ أقدامهم صفوفاً؛ إعظاماً لذِكره، واحتراماً لاسمه».

ثم قال: «قال ابن الجوزيّ: ثم ازداد ظلم الحاكم، حتىٰ عَنَّ له أن يدَّعي الربوبيّة، فصار قوم من الجهّال إذا رأوه يقولون: ياواحد، ياأحد، يامحيي، يامميت. قبَّحَهم الله جميعاً»(١)اهـ.

أما العراق:

فقد كانت الخلافة العباسيّة في بغداد قد وصلَتْ ـ في مطلع القرن الرابع ـ إلىٰ غاية من الضعف، ممّا أغرىٰ فيها الطامعين، وفي مقدّمتهم آل بُوَيه الذين كانوا قد ملَكوا فارس و بلاد الديلم، وقد استولىٰ أحمد بن بُوَيه علىٰ بغداد سنة **٣٣٤** هـ، والخليفة بها هو المستكفي بالله، ولم يبق للخليفة من الأمر شيء، ثم خلَعه ابن بُوَيه، وبايَع بالخلافة المطيعَ لله بن المقتدر، وكانت مُدّة المطيع قريباً من ثلاثين سنة، ولم يكن له من الأمر شيء، والنفوذ في حياته للملوك من آل بُوَيه، وهم:

مُعِزّ الدولة، أحمد بن بُوَيه، وتوفي سنة **٣٥٦**هـ، ولم يكن عهده ببغداد إلاّ شرّاً كلّه، من جرّاء الاختلافات، والحروب الداخليّة والخراب، وضعف هيبة السلطان(٢).

(١) البداية والنهاية (١٢/ ٩).
(٢) الدولة العباسيّة ص ٣٨٦.

ثم قام مِن بعده ابنه عِزّ الدولة، بختيار، إلىٰ سنة ٣٦٧هـ، حيث خلَعه ابن عمّه عضد الدولة بن الحسن بن بُوَيه، وكانت البلاد في سلطان بختيار أسوأ حالاً منها في سلطان أبيه؛ فإنه اشتغَل باللهو واللعب، وعِشرة النساء والمغنِّين(١).

ولم يكن للمطيع عمل ولا تاريخ يُذكر، ثم خُلِع، وبُويع بالخلافة - بعده - ابنُه الطائع لله، عبدالكريم سنة ٣٦٣هـ، واستمَرَّ خليفةً إلىٰ أن خُلِع سنة ٣٨١ هـ، وقد كان سلطان العراق - في أيام الطائع - لخمسة من بني بُوَيه، وهُم:

١ - عِزّ الدولة، بختيار بن مُعِزّ الدولة، إلىٰ سنة ٣٦٧ هـ.

٢ - عضد الدولة بن الحسن بن بُوَيه، إلىٰ سنة ٣٧٢ هـ.

٣ - صمصام الدولة بن عضد الدولة، إلىٰ سنة ٣٧٦ هـ.

٤ - شرف الدولة بن عضد الدولة، إلىٰ سنة ٣٧٩ هـ.

٥ - بهاء الدولة، فيروز بن عضد الدولة(٢)، إلىٰ سنة ٤٠٣ هـ.

ولم يَقُم في آل بُوَيه مَن يماثل عضد الدولة جرأةً وإقداماً، وكان عاقلاً فاضلاً، حسن السياسة، شديد الهيبة، مُحِبّاً للفضائل، إلاّ أنه كان يمَيل إلىٰ اللهو واللعب.

وأما مَن جاء بعده من سلاطين آل بُوَيه، فقد كثرتْ في عهدهم الاضطرابات، والاقتتال بين الجند من التُّرك والدَّيْلَم.

---

(١) الدولة العباسيّة ص ٣٨٧.

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٣.

ثم قام بهاء الدولة بخلع الخليفة الطائع لله، وبايعوا بعده القادر بالله؛ أحمد بن إسحاق في سنة ٣٨١ هـ، واستمرَّ القادر بالله خليفة إلىٰ أن توفي سنة ٤٢٢ هـ[١].

ولم يكن للخليفة القادر بالله شيء من السلطان ـ كمَن مضىٰ في عهد سلاطين ابن بُوَيه ـ إلّا أن ضعف بيت المُلك أحيا له شيئاً من الكلمة والنفوذ، وكان فيه من خِلال الخير ما يساعد علىٰ ذلك؛ فقد كان حليماً كريماً خَيِّراً، يحبّ الخير وأهله ويأمر به، وينهىٰ عن الشرّ ويُبغِض أهله، وكان حسن الاعتقاد[٢].

ثانياً: الناحية العلميّة:

إنّ الناظر إلىٰ أوضاع العالم الإسلامي ـ في عصر ابن غَلْبون ـ من الناحية السياسيّة، ينقبض صدره، وتضيق نفسه؛ لما يرىٰ من الفتن والحروب، وكثرة القتل والغدر بين الحكام. ويَتوقَّع الإنسان أن لا يكون للأُمّة إنتاج علميّ، في ظلّ هذه الظروف المضطربة، ولكن العجيب أن المرء يَقِف دَهِشاً من وَفرة العلماء في هذا القرن ـ أعني القرن الرابع ـ وفي كلّ الفنون، ولعلّ هذا من معجزات الإسلام الخالدة، أن يُهَيِّئَ الله لعلوم الشريعة رجالاً يتلقّونها أخذاً من مشايخهم، وأداءً ـ بكل أمانة ـ إلىٰ طلابهم، غيرَ عابئين بما يدور

(١) الدولة العباسيّة ص ٣٩٩.
(٢) المصدر السابق ص ٤١٠.

حولَهم مِن تزاحُم علىٰ المناصب، واقتتال علىٰ الكراسي، وسعي للجاه والمال، ولسانُ حالِ كُلٍّ منهم قولُ الإمام الشافعيّ، رحمه الله:

سَهَري لِتنقيحِ العُلومِ أَلَذُّ لِي ... مِن وَصْل غانِيَةٍ وطِيبِ عِناقِ

أأبيتُ سَهْرانَ الدُّجىٰ وتَبيتُهُ ... نوماً وتَبْغي بَعدَ ذاكَ لَحاقي[1]

وصدق رسول الله ﷺ حين أخبر بقوله: «لا تزال طائفة من أُمَّتي ظاهرين علىٰ الحقّ، لا يضرّهم مَن خَذَلهم، حتىٰ يأتي أمر الله وهم كذلك»[2].

فمن القراء[3] ـ الذين كانوا في عصر ابن غَلْبون ـ: أبو عبدالله، الحسن ابن عليّ بن ثابت المقرئ (ت ٣٧٨ هـ)، درَس علىٰ ابن الأنباريّ، وكان قد عمل قصيدة في القراءات السبع.

وأبو بكر، أحمد بن الحسين بن مِهران المقرئ (ت ٣٨١ هـ) صاحب كتاب: «الغاية في القراءات العشر» وغيره من المصنَّفات.

وأبو الفرج، محمد بن أحمد الشَّنَبوذيّ المقرئ (ت ٣٨٨ هـ).

ومن المُحدِّثين: الحافظ أبو القاسم الطبرانيّ (ت ٣٦٠ هـ) صاحب المعاجم الثلاثة، وغير ذلك من المصنَّفات المفيدة.

---

(١) ديوان الإمام الشافعيّ ص ٦٣ـ ٦٤.

(٢) أخرجه البخاريّ (١٢٤/٩) في: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة. باب قول النبيّ ﷺ: «لا تزال طائفة...». من حديث المغيرةِ بن شعبةَ، ومعاويةَ بن أبي سفيانَ. وأخرجه مسلم (٥٢/٦) من حديث ثوبان ـ وأثبتُّ لفظه ـ في: كتاب الإمارة. باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة...».

(٣) حول الأعلام المذكورين فيما يأتي يُنظر: تاريخ الخلفاء للسيوطيّ ص ٤١٥ـ ٤١٧، والبداية والنهاية، وشذرات الذهب (في سني الوفيات).

وأبو بكر الآجرِّيّ (ت ٣٦٠ هـ) صاحب «الأربعين الآجرِّيّة».

وأبو عمرٍو، محمد بن جعفر الزاهد (ت ٣٦٠ هـ).

والحافظ أبو أحمد، عبدالله بن محمد بن عديّ (ت ٣٦٥ هـ) صاحب كتاب «الكامل» في الجرح والتعديل.

والحافظ عليّ بن عمر الدارَقُطْنيّ (ت ٣٨٥ هـ)، صاحب المصنَّفات في علم الحديث.

وأبو عبدالله بن مَنْدَه، الحافظ الأصفهانيّ (ت ٣٩٦ هـ)، صاحب التصانيف.

وأبو عبدالله، الحاكم النيسابوريّ (ت ٤٠٥ هـ)، صاحب «المستدرك علىٰ الصحيحين» وغيرِه.

ومن الفقهاء: أبو بكر، عبدالعزيز بن جعفر، الفقيه الحنبليّ، المعروف بغلام (ت ٣٦٣ هـ).

وأبو الحسن، عليّ بن أحمد بن المرزبان (ت ٣٦٦ هـ) الفقيه الشافعيّ.

وأبو بكر الرازيّ، الفقيه الحنفيّ، صاحب «أحكام القرآن» (ت ٣٧٠ هـ).

وأبو بكر، محمد بن عبدالله، الفقيه المالكيّ (ت ٣٧٥ هـ).

وستيتة بنت القاضي أبي عبدالله المحامليّ (ت ٣٧٧ هـ)، وكانت فقيهة شافعيّة وفَرَضيّة نحويّة.

وأبو سليمان الخطابيّ (ت ٣٨٨ هـ)، الفقيه المجتهد، صاحب «معالم السنن» و«شرح البخاريّ» وغير ذلك.

والقاضي أبو بكر، محمد بن الطيّب الباقلانيّ (ت ٤٠٣ هـ)، رأس المتكلِّمين علىٰ مذهب الشافعيّ.

وأبو حامد الإسفراييني (ت ٤٠٦ هـ) إمام الشافعيّة.

ومن النُّحاة: أبو سعيد السيرافيّ النحويّ (ت ٣٦٨ هـ) وله شرح علىٰ كتاب سيبويه.

والحسين بن خالويه النحويّ (ت ٣٧٠ هـ) صاحب المصنَّفات.

وأبو عليّ الفارسيّ النحويّ (ت ٣٧٧ هـ) صاحب المصنَّفات الكثيرة.

وأبو الحسن، عليّ بن الحسن الرُّمّانيّ النحويّ (ت ٣٨٤ هـ).

وأبو الفتح، عثمان بن جنّيّ (ت ٣٩٢ هـ) النحويّ اللغويّ، صاحب التصانيف الفائقة في اللغة والنحو.

ومن اللغويّين: أبو أحمد، الحسن بن عبدالله العسكريّ (ت ٣٨٢ هـ)، اللغويّ الأديب، صاحب كتاب «التصحيف» وغيره.

والصاحب بن عبّاد (ت ٣٨٥ هـ)، وزير مؤيد الدولة بن ركن الدولة بن بُوَيه، وقد كان محبّاً للعلماء والفقراء، كثير الإحسان إليهم، له كتاب «المحيط في اللغة» وغير ذلك.

وإسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ (ت ٣٩٣ هـ) صاحب «الصحاح».

وأبو الحسين، أحمد بن فارس اللغويّ، الرازيّ (ت ٣٩٥ هـ) صاحب «المُجْمَل» في اللغة.

وأبو عُبيد، أحمد بن محمد الهرويّ (ت ٤٠١ هـ) صاحب «الغريبَيْن» في

غريب القرآن والحديث.

ومن الشعراء: أبو الحسن الرَّفَّا الشاعر الكنديّ الموصليّ (ت ٣٦٠ هـ).

وأبو الفتح، عليّ بن محمد البُسْتيّ، الشاعر المعروف (ت ٤٠٠ هـ).

وأبو الحسن، الأحنف العُكْبَريّ (ت ٣٨٥ هـ).

وأبو نصر، عبدالعزيز بن عمر بن نُباته، الشاعر المشهور (ت ٤٠٥ هـ).

والشريف الرضيّ الشاعر (ت ٤٠٦ هـ).

ومن الخطباء: ابن نُباته (ت ٣٧٤ هـ) خطيب حلب في أيام سيف الدولة.

ومن الأدباء: بديع الزمان، أبو الفضل الهَمَذانيّ (ت ٤٩٨ هـ) صاحب «المقامات» المشهورة.

كان هذا ملخَّصاً لعصر الإمام طاهر بن غَلْبون من الناحيتين: السياسيّة والعلميّة.

د ـ رحلاتـــه:

علمنا ممّا سبق أن طاهر بن غَلْبون وُلد في حلب، ونشأ فيها إلىٰ أن وصل إلىٰ السنّ التي أهَّلته لأن يقرأ علىٰ قرّائها، كالشيخ عليّ بن محمد المعدَّل الحلبيّ.

وتذكر لنا المصادر أن طاهر بن غَلْبون رحل ـ مع أبيه ـ إلىٰ مِصر، واستقرَّ فيها إلىٰ أن مات، إلا أنها لم تعيِّن لنا تاريخ رحلته إلىٰ مِصر.

ونستطيع أن نستنتج تاريخ هذه الرحلة ـ علىٰ وجه التقريب ـ من معرفتنا أنّ الإمام طاهر وأباه عبدالمُنعِم، قد قرآ في مِصر علىٰ أحمد بن عبدالعزيز

ابن بُدْهُن نزيل مِصر المتوفىٰ سنة **٣٥٩** هـ.

وعليه فيكون تاريخ هذه الرحلة قبل سنة **٣٥٩** هـ، والله أعلم.

وأمّا رحلته الثانية: فكانت إلىٰ البصرة، نصّ علىٰ ذلك في عدّة مواضع من «التذكرة»، كقوله في إسناد قراءة عاصم: «وأمّا رواية حفص بن سليمان... فحدثني أبو الحسن، عليّ بن محمد بن صالح الهاشميّ بالبصرة» اهـ. وكقوله في إسناد رواية خلَف عن حمزة: «وقرأتُ بهذه الرواية... علىٰ أبي الحسن، محمد بن يوسف بن نهار الحِرْتكيّ بالبصرة» اهـ. ونصّ علىٰ ذلك الإمام الذهبيّ[1]، والإمام ابن الجزريّ[2].

ولم أجد مَن حدَّد تاريخ رحلة ابن غَلْبون إلىٰ البصرة، ولكنها كانت ـ قطعاً ـ في سنّ وصل فيه ابن غَلْبون إلىٰ القدرة علىٰ الانفصال عن أبيه والسفر وحده، فهي ـ بالقَطع ـ كانت من مِصر إلىٰ البصرة، وليس من حلب إلىٰ البصرة.

وأما تاريخها الزمانيّ فنستطيع أن نحدّده ـ علىٰ وجه التقريب ـ أنها كانت قبل سنة **٣٦٨** هـ، وهو تاريخ وفاة الشيخ عليّ بن محمد الهاشميّ، الذي نصّ الإمام طاهر علىٰ أنه قرأ عليه بالبصرة، والله أعلم.

وذكر الذهبيّ أن الإمام طاهر رحل إلىٰ بغداد فقال: «ولقي ببغداد أبا بكر القَطِيعيّ»[3] اهـ. ولا يبعد أن يكون هذا وقت رحلته للبصرة فإن وفاة القَطِيعيّ

(١) معرفة القراء ١/٣٦٩. (٢) غاية النهاية ١/٣٣٩.

(٣) معرفة القراء ١/٣٦٩. وأبو بكر القطيعيّ هو أحمد بن جعفر بن حمدان البغداديّ المسنِد المشهور، وستأتي ترجمته في الفصل القادم، عند الكلام علىٰ شيوخ الإمام طاهر.

كانت سنة ٣٦٨ هـ، وهو موافق للتاريخ التقريبيّ الذي حدّدناه لرحلة ابن غَلْبون إلىٰ العراق، والله أعلم.

هـ ـ شيوخه:

قرأ طاهر بن غَلْبون علىٰ شيوخ كثيرين، منهم مَن نصّ عليه في «التذكرة»، ومنهم من ذكرتِ المصادر أن ابن غَلْبون قرأ عليه أو روىٰ عنه الحروف:

أمّا شيوخه الذين نصّ عليهم في «التذكرة» فهم[1]:

١ـ أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن مروان المقرئ، الشاميّ الأصل، المصريّ الدار[2]. قال الذهبيّ: توفي سنة بضع وستين وثلاثمائة[3].

٢ـ أحمد بن عبدالله المقرئ، تلقّىٰ عنه ابن غَلْبون رواية قُتيبة عن الكسائيّ[4].

٣ـ أبو عديّ، عبدالعزيز بن عليّ بن أحمد بن محمد بن الفرج المصريّ (ت ٣٨١هـ) وقيل غير ذلك[5].

٤ـ أبو محمد، عبدالله بن المبارك[6].

---

(١) سأكتفي هنا بذكر أسماء شيوخ الإمام طاهر ووفَياتهم، وأما تراجمهم فستأتي في هامش «التذكرة» عند ذكرهم للمرّة الأولىٰ فيها.

(٢) غاية النهاية ١/٢٦.

(٣) معرفة القراء ١/٣٢٤.

(٤) التذكرة ص ٥٤.

(٥) غاية النهاية ١/٣٩٤ ـ معرفة القراء ١/٣٤٦.

(٦) غاية النهاية ١/٤٤٦.

٥- أبو الطيّب، عبدالمُنعِم بن عُبيد الله بن غَلْبون بن المُبارَك الحلبيّ، نزيل مِصر، وهو والد الإمام طاهر، وكان له أكبر الأثر في تكوينه العلميّ، وعنه أخذ معظم القراءات، (ت ٣٨٩ هـ)(١).

٦- عليّ بن أحمد الجَلُوديّ: نصّ في «التذكرة» أنه أخذ عنه طريق الأعشىٰ، من رواية شعبة عن عاصم(٢).

٧- أبو الحسن، عليّ بن عبدالله الفارسيّ: نصّ في «التذكرة» أنه أخذ عنه رواية نُصير عن الكسائيّ(٣).

٨- أبـو الحسن، عليّ بن محمـد بن إبـراهيم بن خُشْنام المالكيّ البصريّ الدلّال، (ت ٣٧٧ هـ)(٤).

٩- أبو الحسن، عليّ بن محمد بن إسحاق الحلبيّ، القاضي المعدَّل، سمع منه ابن غَلْبون سبعةَ ابن مجاهد عن مصنِّفها(٥).

١٠- أبو الحسن، عليّ بن محمد بن صالح بن أبي داود الهاشميّ، ويقال: الأنصاريّ، البصريّ، شيخها الضرير، ويُعرف بالجَوْخانيّ، (ت ٣٦٨ هـ)(٦).

١١- أبو الحسن، محمد بن يوسف بن نهار الحِرْتكيّ البصريّ، إمام جامع

(١) تقدّمت ترجمته بتوسع، عند الكلام علىٰ أسرة المصنِّف.
(٢) التذكرة ص ٣٤.
(٣) التذكرة ص ٥٣.
(٤) غاية النهاية ١/٥٦٢ - معرفة القراء ١/٣٣٦.
(٥) غاية النهاية ١/٥٦٤.
(٦) غاية النهاية ١/٥٦٨ - معرفة القراء ١/٣٢١.

البصرة، وتوفي بعد السبعين وثلاثمائة[1].

وأما الشيوخ الذين تلقّىٰ عنهم حروف القراءات ولم يذكرهم في «التذكرة»، ولكن ذكرتْهم المصادر فهم:

١ـ أبو الفتح، أحمد بن عبدالعزيز بن موسىٰ بن عيسىٰ، الخوارزميّ الأصل، ثم البغداديّ، الإمام، نزيل مصر، يُعرف بابن بُدْهُن، مشهور، عارف، متقن، اجتمع له حُسن الصوت والأداء. قرأ علىٰ: الأُشنانيّ، وابن الأخرم، وابن مجاهد، وهو أحذق أصحابه، وغيرهم. قرأ عليه: عبدالمنعم بن غَلْبون سماعاً، وابنه طاهر بن عبدالمُنعِم، وغيرهما. توفي ببيت المقدس سنة تسع وخمسين وثلاثمائة. وقال الدانيّ: بعد الستين. والصحيح الأوّل[2].

٢ـ أبو أحمد، عبدالله بن محمد بن عبدالله بن الناصح، الدمشقيّ الفقيه الشافعيّ، الإمام المسنِد المفتي، ويعرف بابن المفسِّر، نزيل مِصر. روىٰ الحروف عن أحمد بن أنس، عن هشام بن عمّار. روىٰ عنه الحروف: أبو الطيّب بن غَلْبون، وابنه أبو الحسن طاهر، وغيرهما[3]. قال الذهبيّ: توفي في رجب، سنة خمس وستين وثلاثمائة، وكان من أبناء التسعين[4].

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٨٨ ـ معرفة القراء ١/٣٤٦.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء ١/٣١٥ ـ غاية النهاية ١/٦٨ ـ تاريخ بغداد ٤/٢٥٧.

(٣) غاية النهاية ١/٤٥٢ ـ المفردات السبع للدانيّ ص ٢١٧، وتصحّف اسمه فيه إلىٰ: «ابن القسم»، والصواب: «ابن المفسِّر» ـ والمكتفىٰ للدانيّ ص ٢٢٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦/٢٨٢.

٣- الإمام الحافظ أبو الفتح، عبدالواحد بن محمد بن أحمد بن مسرور البلخيّ(١)، نزيل مصر، المحدِّث الرحّال. روىٰ الحروف عن عبدالرحمن ابن محمد بن عبدالله، وحدَّث عن عثمان بن جعفر، وابن السنديّ، وأبي عمر الكنديّ، وخلْق من أهل بغداد ودمشق ومِصر. روىٰ عنه: طاهر بن غَلْبون، والحافظ عبدالغنيّ بن سعيد الأزديّ المصريّ، وغيرهما. قال الذهبيّ: مات في ذي الحجة سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة، وأظنّه نيّف علىٰ السبعين(٢).

٤- عتيق بن ما شاء الله بن محمد، أبو بكر المصريّ الغسّال، شيخ مقرئ معروف. روىٰ القراءة عن أحمد بن عبدالله بن هلال، في سنة خمس وتسعين ومائتين. روىٰ عنه القراءة: أبو الطيّب بن غَلْبون، وابنه أبو الحسن. قال الدانيّ: توفي في عشر الستين وثلاثمائة(٣).

٥ ـ عُمر بن زيد بن خالد، أبو حفص المِصريّ. نصّ عليه ابن الجزريّ فقال عنه: «متصدِّر، روىٰ عنه: أبو الطيّب بن غَلْبون، وابنه طاهر. لا أدري علىٰ مَن قرأ، ذكَره الحافظ أبو عمرٍو وأثنىٰ عليه»(٤).

وأما الشيوخ الذين حدَّث عنهم الإمام طاهر بن غَلْبون فهم:

١ ـ الإمام المحدِّث الصادق، الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكريّ

(١) ترجمته من: غاية النهاية ١/٤٧٧ ـ المقنع ص ٣٧ ـ سير أعلام النبلاء ١٦/٤٢٢، ٥١٦.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/٤٢٢، ٥١٦.
(٣) غاية النهاية ١/٥٠٠ ـ معرفة القراء ١/٣٦٩ ـ جامع البيان ١/٢٣٩.
(٤) غاية النهاية ١/٥٩٢.

المصريّ، المعدَّل. وقد نصّ علىٰ أَخْذ طاهر بن غَلْبون عنه الحافظ الذهبيّ(١). وُلد سنة ثلاث وثمانين ومائتين. روىٰ الحروف عن أبي عبدالرحمن، أحمد بن شُعيب النَّسائيّ عن السُّوسيّ، وسمع من: أحمد ابن حمّاد، وأبي الزَّقْراق المعلِّم، وعليّ بن سعيد الرازيّ، وأبي دُجانة المعافريّ، وأُمم سواهم، وطال عمره، وعلا إسناده، وكان ذا فهم ومعرفة. روىٰ عنه الحروف: عبدالجبار الطَّرَسوسيّ، وخلَف بن إبراهيم، وحدَّث عنه: الدارقطنيّ، وعبدالغنيّ بن سعيد، ويحيىٰ بن عليّ الطحّان، وخلْق من المغاربة. توفي في جمادىٰ الآخرة، سنة سبعين وثلاثمائة(٢).

٢ـ أبو الحسين اللغويّ: هكذا سمّاه الإمام طاهر في آخر «التذكرة» عند كلامه علىٰ تكبير الختم للبزِّيّ، فقال: «وأمّا حجّة التكبير: فقرئ علىٰ أبي الحسين اللغويّ، وأجازه لي، قال: حدّثنا ابن مجاهد...»(٣)اهـ.

وذكره مرّة أخرىٰ في نفس الباب، بقوله: «وأيضاً عن أبي الحسين اللغويّ ـ إجازةً ـ قال: أخبرنا ابن مجاهد...»(٤)اهـ.

وقد ساق الدانيّ هذين الخبرين في التكبير، عن شيخه فارس بن أحمد، عن عبدالله بن الحسين اللغويّ، عن ابن مجاهد، بنفس هذين

(١) معرفة القراء ١/٣٦٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/٢٨٠ ـ غاية النهاية ١/٢١٢ ـ معرفة القراء ١/٣٦٩ ـ شذرات الذهب ٣/٧١ ـ معجم البلدان ٤/١٢٣ وفيه أن ولادته كانت سنة ٣٠٣هـ.

(٣) التذكرة ص ٦٥٩.

(٤) التذكرة ص ٦٦٠.

الإسنادين، ممّا يرجِّح أن (أبا الحسين اللغويّ) هو: عبدالله بن الحسين المقرئُ اللغويّ، وأن كلاًّ من: طاهر بن غلبون، وفارس بن أحمد، يرويان عنه هذين الخبرين بالتكبير عند الختم. وقد يعكِّر علىٰ هذا الترجيح أن ابن غَلبون سمّىٰ شيخه: «أبا الحسين اللغويّ». بينما كُنية عبدالله بن الحسين هي: «أبو أحمد»، وذلك في كلّ ما رجعتُ إليه من مراجع، وقد يُجاب عن هذا بأمور:

أحدها: يحتمل أن يكون للرجل كُنيتان، وهذا معروف وكثير لمن مارس التراجم.

والثاني: أن يكون الإمام طاهر قد استنبط كنية شيخه «عبدالله بن الحسين» من اسم أبيه «حسين».

والثالث: أن يكون قول ابن غَلْبون: «أبي الحسين اللغويّ» تصحيف لـ «ابن الحسين اللغويّ». والله أعلم بحقيقة الحال.

أمّا عبدالله بن الحسين اللغويّ، فهو: عبدالله بن الحسين بن حسنون، أبو أحمد السامَرِّيّ، البغداديّ نزيل مِصر، المقرئُ اللغويّ، مُسنِد القراء في زمانه. وُلد سنة خمس (أو ست) وتسعين ومائتين. (الشكّ منه)، وأخذ القراءة عن الأُشنانيّ، وابن مجاهد، وابن شَنَبوذ، وابن مِقْسَم، وغيرهم. قال عنه الدانيّ: مشهور، ضابط، ثقة، مأمون، غير أن أيّامه طالت، فاختلّ حفظه، ولحقه الوهم، وقَلّ مَن ضبَط عنه في أُخريات أيّامه(1).

(1) معرفة القراء ١/٣٢٧.

قال ابن الجزريّ ـ بعد أن ساق عبارة الدانيّ ـ: وهذا هو الإنصاف في ترجمته[1].

قرأ عليه: أبو الفتح، فارس بن أحمد، وأبو الفضل الخزاعيّ، وعبدالجبار الطَّرَسوسيّ، وغيرهم. توفي بمِصر في المحرم سنة ستّ وثمانين وثلاثمائة[2].

٣ـ الشيخ الإمام المعمَّر، الفقيه الفرضيّ القاضي، أبو الحسن، محمد بن عبدالله بن زكريّا بن حَيُّويه النيسابوريّ، ثم المِصريّ، الشافعيّ. نصّ علىٰ أَخْذ طاهر بن غَلْبون عنه الإمامُ الذهبيّ[3].

قدِم مِصر صغيراً، وسمَّعه عمُّه الحافظُ يحيىٰ بن زكريّا الأعرج من بكر ابن سهل الدِّمياطيّ، والإمام أبي عبدالرحمن النَّسائيّ، وجماعة، وأخذَ عن عمِّه. حدَّث عنه: الحافظ عبدالغنيّ بن سعيد، وعليّ بن محمد الخراسانيّ القَيّاس، وهارون بن يحيىٰ الطحّان، وآخرون. وثّقه ابن ماكولا، فقال: كان ثقة نبيلاً، ذكر أنه ولد سنة ثلاث وسبعين ومائتين. وأخذ عنه الدارقطنيّ، وقال: كان لا يَترك أحداً يتحدّث في مجلسه. توفي ابن حَيُّويه في رجب، سنة ستّ وستين وثلاثمائة[4].

---

(١) غاية النهاية ١/٤١٥.

(٢) معرفة القراء ١/٣٢٧ ـ سير أعلام النبلاء ١٦/٥١٥ ـ غاية النهاية ١/٤١٥ ـ تاريخ بغداد ٩/٤٤٢ ـ شذرات الذهب ٣/١١٩.

(٣) معرفة القراء ١/٣٦٩.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦/١٦٠ ـ شذرات الذهب ٣/٥٧ ـ معرفة القراء ١/٣٦٩.

وأمّا الشيوخ الذين ذكرتِ المصادر أن ابن غَلْبون قد لقيهم، ولم تصرِّح بأخذه عنهم، فهم:

١ـ الشيخ العالِم المحدِّث، مُسنِد الوقت، أبو بكر، أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغداديّ، القَطِيعيّ، الحنبليّ (٢٧٤ ـ ٣٦٨ هـ)[١].

قال الذهبيّ في ترجمة الإمام طاهر: «ولقي ببغداد أبا بكر القَطِيعيّ»[٢] اهـ.

٢ـ الإمام أحمد بن نَصْر بن منصور بن عبدالمَجيد بن عبدالمُنعِم، أبو بكر الشذائيّ[٣]، البصريّ[٤].

قال الذهبيّ في ترجمته: «وقال طاهر بن غَلْبون: لقيتُ الشذائيّ بالبصرة»[٥] اهـ.

وقال ابن الجزريّ في ترجمة الشذائيّ: «قال الدانيّ: توفي بالبصرة، سنة سبعين وثلاثمائة. وقال الذهبيّ: سنة ثلاث وسبعين ـ وهو الصحيح ـ في ذي القعدة. وقيل: سنة ستّ»[٦] اهـ.

٣ـ الإمام ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدون، أبو عبدالله

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٤٣ ـ النشر ١/ ١٩٠، ١٩٢ ـ تاريخ بغداد ٤/ ٧٣ ـ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢١٠.

(٢) معرفة القراء ١/ ٣٦٩.

(٣) نسبة إلىٰ «شَذا» قرية بالبصرة. (معجم البلدان ٣/ ٣٢٩)

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ١٤٤ ـ معرفة القراء ١/ ٣١٩ ـ بغية الوعاة ١/ ٣٩٤ ـ شذرات الذهب ٣/ ٨٠.

(٥) معرفة القراء ١/ ٣٢٠.

(٦) غاية النهاية ١/ ١٤٥.

النحويّ اللغويّ، نزيل حلب، وتوفي بها سنة سبعين وثلاثمائة(١).

قال الذهبيّ في ترجمة طاهر بن غَلْبون: «ولقي ببغداد أبا بكر القَطِيعيّ، وبحلب الحسين بن خالويه النحويّ»(٢) اهـ.

و ـ تلامذتـــه:

حَظِيَ الإمام طاهر بن غلبون بشهرة واسعة في عصره، ممّا جعله محطّ الأنظار لمن يطلب علمَ القراءات، فقصَده الناس من الشرق والغرب، فها هوذا الإمام الكبير أبو الفضل، عبدالرحمن بن أحمد الرازيّ (ت ٤٥٤ هـ) يأتي من بلاد المشرق قاصداً ابنَ غَلْبون؛ ليقرأ عليه. وها هوذا الإمام أبو عمرٍو، عثمان ابن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) يرحل من بلاد الأندلس إلىٰ مصر، قاصداً القراءة علىٰ الإمام طاهر، وغيرُهما كثير.

وها أنا ذا أذكر الرجال الذين نصّت المراجع علىٰ أنهم تلقَّوا عن ابن غَلْبون:

١ ـ إبراهيم بن ثابت بن أخطل، أبو إسحاق الأُقلِيشيّ(٣) المقرئ، نزيل مصر، وأقرأ الناس بها بعد وفاة شيخه عبدالجبّار الطَّرَسوسيّ. توفي سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، وقد شاخ(٤).

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/٢٣٧، ٢٤٠ ـ وفَيات الأعيان ٢/١٧٨ ـ بغية الوعاة ١/٥٢٩ ـ شذرات الذهب ٣/٧١.

(٢) معرفة القراء ١/٣٦٩.

(٣) نسبة إلىٰ: (أُقْلِيش) بضمّ الهمزة، وسكون القاف، وكسْر اللام، وياء ساكنة، وشين معجمة. بُليدة من أعمال طُلَيْطِلَة بالأندلس. (معجم البلدان ١/٢٣٧)

(٤) معرفة القراء ١/٣٩٢ ـ غاية النهاية ١/١٠.

٢ـ أحمـد بن بابشـاذ(١)، أبو الفتح الجوهريّ النحويّ، إمام شهير، عراقيّ الأصل، راوي «التذكرة»، قرأ عليه بمضمَّنها: يحيـىٰ بن عليّ الخشّاب، وسمعها منه، ورواها هو كذلك عن مؤلِّفها ابن غَلْبون. توفي في مِصر في حدود سنـة خمس وأربعين وأربعمائة. وهو والد طاهر النحويّ، صاحب المقدّمة المشهورة(٢).

٣ـ أحمد بن سعيد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن سليمان، المعروف بابن نَفِيس، أبو العباس، الطرابلسيّ الأصل ثـم المِصريّ، إمام ثقة كبير، انتهىٰ إليه علوّ الإسناد. توفي سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة، وقد قارب المائة(٣).

وقد نصّ ابن خير الإشبيليّ علىٰ أخذ ابن نَفِيس عن ابن غَلْبون كتابَ « التـذكـرة »، فقـال: «وحـدثني به أيضاً الشيخ أبو الحسن، محمد بن عبـدالـرحمن بن الـطفيل العبـديّ المقرئ إذناً، قال: حدثني به الشيخ الصالح أبو عبدالله، محمد بن منصور الحضرميّ، مناولة منه لي بمدينة الإسكندرية. . . قال: قرأتُ جميعه علىٰ أبي العباس بن نَفِيس المقرئ، قال: قرأتُـه علىٰ مؤلِّفـه أبي الحسن، طاهـر بن عبـدالمُنعِم بن غَلْبـون

---

(١) قال ابن خَلِّكان عن كلمة «بابشاذ»: «هي كلمة عجميّة، تتضمّن الفرح والسرور» اهـ. (وفَيات الأعيان ٢/٥١٧).

(٢) غاية النهاية ١/٤٠ ـ النشر ١/٧٣، ٧٤ ـ تاريخ الإسلام للذهبّي (الورقة ٢٥٠). ـ معرفة القراء ١/٣٧٠ ـ الوافي بالوفَيات ١٦/٤٠٥.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/٥٦ ـ معرفة القراء ١/٤١٦ ـ شذرات الذهب ٣/٢٩٠.

المقرئ، رحمه الله»[1]اهـ.

٤ـ أحمـد بن محمـد بن عبدالله بن أبي عيسىٰ، لُبّ بن يحيـىٰ المعافريّ الأندلسيّ، أبو عمر الطَلَمَنكيّ، الإمام الحافظ، نزيل قرطبة (**٣٤٠ـ ٤٢٩ هـ**)[2]. وقـد انفـرد الإمام الذهبيّ في «تاريخ الإسلام» بذِكر الطَلَمَنكيّ ضمن الذين عرضوا القرآن علىٰ طاهر بن غَلْبون[3]، وهو محتمل. وسأعود لذِكر هذا الإمام في الفصل الذي نتكلَّم فيه عن معاصري طاهر بن غَلْبون.

٥ـ أبو جعفر، أحمد بن محمد النحويّ (كان حيّاً سنة **٤٣٤ هـ**). انفرد بذِكره ابن خير في فهـرستـه، فقال: «كتاب التذكرة في القراءات: تأليف أبي الحسن، طاهر بن [أبي] الطيِّب بن غَلْبون، رحمه الله: حدَّثني به شيخنا الخطيب أبو الحسن، شُريح بن محمد المقرئ ـ رحمه الله ـ مناولةً منه لي في أصـل كتـابه، قال: حدَّثني به أبي ـ رحمه الله ـ سماعاً عليه، قال: سمعتُه علىٰ أبي جعفر، أحمد بن محمد النحويّ، سنة **٤٣٤ هـ**، أخبرنا به عن مؤلِّفه رحمه الله»[4] اهـ.

٦ـ عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن بن بُندار، أبو الفضل الرازيّ العجليّ، الإمـام المقـرئ[5]. وقد نصّ الإمام ابن الجزريّ علىٰ أخذ أبي الفضل

---

(١) فهرست محمد بن خير الإشبيليّ ص ٢٧.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ١٢٠ ـ معرفة القراء ١/ ٣٨٥ ـ شذرات الذهب ٣/ ٢٤٣ ـ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٦٦.

(٣) تاريخ الإسلام (الورقة ٢٥٠).

(٤) فهرست محمد بن خير الإشبيليّ ص ٢٧.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٣٦١ ـ معرفة القراء ١/ ٤١٧ ـ سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٣٥ ـ بغية =

الرازيّ للقرآن عن طاهر بن غَلْبون[1].

٧ـ الإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عُمر، أبو عمرٍو الدانيّ، الأمويّ مولاهم، القرطبيّ، المعروف في زمانه بابن الصيرفيّ (**٣٧١ـ ٤٤٤ هـ**)[2]. ولا شك أن الإمام الدانيّ هو أبرز مَن قرأ علىٰ طاهر بن غَلْبون، ولئن كانت القاعدة أن الطلاب يُعرفون بمشايخهم، فإن بعض الشيوخ يُعرفون بتلاميذهم، والوضع هنا كذلك، فإذا أردنا أن نُعرِّف بطاهر بن غَلْبون، فيكفي أن نقول في حقِّه: هو شيخ الدانيّ. كما فعل ابن الجزريّ في ترجمة طاهر بن غَلْبون حيث قال عنه مُعرِّفاً: «شيخ الدانيّ، ومؤلِّف التذكرة»[3] اهـ.

لذا فإننا سنتوسع قليلاً في ترجمته: قال عنه ابن الجزريّ: «الإمام، العلاّمة، الحافظ، أستاذ الأستاذين، وشيخ مشايخ المقرئين»[4].

ونعَته الإمام الذهبيّ بـ: «الإمام الحافظ، المجوِّد المقرئ، الحاذق، عالم الأندلس»[5].

= الوعاة ٢/٧٥ـ شذرات الذهب ٣/٢٩٣.

(١) غاية النهاية ١/٣٣٩، ٣٦٢.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/٥٠٣ ـ معرفة القراء ١/٤٠٦ ـ سير أعلام النبلاء ١٨/٧٧ ـ نفح الطيب ٢/١٣٥ـ إنباه الرواة ٢/٣٤١ ـ طبقات الحفّاظ للسيوطيّ ص ٤٢٨ ـ معجم البلدان ٢/٤٣٤ ـ شذرات الذهب ٣/٢٧٢. وقد أفرده الدكتور عبدالمهيمن طحّان بدراسة تحت عنوان: «الإمام أبو عمرٍو الدانيّ وكتابه جامع البيان في القراءات السبع».

(٣) غاية النهاية ١/٣٣٩.

(٤) غاية النهاية ١/٥٠٣. (٥) سير أعلام النبلاء ١٨/٧٧.

وقال ابن بَشْكُوال: «كان أبو عمرٍو أحد الأئمة في علم القرآن؛ رواياتِه وتفسيرِه ومعانيه، وطُرِقه وإعرابِه، وجمَع في ذلك كلِّه تواليف حساناً مفيدة، وله معرفة بالحديث وطُرقه، وأسماء رجاله ونقلَته، وكان حسنَ الخطِّ، جيِّدَ الضبط، من أهل الذكاء والحفظ، والتفنُّن في العلم، ديِّناً فاضلاً، ورِعاً سُنِّيّاً»(١).

وأمّا منزلة الإمام الدانيّ في علم القراءات، فيكفينا ـ هنا ـ ما قاله في حقِّه الحافظ الذهبيّ والإمام ابن الجزريّ:

قال الذهبيّ: «إلىٰ أبي عمرٍو المُنتهىٰ في تحرير عِلم القراءات، وعِلم المصاحف، مع البراعة في عِلم الحديث والتفسير والنحو، وغير ذلك»(٢).

وقال الإمام ابن الجزريّ: «ومَن نظَر كُتبه عَلِم مقدار الرجل، وما وهَبه الله ـ تعالىٰ ـ فيه، فسبحان الفتّاح العليم. ولا سيّما كتاب «جامع البيان» فيما رواه في القراءات السبع، وله كتاب «التيسير» المشهور. . . وغير ذلك»(٣) اهـ.

٨ـ عليّ بن العجميّ، أبو الحسن الفرضيّ النحويّ(٤). قال ابن الفحّام (ت ٥١٦ هـ) في كتابه: «مفردة يعقوب»: «وأما رواية رَوْح بن عبدالمؤمن: فإني قرأتُ بها علىٰ مَن ذكرتُ، وعلىٰ شيخي أبي الحسن، عليّ بن

(١) المصدر السابق ١٨/ ٨٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) غاية النهاية ١/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٤) ترجمته في غاية النهاية ١/ ٥٨٦.

العجميّ النحويّ، رحمة الله عليه... وأمّا أبو الحسن بن العجميّ النحويّ: فقرأ بها على أبي الحسن، طاهر بن أبي الطيِّب، عبدالمُنعِم بن غَلْبون»(١) اهـ.

وقد نصّ ابن الجزريّ على أن الإمام ابن بلِّيمة (٤٢٨ ـ ٥١٤ هـ) قد قرأ بمصر على أبي الحسن بن العجميّ، عن ابن غَلْبون، وذلك في سنة ٤٤٥ هـ(٢)، أي أن ابن العجميّ كان حيّاً في هذا التاريخ، والله أعلم.

٩ـ محمد بن أحمد بن عليّ، أبو عبد الله القزوينيّ المقرئ، نزيل مصر. توفي سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة، عن نيّف وثمانين سنة(٣).

١٠ـ محمد بن معافا بن صميل، أبو عبدالله الأندلسيّ الجَيّانيّ(٤):

ترجَم له ابن الجزريّ في الطبقات، ونقَل عن الدانيّ قولَه فيه: «قدم قرطبة سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، وقرأ على خالي محمد بن يوسف، ثم رحَل إلى المشرق سنة تسع [وثمانين وثلاثمائة] وأتى أبا الطيّب بن غَلْبون، وقرأ عليه برواية قالون عن نافع، وتوفي أبو الطيّب فقرأ على ابنه، أبي الحسن طاهر شيخنا، وحجّ وانصرف في سنة تسعين، وأقرأ الناس في بلده، وعلّم الصبيان إلى أن أُخرج في الفتنة(٥) إلى الثغر، فنزل مدينة

(١) مفردة يعقوب لابن الفحّام (لوحة ٢/ ب).

(٢) غاية النهاية ١/٥٨٧.

(٣) ترجمته في: معرفة القراء ١/٤١٦ ـ غاية النهاية ٢/٧٥.

(٤) نسبة إلى «جَيّان»: بالفتح ثم التشديد، وآخره نون: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً. (معجم البلدان ٢/١٩٥).

(٥) هي الفتنة البربريّة، التي عاشت الأندلس بسببها فترة من الفوضى والاضطراب بسبب تطاحن =

طُلَيْطِلَة، فأقـرأ بهـا في سنـة اثنتين وأربعمـائـة، ثم انتقـل إلىٰ مدينـة سَرَقُسْطَة، وأقرأ بها إلىٰ أن توفي سنة عشرٍ وأربعمائة»[1].

١١ـ مكيّ بن أبي طالب، أبــو محمــد القيسيّ، القيروانيّ ثم الأنـدلسيّ القرطبيّ، أستاذ القرّاء والمجوِّدين (٣٥٥ ـ ٤٣٧ هـ)[2].

نصّ علىٰ أخـذه عن الإمام طاهر بن غَلْبون الحافظان الذهبيّ وابن الجزريّ[3]، وقد تتبعتُ كلام مكيّ في كتابه «التبصرة» فلم أجده صرّح بالأخذ عن أبي الحسن طاهر، ولكنه نصّ ـ كما نصّت المصادر ـ علىٰ أخذه عن أبي الطيّب، عبدالمُنعِم بن غَلْبون، ويحتمل أن يكون مكيّ قد اكتفىٰ بذِكر قراءته علىٰ أبي الطيّب؛ رغبةً في عُلوّ الإسناد، أو أنه ختَم عليه القرآن ولم يختمه علىٰ ولده طاهر، والله أعلم.

١٢ـ أبو جعفر القزو ينيّ:

ذكَره الذهبيّ في «تاريخ الإسلام»[4]، ولم أعثر له علىٰ ترجمة في كتب التراجم.

= الحكام علىٰ المُلك وتناطحهم، حتىٰ صار الواحد منهم يستعين بالنصارىٰ علىٰ أخيه في الإسلام، انظر خبر هذه الفتنة في «نفح الطيب» ١/٤٢٧.

(١) غاية النهاية ٢/٢٦٤.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢/٣٠٩ ـ معرفة القراء ١/٣٩٤ ـ إنباه الرواة ٣/٣١٣ ـ وفَيات الأعيان ٥/٢٧٤ ـ سير أعلام النبلاء ١٧/٥٩١ ـ الوفَيات لابن قُنْفُذ ص ٢٤٢ ـ بغية الوعاة ٢/٢٩٨ ـ شذرات الذهب ٣/٢٦٠، ٢٦١.

وقد أفرده الدكتور أحمد حسن فرحات بدراسة تحت عنوان: «مكيّ بن أبي طالب وتفسير القرآن».

(٣) معرفة القراء ١/٣٩٥ ـ سير أعلام النبلاء ١٧/٥٩١ ـ غاية النهاية ٢/٣٠٩.

(٤) الورقة ٢٥٠ (نسخة مكتبة أياصوفيا رقم ٣٠٠٨).

ز ـ عقيدته ومذهبه:

لم أجد نصّاً صريحاً عن عقيدة الإمام طاهر بن غَلْبون، إلا أنّ ثناء كبار أهل السنّة عليه ـ كالإمام الدانيّ، والحافظَيْن الذهبيّ وابن الجزريّ ـ يدلّ علىٰ أنه كان من أهل السنة والجماعة، ولو كان عنده شذوذ أو غُلوّ لَمَا سكَت عنه هؤلاء الجهابذة النُّقّاد.

وقد كان الإمام طاهر شافعيّ المذهب، كأبيه عبدالمُنعِم، نصّ علىٰ ذلك الإسنويّ في «طبقات الشافعيّة»(١)، ولم يذكره السبكيّ في طبقاته صراحةً، بل اكتفىٰ بالترجمة لأبيه عبدالمنعم، وقال في خلالها: «وهو والد أبي الحسن المقرئ، مؤلِّف التذكرة»(٢).

ح ـ أخلاقه وثناء العلماء عليه:

إن أعلم الناس بأخلاق الرجل مَن اجتمَع به وجالَسه؛ لذا فإننا نورد كلام الإمام الدانيّ في وصف أخلاق شيخه ابن غَلْبون وفضله، حيث يقول: «لم نَرَ في وقته مثلَه في فهمه وعلمه، مع فضله وصدق لهجته، كَتبنا عنه كثيراً»(٣).

وقد أثنىٰ علىٰ الإمام طاهر كلُّ من تَرجَم له:

فقال عنه الحافظ الذهبيّ في «معرفة القراء»: «أحد الحذّاق المحقّقين... برع في الفنّ»(٤).

---

(١) ٢/٤٠٠، ٤٠١.

(٢) طبقات الشافعيّة للسبكيّ ٣/٣٣٨.

(٣) معرفة القراء ١/٣٧٠.

(٤) ١/٣٦٩.

ووصَفه في «العِبر» بأنه: «شيخ الديار المصريّة في القراءات»[1].

وقال عنه في «تاريخ الإسلام»: «كان من كبار المقرئين، هو وأبوه، أبو الطيّب»[2].

وقال عنه الإمام ابن الجزريّ: «أستاذ عارف، وثقة ضابط، وحُجّة محرِّر»[3].

ووصَفه في «النشر» بأنه: «الإمام الأستاذ أبو الحسن، طاهر بن الإمام الأُستاذ أبي الطيِّب، عبدالمُنعِم»[4].

وأخيراً فيكفي الإمامَ طاهر بن غَلْبون فضلاً وفخراً أنّ ملايين المسلمين - بعد وفاته بأكثر من ألف سنة - يقرؤون القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم من طريقه؛ وذلك أنّ الرواية التي سادت معظم العالم الإسلاميّ في العصور الأخيرة هي رواية حفص عن عاصم من طريق الإمام الشاطبيّ[5] (ت ٥٩٠ هـ)، وهو أخذَها عن شيخه أبي الحسن، عليّ بن هذيل[6] (ت ٥٦٤ هـ)، وهو عن شيخه أبي داود، سليمان بن نجاح[7]، وهو عن الإمام أبي عمرٍو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، وهو تلقّاها عن شيخه أبي الحسن، طاهر بن غَلْبون بسنده المتّصل إلىٰ رسول الله ﷺ.

(١) ٢/١٩٥.
(٢) الورقة ٢٥٠ (من نسخة مكتبة أياصوفيا، رقم ٣٠٠٨).
(٣) غاية النهاية ١/٣٣٩.
(٤) ١/٧٣.
(٥) ترجمته في: غاية النهاية ٢/٢٠ - معرفة القراء ٢/٥٧٣.
(٦) ترجمته في: غاية النهاية ١/٥٧٣ - معرفة القراء ٢/٥١٧.
(٧) ترجمته في: غاية النهاية ١/٣١٦ - معرفة القراء ١/٤٥٠.

ط ـ آثـــاره:

ترَكَ الإمام طاهر عِدّة مصنَّفات، والذي استطعتُ حصْره من مصنَّفاته هو:

١ـ «التذكرة في القراءات الثمان»: وهو أجلّ مصنَّفاته وأكبرها، وسأتكلّم عنه بتفصيل في الباب الثاني من الدراسة.

٢ـ كتاب «الإدغام لأبي عمرٍو البصريّ وعِلَله»:

ذكره في «التذكرة» في آخر باب الإدغام الكبير فقال: «فهذه أصول أبي عمرٍو في الإدغام، قد أخبرتُك بها مختصَرةً، وقد ذكرتُ عِلَلها مُستقصاةً في كتاب الإدغام له»(١)اهـ.

٣ـ كتاب «الوقف لحمزة وهشام»:

نصّ عليه في «التذكرة» في: باب بيان مذهب حمزةَ وهشامٍ في الوقف علىٰ الهمزة فقال ـ بعد أن ناقَش الأخفشَ في مذهبه في الوقف علىٰ نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و ﴿سُئِلَ﴾ ـ: «وقد استقصيتُ الردَّ عليه في هذا، في كتاب: الوقف لحمزة وهشام، فأغنىٰ عن ردِّه ها هنا»(٢) اهـ.

كما ذكَره مرّة أخرىٰ في نفس الباب من «التذكرة»، عند الكلام عن الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿الْمَلَأُ﴾، فقال: «وقد شرحتُ هذا شرحاً كافياً في كتاب: الوقف لحمزة، فأغنىٰ عن إعادته ها هنا» (٣) اهـ.

٤ـ كتاب «الراءات لورش»:

---

(١) التذكرة ص ٩٣.

(٢) التذكرة ص ١٥٦.

(٣) التذكرة ص ١٦٤.

ذكـره في «التذكرة» في: باب بيان مذهب ورش في الراء المفتوحة. فقال: «وقد شرحتُ عِلَل هذه كلِّها في: كتاب الراءات لورش، فأغنىٰ عن ذِكرها ها هنا»(١) اهـ.

والـذي يظهـر من عنـاوين هذه الكتب الثـلاثـة الأخيرة أنها في عِلَل القراءات وتوجيهها أكثر منها في ذِكر القراءات روايةً.

ولم أعثر ـ في ما رجعتُ إليه من فهارس المخطوطات ـ علىٰ نُسخة من أحد هذه الكتب الثلاثة، كما أنّي لم أجد مَن نصّ عليها من الذين ترجموا لطاهر بن غَلْبون، والله أعلم.

ي ـ وفاتـــــه:

أجمعتِ المصـادر التي تعرّضت لوفاة ابن غَلْبون ـ رحمه الله ـ أنّ وفاته كانت بمِصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

وذكَر الذهبيّ ـ وتبعه ابن الجزريّ في غاية النهاية ـ أنّ وفاته كانت لعشر مضين من شوال(٢)، إلا أنّ ابن الجزريّ في «النشر» نصّ علىٰ أنّ وفاته كانت لعشر مضين من ذي القعدة(٣)، والله أعلم.

وقـال عنـه ابن القـاصح(٤): «نزَل بمصر، ومات بها، ودُفِن بالبقعة من القرافة، وقبره يُزار إلىٰ الآن» (٥).

---

(١) التذكرة ص ٢٢٥. (٢) معرفة القراء ١/ ٣٧٠ ـ غاية النهاية ١/ ٣٣٩. (٣) النشر ١/ ٧٣.

(٤) عليّ بن عثمان بن محمد بن أحمد بن القاصح، نور الدين، أبو البقاء العذريّ المقرئ. وُلِد سنة ست عشرة وسبعمائة، وتلقّىٰ القراءات عن: أبي بكر بن الجنديّ، وإسماعيل الكفتيّ، وألَّف وجمَع. مات في ذي الحجّة سنة إحدىٰ وثمانمائة. (غاية النهاية ١/ ٥٥٥ ـ الضوء اللامع ٣/ ٢٦٠)

(٥) سراج القارئ ص ٥٧.

الباب الثاني

الكتـــــاب

ويشتمل علىٰ الفصول التالية :

أ ـ اسم الكتاب .

ب ـ توثيق نسبته إلىٰ المؤلِّف .

جـ ـ توثيق أن النَّصّ الذي معنا هو كتاب «التذكرة» .

د ـ منهج المصنِّف في الكتاب .

هـ ـ ملاحظات علىٰ منهج المصنِّف .

و ـ مناقشة بعض الآراء والأحكام التي ذكَرها في كتابه .

ز ـ أهميّة كتاب «التذكرة» بين كُتب فنّ القراءات .

ح ـ نُسَخ الكتاب . (وبعده نماذج من مصوَّرات النُّسَخ) .

ط ـ بيان منهج التحقيق .

ي ـ تتمـــيم .

ك ـ جداول توضح طُرق الكتاب إلىٰ القراء الثمانية .

ل ـ إيضاح الاصلاحات والرُّموز.

أ ـ اســـم الكتـــاب:

الذي اتفقتْ عليه المصادر التي تعرّضتْ لاسم كتاب طاهر بن غَلْبون، هو كلمة «التذكرة»، ثم اختلفوا بعد ذلك:

فمنهم مَن اكتفىٰ بهذه الكلمة(١).

ومنهم مَن زاد عليها فسمّاه: «التذكرة في القراءات»(٢). وهو المثبَت علىٰ الورقة الأولىٰ من نسخة «بغدادلي وهبة»(٣)، ونسخة «الزاوية الناصريّة بتمكروت»، ونسخة مكتبة «وحيد باشا» في «كوتاهيه».

أمّا الإمام ابن الجزريّ فسمّاه: «التذكرة في القراءات الثمان»(٤).

وفي نسخة «الخزانة العامّة بالرباط» جاء اسمه علىٰ الورقة الأُولىٰ: كتاب «التذكرة في القراءات عن الأئمة القراء».

أما نسخة مكتبة «عاطف أفندي» فجاء عنوان الكتاب علىٰ الصفحة الأُولىٰ منها: «التذكرة في قراءات الأئمة الثمانية».

---

(١) كالذهبيّ في «العِبر» ٢/١٩٥ ـ وفي «تذكرة الحفّاظ» ٣/١٠٢٩، والإسنويّ في «طبقات الشافعيّة» ٢/٤٠١، والسبكيّ في «طبقات الشافعيّة» ٣/٣٣٨.

(٢) كالذهبيّ في «معرفة القراء» ١/٣٦٩ ـ وفي «تاريخ الإسلام» الورقة ٢٥٠، وابن خير الإشبيليّ في فهرسته ص ٢٦، والسيوطيّ في «حُسن المحاضرة» ١/٤٩١، والصفديّ في «الوافي بالوفَيات» ١٦/٤٠٤.

(٣) سيأتي الكلام عن هذه النسخة وعن بقيّة النُّسخ في فصل قادم بعنوان: نُسَخ الكتاب.

(٤) النشر ١/٧٣ ـ غاية النهاية ١/٣٣٩.

وكذلك هو بهذا العنوان في «كشف الظنون» ١/٣٨٤، و«هديّة العارفين» ١/٤٢٩، و«معجم المؤلِّفين» ٥/٣٨، و«الأعلام» ٣/٢٢٢.

ولم ينصّ طاهـر بن غَلْبون - في أثناء كتابه - علىٰ اسم الكتاب، كما يَفعل بعض المصنِّفين.

والذي أرجّحه - مِن بينِ هذه العناوين المتقاربة - هو ما نصّ عليه محقِّق الفنّ، الإمام ابن الجزريّ: «التذكرة في القراءات الثمان»؛ لأن في الاكتفاء بكلمة «التذكرة» جهالة بالفنّ الذي صُنِّف الكتاب فيه، وفي قولنا «التذكرة في القراءات» إبهامٌ لعدد القراءات التي حواها الكتاب؛ لذا كان أنسبها العنوان السابق الذي اخترناه، والله أعلم.

ب - توثيق نسبته إلىٰ المؤلِّف:

لقد أجمعتْ كلّ المصادر التي تَرجمتْ لطاهر بن غَلْبون أن له كتاب «التذكرة»، وأنّ هذا الكتاب في فنّ القراءات، وكذلك ذَكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»(١)، واسم الكتاب مثبَت علىٰ جميع نُسخ الكتاب التي وقفتُ عليها، كما أُثبت عليها اسم المؤلِّف أيضاً، ممّا لا يدَع أدنىٰ شكّ في صحّة نسبة الكتاب إلىٰ ابن غَلْبون، والله أعلم.

جـ - توثيق أن النصّ الذي معنا هو كتاب «التذكرة»:

وسوف نسلك - في سبيل إثبات هذه الحقيقة - طريقين:

الأولىٰ: من داخل النصّ نفسه.

والثانية: ممّا نقَله الأئمة - بعد ابن غَلْبون - عن «التذكرة».

فأمّا إثبات ذلك من النَّص ذاتِه فنلخّصه بالنقاط التالية:

---

(١) ١/ ٣٨٤.

١- إنّ اسم الكتاب واسم مؤلِّفه مُثْبَت علىٰ الصفحة الأُولىٰ في جميع النُّسخ التي وقفتُ عليها.

٢- علىٰ الصفحة الأُولىٰ من نسخة «بغدادلي وهبة» إجازة من الشيخ أبي الجود، غياث بن فارس بن مكيّ(١) (ت ٦٠٥ هـ) لتلميذه الشيخ أبي الفضائل بن بدران بن خلَف المقرئ، برواية كتاب «التذكرة» لابن غَلْبون، ثم ساق المُجيز إسناده المتَّصل إلىٰ مصنِّف «التذكرة». وقد أُرِّخت الإجازة سنة ثلاث وستمائة. وسيأتي الحديث عنها بتفصيل عند الكلام علىٰ نُسخ الكتاب.

٣- ذكر صاحب النصِّ الذي بين أيدينا الشيوخَ الذين روىٰ عنهم القراءات، وبمقارنة ذلك مع شيوخ ابن غَلْبون نجد توافقاً تامّاً بينهما، خاصة وأنّ صاحب النصّ يُكثر من قوله: «وقرأتُ علىٰ أبي رضي الله عنه»، «وقال لي أبي»، «كما حدّثني أبي». ومعلوم أنّ جلّ قراءة طاهر بن غَلْبون كانت علىٰ أبيه عبدالمُنعِم.

٤- ونجد في النصّ بينَ الفينة والأخرىٰ جملة: «قال أبو الحسن»، ومعلوم أن هذه هي كنية طاهر بن غَلْبون.

وأمّا **توثيق النصّ** ممّا نقَلَه عنه الأئمةُ فهو ذو شقّين: النقل بالنصّ، والنقل بالمعنىٰ:

(١) ترجمته في غاية النهاية ٢/٤ - معرفة القراء ٢/٥٨٩.

أوّلاً: النقل بالنصّ:

١ ـ قال الإمام أبو شامة(١) في شرحه على الشاطبيّة المسمّى «إبراز المعاني»:

«وقـال أبو الحسن، طاهر بن غَلْبون في كتاب «التذكرة»: وكذا أيضاً هو ـ يعني السُّوسيّ ـ يترك الهمزةَ من قوله تعالى: ﴿بَارِئْكُمْ﴾ في الموضعين في البقرة، فيبدلها ياءً ساكنة؛ لأنه يُسكنها في هذه الرواية تخفيفاً، من أجل توالي الحركات، فلذلك ترَكها، كما يترك همزةَ: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ﴾ ويبدلها ياءً ساكنة، كما يُبدِل همْز: ﴿الذِّئْبُ﴾ وما أشبهه»(٢) اهـ.

وبالمقارنة مع النصّ الذي معنا، نجد الكلام عينه في: باب مذهب أبي عمرٍو في الهمزات السواكن(٣).

٢ ـ وقال محقِّق الفنّ ابن الجزريّ في: باب اختلافهم في البسملة، من كتابه «النشر»: «وكذلك انفرد صاحب «التذكرة» باختيار الوصل لِمَن سكَت ـ من أبي عمرٍو وابن عامر وورش ـ في خمسة مواضع، وهي: الأنفال ببراءة، والأحقاف بـ (الذين كفروا)، واقتربت بالرحمن، والواقعة بالحديد، والفيل بـ (لإيلاف قريش). قال: لحُسن ذلـك بمشاكلة آخر السورة لأوّل التي

---

(١) هو عبـدالـرحمن بن إسماعيل المقدسيّ ثم الدمشقيّ الشافعيّ، المعروف بأبي شامة، الإمام العلاّمة الحُجّة، وُلد سنة ٥٩٩ هـ، وقرأ القراءات على أبي الحسن السخاويّ، روى عنه: الحسين بن الكفريّ، وأحمد بن مؤمن اللبّان، صنَّف الكثير في أنواع من العلوم. توفي في دمشق سنة ٦٦٥ هـ.
(غاية النهاية ١/٣٦٥ ـ معرفة القراء ٢/٦٧٣)

(٢) إبراز المعاني ص ١٥٢.

(٣) انظر التذكرة ص ١٣٩.

تليها»(١) اهـ.

وبالمقارنة مع النصّ الذي معنا في: باب البسملة، نجد التطابق بينهما(٢).

٣ـ وقال في «النشر» أيضاً، في : باب التكبير، بعد أن ذكَر حديثَ (الحالّ المـرتحِـل): «وكذا رواه مُسنَداً مُفسَّراً أبو الحسن بن غَلْبون، من طريق إبراهيم بن أبي سُويد، عن صالح، ثنا قتادة، عن زُرارة، عن ابن عباس. فذكَـره وزاد فيه: يا رسـول الله، ومـا الحالّ المرتحِل؟ قال: فَتْح القرآن وخَتْمه؛ صاحب القرآن يَضرب من أوّله إلىٰ آخره، ومن آخره إلىٰ أوّله، كلّما حَلَّ ارتحَل»(٣) اهـ.

وهو ما نجده تماماً في النصّ الذي معنا في: باب ذِكر التكبير للبزّيّ من (والضُّحىٰ)(٤).

ثانياً: النقل بالمعنىٰ:

١ـ ذكَر ابن الجزريّ في أسانيد رواية أبي الحارث عن الكسائيّ طريقَ سلمة ابن عاصم، وطـريقَ محمـد بن يحيـىٰ المعروف بالكسائيّ الصغير، ثم قال: «ورواها أبو الحسن بن غَلْبون في «التذكرة» من الطريقين جميعاً: سماعاً عن أبي الحسن المعدَّل، وتلاوةً علىٰ والده عن أبي الفرج، أحمد

(١) النشر ١/٢٦٢.
(٢) انظر «التذكرة» ص ٦٤.
(٣) النشر ٢/٤٤٥.
(٤) انظر «التذكرة» ص ٦٥٧.

ابن موسىٰ، كلاهما(١) عن ابن مجاهد عنهما(٢)، وكلاهما صحيح»(٣)اهـ.

ونجد هذه الأسانيد عينَها في النصّ الذي معنا(٤).

٢ـ وقال ابن الجزريّ في ترجمة أبي بكر، عبدالله بن مالك بن سيف: «وقد غلِط فيه أبو الطيّب بن غَلْبون، فسمّاه محمداً، وتبعه علىٰ ذلك ابنه أبو الحسن، ومَن تبعهما»(٥)اهـ.

ونجد في النصّ الذي معنا: «أخبرنا أبو بكر، محمد بن سيف المقرئ»(٦). مطابقاً للغلط الذي نَبَّه ابن الجزريّ علىٰ وقوع ابنَيْ غَلْبون فيه.

٣ـ ذكَر الإمام ابن الجزريّ في ترجمة الكسائيّ حكايةً عنه نَصُّها: «إني كنت أقرئ الناس في مسجد دمشق، فأغفيتُ في المحراب، فرأيتُ النبيَّ ﷺ في ما يَرىٰ النائم، داخلاً من باب المسجد، فقام إليه رجل، فقال: بحرف مَن نقرأ؟ فأومأ إليّ»(٧) اهـ.

(١) أي: أبوالحسن المعدَّل، وأبو الفرج، أحمد بن موسىٰ.

(٢) أي: عن ثعلب، ومحمد بن يحيىٰ (الكسائيّ الصغير).

(٣) النشر ١/١٦٩.

(٤) انظر «التذكرة» ص ٥٢.

(٥) غاية النهاية ١/٤٤٥.

(٦) انظر «التذكرة» ص ١٩.

(٧) غاية النهاية ١/٥٣٧.

ثم علَّق ابن الجزريّ علىٰ هذه الحكاية قائلاً: «وقد ذكر هذه الحكاية أيضاً أبو الحسن، طاهر بن غَلْبون في كتابه التذكرة»(١)اهـ.

ونجد هذه الحكاية بحروفها في النصّ الذي معنا، آخر أسانيد قراءة الكسائيّ (٢).

٤ـ ذكَر الإمام الشاطبيّ في منظومته الشهيرة «حِرز الأماني ووجه التهاني» المعروفة بالشاطبيّة مذهبَ ابن غَلْبون في إبدال همز ﴿بارِئْكُمْ﴾ للسُّوسيّ ـ كما سبق بيانه قريباً في كلام أبي شامة ـ فقال:

وبارِئْكُمْ بالهمزِ حالَ سُكونِهِ   وقالَ ابنُ غَلْبونٍ بياءٍ تَبَدَّلا(٣)

كما قال في باب المدّ والقصر مبيِّناً مذهب ابن غَلْبون في قصْر مدّ البدل لورش ورَدِّ التوسط والطُّول فيه:

وعَاداً الأُولىٰ، وابْنُ غَلْبونَ طاهرٌ   بِقصْرِ جَميعِ البابِ قالَ وقَوَّلا(٤)

وكلّ هذا نجده منصوصاً عليه في النصّ الذي معنا(٥).

فمِن كلِّ ما سبَق ـ وغيرُه كثير ـ نستطيع أن نقطع أنّ النصّ الذي معنا هو كتاب «التذكرة في القراءات الثمان» لابن غَلْبون بعينه، والله أعلم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر «التذكرة» ص ٥٦.

(٣) الشاطبيّة ص ٢٠.

(٤) الشاطبيّة ص ١٧.

(٥) انظر «التذكرة» ص ١٣٩، ١٠٨.

د ـ منهج المصنِّف في الكتاب:

نستطيع أن نقول: إنّ المصنِّف قد قَسَمَ المادة العِلميّة في كتابه «التذكرة» إلىٰ خمسة أقسام:

القسم الأوّل: هو المقدّمة: وقد تضمَّنتْ ـ بعد الحمدلة والصلاة ـ ثلاثةَ أفكار:

الأُولىٰ: بيَّن فيها موضوعَ الكتاب وطريقتَه في ذِكر المعلومات، والغايةَ من هذا التأليف، فقال: «فإنِّي ذاكر في هذا الكتاب ما تأدّىٰ إليَّ من قراءة أئمة الأمصار المشهورين، بالإيجاز؛ تذكرةً للعالِم، وتقريباً علىٰ المتعلِّم، إذ كان سلفنا ـ رحمة الله عليهم ـ قد كفَونا بما بسطوه في كتبهم من فنون القراءات، وذِكرِ مناقب الأئمة وكثرةِ الروايات، مَؤونةَ التطويل، فلذلك آثرتُ أنا في هذا الكتاب تقريبَ التراجم، وجمْعَ الأصول، وتهذيبَ الفروع، وذِكرَ المختلَف فيه، والإمساكَ عن المتَّفَق عليه، إلا في مواضعَ تدعو الحاجة إلىٰ ذِكرها؛ ليسهُل حفظُه، ويقرُب مُتناوَلُه، إن شاء الله»(١).

والفكرة الثانية: تضمّنتْ ذِكر القراء الثمانية ورواتِهم وطُرقهم علىٰ وجه الإجمال.

أمّا الفكرة الثالثة: فقد بيَّن المصنِّف فيها مصطلَحَه في الكتاب، ومرادَه من بعض الكلمـات، كالحرميَّـيْن والنحويَّـيْن ونحو ذلك، فقال: «فإذا اتَّفقتِ الروايات عن إمام من هؤلاء الأئمة علىٰ حرف ذكَرتُه وحدَه، قلتُ: قرأ فلان.

(١) التذكرة ص ٣.

وإذا اختلفتِ الروايات عنه في حرف ذكرتُ تلك الرواية وحدها هناك . . .
وإذا اتَّفق نافع وابن كثير قلتُ: قرأ الحرميّان، وإذا اتَّفق ابن كثير وابن عامر قلتُ: قرأ الابنان، وإذا اتَّفق حمزة وعاصم والكسائيّ قلتُ: قرأ الكوفيّون، وإذا اتَّفق أبو عمرٍو والكسائيّ قلتُ: قرأ النحويّان، وإذا اتَّفق أبو عمرٍو ويعقوب قلتُ: قرأ البصريّان»(١).

القسم الثاني:

ويتضمّن هذا القسم بابَ ذِكر الأسانيد، وفيه يشرع المصنِّف بذِكر القراء الثمانية، واحداً واحداً، مع بيان الأسانيد التي وصلَتْهُ بهم روايةً وقراءةً(٢)، ثم أسانيدِ هؤلاء الثمانية إلىٰ رسول الله ﷺ، ولا يفوتُه أن يذكر آخر كلِّ قراءة سنةَ وفاة القارئ، وخبراً في فضله وفضل قراءته، إن وُجِد.

القسم الثالث:

ويتضمّن ذِكر الخلاف بين القراءات في الحروف التي يكثر دَورها في القرآن الكريم ـ وهو ما يُعرَف عند القراء بالأصول ـ مبوَّباً حسب وروده في أوّل موضع في القرآن غالباً: فيبدأ بباب الاستعاذة، ثم البسملة، ثم يذكر الخلاف في فاتحة الكتاب فرشاً وأصولاً، ثم ينتقل لذكر خلاف الأصول في سورة البقرة؛ فيتكلّم عن المدّ في الحروف المقطَّعة، ثم يفرد باباً لذكر الإدغام الكبير لأبي عمرٍو ومَن تابَعه، يتلوه باب هاء الكناية، فباب اختلافهم في

(١) التذكرة ص ١٠.

(٢) انظر معنىٰ أخذ القراءات رواية وقراءة في هامش «التذكرة» ص ١١.

الميم، ثم يذكر بعده اختلاف القراء في المدّ والقصر، وبعد ذلك يشرع في بيان أحكام الهمز موزَّعاً علىٰ أبواب عِدّة، ثم ينتقل إلىٰ الكلام عن الإدغام الصغير مبوَّباً مرتَّباً، ويُتبعه بالكلام عن الفتح والإمالة وبين اللفظَين، ثم يُفرِد باباً لبيان مذهب ورش في الراء المفتوحة، وبعدها يذكر إمالات الأعشىٰ وقُتيبة ونُصير كلًّا علىٰ حِده، ثم يُفرِد باباً لإمالة ما قبل هاء التأنيث في حال الوقف عليها، ويُتبعه بباب الوقف علىٰ أواخر الكَلِم، ثم يُبيِّن مذهب ورش في تفخيم اللام، ويختم أبواب الأصول بباب يذكر فيه مذهب حمزة في الوقف علىٰ لام المعرفة.

القسم الرابع:

ويتضمّن هذا القسم ذِكر الخلاف بين القراء في الحروف التي يقِلُّ دَورها في القرآن الكريم ـ وهو ما يُعرف عند القراء بـ «فَرْش الحروف» ـ مرتَّباً علىٰ السور؛ من سورة البقرة إلىٰ الناس، فيَذكر في السورة كَلِم الخلاف بحسب تسلسُل الآيات غالباً، ثم يَختم بذكر ما فيها من ياءات الإضافة والزوائد، مُبيِّناً اختلاف القراء في ذلك.

القسم الخامس:

بهذا القسم يختِم المصنِّف كتابه، وهو يتضمّن باب ذِكر التكبير للبزِّيّ من (والضُّحىٰ)، ويتكلَّم فيه عن ورود التكبير للخَتْم عن البزِّيّ، وعن قراءة الفاتحة وخمس آيات من أوّل البقرة عند الخَتْم، مدعِّماً ذلك بأحاديث مُسنَدة منه إلىٰ رسول الله ﷺ، ثم يختِم هذا الباب ببيان كيفيّة وَصْل السور ببعضها

حال التكبير، ويُنهي كتابه بهذه العبارة: «فاعمل علىٰ ما رسمتُ لك تُصِبِ الصوابَ وترشُدْ، إن شاء الله تعالىٰ»(١).

هـ ـ ملاحظات علىٰ منهج المصنِّف:

نستطيع أن نقسم ملاحظاتِنا علىٰ منهج المصنِّف إلىٰ قسمين: ملاحظات جيّدة، ومآخذ:

أمّا الملاحظات الجيّدة: فتتركّز في النقاط التالية:

١ـ عنايته بالرواية، واختياره أحدَ الوجهين الصحيحين في حرف خلافيّ، لا لشيء إلا لأنه هو الذي قرأ به منهما، وهذا أمر في غاية الأهميّة؛ لأن القراءة ـ كما هو معلوم ـ سُنَّة، يأخذها الآخِرُ عن الأوّل، ولا يجوز لإنسان أن يقرأ بحرف خلافيّ وجده في بعض الكتب دون أن يشافه به شيخاً مقرئاً ذا إسناد متَّصل إلىٰ رسول الله ﷺ.

وعناية ابن غَلْبون بالرواية تبدو واضحة في عِدّة مواضع من كتابه، أذكر منها:

أـ تكلَّم ـ رحمه الله ـ في باب اختلافهم في الهمزتين من كلمتين، علىٰ أنّ للقراء الذين يُسقِطون إحدىٰ الهمزتين من نحو قوله تعالىٰ: ﴿جاءَ أَحَدَهُمُ﴾(٢) و ﴿هَـٰؤُلَاءِ إن﴾(٣) و ﴿أَوْلِيَاءُ أُوْلَـٰئِكَ﴾(٤) وجهين: المدّ

(١) التذكرة ص ٦٦٤.

(٢) المؤمنون ٩٩.

(٣) البقرة ٣١.

(٤) الأحقاف ٣٢.

بمقدار التوسّط ـ كما كان قبل سقوط الهمزة ـ وعدم المدّ، وشرَح ذلك بإفاضة ثم قال: «وكلا الوجهين حَسن، غير أني بالمدّ قرأتُ، و به آخذ»(١).

أمّا القراء الذين سهّلوا الهمزةَ الأُولىٰ من الأمثلة السابقة وما شاكلها فنجد ابن غَلْبون يذكر لهم فيها الوجهين السابقَيْن ـ من المدّ وتَرْكه ـ و يُعَقِّب علىٰ ذلك بقوله: «وكلا الوجهين جيّد، غير أني بغير مدّ قرأتُ، و به آخذ»(٢).

ب ـ وفي باب بيان مذهب حمزةَ وهشامٍ في الوقف علىٰ الهمزة نجده يذكر أن بعض القراء يقف لحمزة علىٰ نحو قوله تعالىٰ: ﴿الْأَرْض﴾ بنقل حركة الهمزة إلىٰ اللام الساكنة قبلها مع إسقاط الهمزة من اللفظ فيقفون: ﴿الَرْض﴾، وإذا وقفوا علىٰ نحو قوله تعالىٰ: ﴿بِأَييِّكُمُ﴾(٣) و ﴿فَبِأَيِّ﴾(٤) سهّلوا الهمزة، وجعلوها بينَ بينَ، ثم قال بعد ذلك: «وهذا الذي ذهبوا إليه حَسن، غير أني بالهمز قرأتُ فيهما لحمزة في حال الوقف، و به آخذ»(٥).

جـ ـ وفي سورة الأنعام يذكر الخلافَ في كسر الهمزة وفتْحها من قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها﴾(٦) ليحيىٰ بن آدم عن أبي بكر بن عيّاش، ثم يقول: «وأنا آخذ بالوجهين جميعاً في رواية يحيىٰ، كما قرأتُ»(٧).

---

(١) التذكرة ص ١٢٢.

(٢) التذكرة ص ١٢٢.

(٣) القلم آية ٦.

(٤) الأعراف ١٨٥ وغيرها.

(٥) التذكرة ص ١٥٨.

(٦) الأنعام ١٠٩.

(٧) التذكرة ص ٣٣١.

د ـ وفي سورة الفلق يذكر روايةً عن أبي عمرٍو البصريّ بإمالة الألف من قوله تعالىٰ: ﴿حاسِدٍ﴾(1)، ثم يقول: «وبالفتح قرأتُ لأبي عمرٍو، وبه آخذ»(2).

٢ـ عنايته ببيان اختلاف الوقف والابتداء باختلاف القراءات، وربطِ التعليل به، ممّا يجعلنا نقول: إن كتاب «التذكرة» هو كتاب في القراءات وفي الوقف والابتداء المعلَّل، ومن أمثلة ذلك في الكتاب ما يلي:

أـ قال ـ رحمه الله ـ في سورة الأعراف:

«وقـرأ الحرميّان وابن عامر: ﴿وَنَذَرُهُم﴾ [١٨٦] بالنون، وقرأ الباقون بالياء، وجزَم الراءَ حمزةُ والكسائيّ، ورفَعها الباقون:

فمَن جزَم الراءَ لم يَجُز له أن يبتدئَ بقوله: ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾؛ لأنه معطوف علىٰ موضع الفاء وما بعدها من قوله: ﴿فَلا هادِيَ لَـهُ﴾، فهو متعلِّق به.

ومَن رفَع: ﴿وَيَذَرُهُم﴾ جاز له أن يبتدئَ به؛ لأنه مستأنَف، بتقدير عطف جملة تامّة علىٰ جملة تامّة، والابتداءُ مع النون أحسنُ منه مع الياء؛ من أجل ما في الياء من مشاكلة التعلُّق باسم الله المتقدِّم ذِكره»(3).

ب ـ وقال ـ رحمه الله ـ في سورة يونس عليه السلام:

«وقرأ حفص: ﴿مَتَـٰعَ الْحَيَوٰةِ﴾ [٢٣] بنصب العين، ورفَعها الباقون:

(1) الفلق آية ٥.

(2) التذكرة ص ٦٥٤.

(3) التذكرة ص ٣٤٩.

فمَن رفَعها فله تقديران:

أحـدهما: أن يرفَع ﴿**بغْيُكُم**﴾ بالابتداء، وخبرُه ﴿**علىٰ أنفُسِكُم**﴾، فعلىٰ هذا يجوز أن يبتدئ بقوله: ﴿**مَتَـٰعُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيا**﴾؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: ذلك متاع الحياة الدنيا. فهو منقطِع من الابتداء الأوّل.

والآخر: أن يجعل قوله: ﴿**مَتَـٰعُ الْحَيَوٰةِ**﴾ خبرَ قوله: ﴿**بَغْـيُـكُم**﴾، فعلىٰ هذا لا يجوز الابتداء به؛ لأنه متّصل بقوله: ﴿**بَغْـيُـكُم**﴾.

ومَن نصَب: ﴿**مَتَـٰعَ الْحَيَوٰةِ**﴾ لم يَجُز أن يبتدئ به؛ لأنه متّصل بما قبله علىٰ أحد تقديرين:

أحدهما: أن يكون مفعولاً لقوله: ﴿**بَغْيُكُمْ**﴾ أي: تبغون متاعَ الحياة الدنيا.

والآخر: أن يكون مصدراً عَمِل فيه الفعلُ الذي دَلّ عليه قولُه: ﴿**إنّما بَغْـيُكُمْ علىٰ أنفُسِكُم**﴾، تقديره: تُمَتَّعون متاعَ الحياة الدنيا»(١).

ولولا خوف الإطالة لنقلنا مواضع عديدةً من «التذكرة» تَـدُلُّ كلُّها علىٰ مدىٰ عناية ابن غَلْبون بالوقف والابتداء المُعلَّلَيْن، وخاصةً في المواضع التي اختلفتْ فيها القراءات(٢).

---

(١) التذكرة ص ٣٦٤.

(٢) انظر ـ علىٰ سبيل المثال ـ ما ذكَره من تفريع الوقف والابتداء علىٰ اختلاف القراءات في المواضع التالية:

أ ـ قوله تعالىٰ في يونس [٨١]: ﴿ما جِئْتُم بِهِ ءَآلسِّحْرُ﴾.
ب ـ قوله تعالىٰ في سورة المعارج [١٦]: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوىٰ﴾.
جـ ـ قوله تعالىٰ في سورة عبس [٢٥]: ﴿أَنَّا صَبَبْنا﴾.

٣ـ وابن غَلْبون ـ رحمه الله ـ لا يكتفي بمجرّد النقل عمّن تقدّمه من العلماء والقراء، بل يناقِش النحاةَ وأهل اللغة، ويرجِّح ما يختار من مذاهبهم، ووجهات نظرهم، ومن أمثلة ذلك:

أ ـ مناقشته للأخفش[1] لمخالفته جمهور النحاة في الهمزة المتوسطة المضمومة، إذا كانت مسبوقة بكسر، نحو قوله تعالىٰ: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾(٢)، وفي المتوسطة المكسورة، إذا كانت مسبوقة بضمّ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿سُئِلَ﴾(٣): فذهب جمهور النحويِّين إلىٰ تسهيل الهمزة بينَ بين في هاتين الحالتين، وذهب الأخفش إلىٰ إبدالها ياءً في الأولىٰ وواواً في الثانية، قال: لأنه ليس في كلام العرب واو مضمومة قبلها كسرة، ولا ياء مكسورة قبلها ضمّة.

وقد انتصر ابن غَلْبون لجمهور النحاة، وردّ علىٰ الأخفش قولَه، فقال: «والوجه الأوّل أَجْود؛ لأن حركتها أقربُ إليها وأَوْلىٰ بها من حركة ما قبلها، فلذلك جُعلت الهمزة في التخفيف بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، كما تقدّم. والأخفش إنما ترَكَ هذا الوجه ـ علىٰ زعمه ـ لأنه ليس في كلام العرب مثله، فيجب عليه أيضاً أن يترك ما قاله؛ لأنه ليس في كلام العرب مثله أيضاً»(٤).

ب ـ مناقشته لابن مجاهد فيما حُكي عنه في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّن﴾(٥)

---

(١) هو الأخفش الأوسط؛ سعيد بن مَسْعدة، من كبار نحاة البصرة، توفي سنة ٢١٥هـ. (وفَيات الأعيان ٢/٣٨٠ ـ بغية الوعاة ١/٥٩٠).

(٢) البقرة آية ١٤.

(٣) البقرة آية ١٠٨.

(٤) التذكرة ص ١٥٦.

(٥) آل عمران آية ١٤٦ وغيرها.

فقال ابن غَلْبون: «فأما ما يُحكىٰ عن ابن مجاهد ـ رحمه الله ـ أنه كان يقول: إنها (أيّ) دخلتْ عليها الكاف. فغلَط لا يجوز؛ لأنه لا معنىٰ له، ولا ذكَره أحد من العرب في شعره ولا نثره، ولا سطّره أحد من أئمة النحو ـ كالخليل و سيبويه وأصحابه ـ في مصنَّفه علىٰ ما زعَمه، بل هذه الكلمة هكذا سُمعت منهم: بالكاف في أوّلها والنون في آخرها، مختلِطتَين بها في الخطّ واللفظ، فعُلِم بهذا أن ما قاله دعوىٰ، فلذلك وجَب اطِّراحه»(١).

جـ ـ مناقشته ـ في آخر سورة النساء ـ للذين ذهبوا إلىٰ الوقف علىٰ اللام من قوله تعالىٰ: ﴿**فَمالِ هَـٰؤُلاءِ الْقَوْمِ**﴾(٢) وشبهه(٣)، محتجِّين بانفصال اللام ممّا بعدها في خطّ المصحف، فأحبّوا اتّباعه، إذ يقول:

«والأجْود أن يوقف لكلّهم علىٰ (ما) وأن لا يَفصِل اللام ممّا بعدها؛ لِما ذكَرنا من أنها حرف بمنزلة الباء والكاف، ويدلّ علىٰ صحّة ذلك أيضاً أنها قد فُتحتْ مع المضمَر، وكُسرتْ مع الظاهر، كقوله مع المضمَر: ﴿**ما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾(٤)... وقوله مع الظاهر: ﴿**مالِ هَـٰذا الرَّسُولِ**﴾(٥)، كما يقال: مالِ زيدٍ؟ و: ما لَه؟، وإذا كان هذا هكذا ثبَت أنها حرف جرّ، فلا يجوز أن تنفصل ممّا بعدها»(٦).

(١) التذكرة ص ٢٩٤.

(٢) النساء ٧٨.

(٣) وهي ثلاثة مواضع: ﴿مالِ هَـٰذا الْكِتَـٰبِ﴾ [الكهف ٤٩]، و ﴿مالِ هَـٰذا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان ٧]، ﴿فَمالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج ٣٦].

(٤) القلم آية ٣٦.

(٥) الفرقان آية ٧.

(٦) التذكرة ص ٣١٣. ولينظر فيها تتمّة ردّه فيما يتعلّق باتِّباع رسم المصحف.

٤ ـ توجيهه لبعض القراءات، في بعض المواضع التي اختلفتْ فيها آراء العلماء، يبدو ذلك واضحاً من خلال الأمثلة التالية:

أـ توجيهه لِما رواه المسيَّبيّ عن نافع من إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الغين والخاء، فقال: «ووجْه هذه الرواية أن الخاء والغين يُخالطان حروف اللسان، فلذلك أخفىٰ نافع النونَ الساكنة والتنوين عندهما، كما يُخفيهما عند حروف اللسان»(١).

ب ـ ومنها توجيهه الرفعَ والنصب في ﴿غِشَٰوَة﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِم غِشَٰوَة﴾(٢)، فقال:

«فمَن رفَعها ابتدأ بقوله: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِم غِشَٰوَةٌ﴾؛ لأن الكلام قد تمّ دونه، ثم استأنف فرفَع ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ بـ (عَلىٰ) أو بالابتداء، وجعَل الخبرَ في (عَلىٰ).

ومَن نصَبها كُره له أن يبتدئ به؛ لأنه غير مستأنَف، وذلك أنه ينصِب ﴿غِشَٰوَةً﴾ بفعلٍ دَلّ عليه قولُه: ﴿خَتَمَ اللهُ﴾؛ لأن الخَتْم جعْلٌ في المعنىٰ، فكأنه قال: وجعَل علىٰ أبصارهم غِشاوةً. شاهده قولُه في الجاثية [٢٣]: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَٰوَةً﴾، فقد بان بهذا أنّ ﴿غِشَٰوَةً﴾ متّصلة بقوله: ﴿خَتَمَ﴾ من حيث دِلالته علىٰ العامل فيها، فلا يُقطع منه»(٣).

جـ ـ وفي سورة الإسراء نجده يوجِّه الوقفَ علىٰ ﴿أَيًّا﴾ وعلىٰ ﴿مَا﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾(٤) ويفصِّل إعرابه فيقول:

(١) التذكرة ص ١٨٧.
(٢) البقرة آية ٧.
(٣) التذكرة ص ٢٤٨.
(٤) الإسراء آية ١١٠.

«قوله: ﴿أَيًّا﴾ ها هنا هو اسم تامّ، وهو شرط، وهو منصوب بـ ﴿تَدْعُوا﴾، و ﴿تَدْعُوا﴾ مجزوم به، وجواب الشرط في الفاء؛ في قوله: ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾، والتقدير: أيّ الاسمين تدعوا»(١).

ثم قال بعد ذلك بقليل: «فمَن وقَف علىٰ قوله: ﴿أَيًّا﴾ جعَل ﴿ما﴾ بدلاً منها، فلذلك فصَل ﴿ما﴾ منها؛ ليدلّ بذلك علىٰ أن ﴿ما﴾ ها هنا عنده أيضاً اسم، لا حرف زِيدَ صِلةً للكلام وتأكيداً له، إذ لو كانت كذا لم يَجُز انفصالها ممّا قبلها.

ومَن وقَف علىٰ ﴿ما﴾ لم يجعلها اسماً بدلاً من (أيّ)، بل جعَلها حرفاً زِيدَ صِلةً للكلام وتأكيداً له؛ فلذلك لم يَفصِلها من (أيّ). وكلا الوجهين حسن جميل»(٢).

وهكذا نجد ابنَ غَلْبون ـ رحمه الله ـ لم يجعل كتابه كتاب رواية محضة، بل أدخَل عليه شيئاً من ذِكر التوجيه والعِلل، وطرَّزه بذِكر فوائد في الوقف والابتداء، ممّا أعطاه مزيّةً علىٰ أمثاله من كتب القراءات التي اكتفتْ بالرواية وحدها.

أمّا المآخِذ علىٰ منهج المصنِّف: فهي عبارة عن ملاحظات لو خَلا الكتاب منها لكان أبهىٰ صورةً، وأَبْيَن إيضاحاً، وهي تتركّز في النقاط الآتية:

١ ـ يذكر أحياناً بعضَ الرواة باسم، ثم يذكرهم في موضع آخر باسم آخرَ، ممّا قد يوهم التغاير بينهما، فمثلاً: ذكَر ـ في رواية رَوح عن يعقوب ـ شيخَه أبا الحسن، عليّ بن خُشْنام المالكيّ بهذا الاسم، ثم ذكَره في رواية

(١) التذكرة ص ٤١٠.
(٢) التذكرة ص ٤١١.

رُويس عن يعقوب باسم عليّ بن محمد الدلّال، وهو نفسه ابن خُشْنام المالكيّ السابق الذِكر(١).

وذكَر في إسناد رواية قالون عن نافع أن ابن مجاهد يروي عن ابن أبي مِهران(٢)، ثم ذكَر في رواية هشام عن ابن عامر أن أحمد بن جعفر قد تلقّىٰ هذه الرواية عن الحسن بن العباس(٣)، والحسن هذا هو ابن أبي مِهران المتقدِّم في إسناد قالون.

٢ـ الإطالة في بعض أبواب الأصول بلا داعٍ، مقارَناً ذلك بما دوَّنه غيرُه من المصنِّفين، إذ أدَّوا المعاني المرادةً بعبارات أوجَز، ويتجلّىٰ ذلك واضحاً في: باب اختلافهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين(٤)، إذ أطال فيه إطالة فاحشة، وبالَغ في التقسيمات جداً، ممّا ترتَّب عليه التكرار لبعض المعلومات ولأسماء القراء ورواتهم، فهو مثلاً يُفرد ﴿مُوسىٰ﴾ و ﴿أُنثىٰ﴾ و ﴿الدُّنْيا﴾ بالذِكر(٥)، ثم يعود بعد قليل ليذكر حُكَم ما كان علىٰ وزْن (فُعْلىٰ)، وكان هذا يُغنيه عن إفراد ذِكرهنّ، وغيرُه في الباب كثير. ولو قارنّا هذا الباب من «التذكرة» بنظائره في كُتب القراءات الأخرىٰ، لوجدناه فيها أكثر اختصاراً من غير نَقْص شيء من المعلومات، وقد يكون بعض

(١) التذكرة ص ٥٦، ٥٧.
(٢) التذكرة ص ١٦.
(٣) التذكرة ص ٢٩.
(٤) التذكرة ص ١٩٠.
(٥) التذكرة ص ٢٠٣.

تلك الكتب في القراءات العشر[1].

ويطيل ـ بلا داعٍ أيضاً ـ في باب مذهب ورش في الراء المفتوحة[2].

٣ـ الإكثار من الأمثلة القرآنية في بعض أبواب الأصول لغير عِلّة ظاهرة، ممّا يبعث السآمة والمَلل في نفس القارئ:

فهو ـ على سبيل المثال ـ يذكر في: باب اختلافهم في هاء الكناية واحداً وثلاثين مثالاً على الهاء المسبوقة بساكن غير الياء، ثم يقول بعدها: «وما أشبه هذا»[3]! وكان يُغنيه عن كلّ ذلك ثلاثة أمثلة فقط.

وفي: باب مذهب الأعشى في الهمز يذكر للهمَزات الساكنة في الأسماء سبعة عشر مثالاً، وللهمَزات الساكنة في الأفعال ثمانية عشر مثالاً[4].

وفي: باب الإمالة يَذكر لِما كان على وزن (فُعْلى) ثلاثة وعشرين مثالاً[5].

وفي: باب بيان مذهب ورش في الراء المفتوحة نجده يَذكر واحداً وعشرين مثالاً للراء المفتوحة المسبوقة بكسر[6].

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ باب الفتح والإمالة في: «التيسير» للدانيّ ص ٤٦ ـ ٥٣، «تلخيص العبارات» لابن بلِّيمة ص ٤٤ ـ ٤٨، «الغاية في القراءات العشر» لابن مِهران ص ٩٠ ـ ٩٥، «المبسوط في القراءات العشر» لابن مِهران ص ١٠٣ ـ ١١٠، «إرشاد المبتدي في القراءات العشر» لأبي العزّ القلانسيّ ص ١٨٩ ـ ١٩٨.

(٢) التذكرة ص ٢١٩.

(٣) التذكرة ص ٩٦.

(٤) التذكرة ص ١٤١.

(٥) التذكرة ص ٢٠٤.

(٦) التذكرة ص ٢٢١.

وغيره في أبواب الأصول كثير.

٤ـ ذِكره لبعض الأحكام في غير مظانّ وجودها أحياناً: كذِكره حكم الوقف علىٰ ﴿ابْنَت﴾(١) لحمزة وغيره في باب الفتح والإمالة، ولا علاقة له به.

وفي: باب الإدغام الكبير لأبي عمرو يتكلَّم علىٰ حكم لام (هَلْ) لأبي عمرٍو(٢)، وهو من الإدغام الصغير، ثم يعود فيُفرِد لها مع (بلْ) باباً يَذكر فيه حُكمها لكلّ القراء، ولا يأتي فيه بكلّ المعلومات التي ذكَرها هناك لأبي عمرٍو.

وكذلك في سورة الصافّات(٣) يَذكر حُكْم الوقف علىٰ ما حُذِفتْ منه الواو رسماً ليعقوب، وليس في هذه السورة أيّ موضع من تلك المواضع.

ومنه ما يفعله أحياناً من ذِكر ياءات الإضافة والزوائد في غير مظانّ وجودها ـ وهو آخر السورة ـ كما فعَل في سورة القمر، والمجادلة، والصف(٤).

٥ ـ الاضطراب في ذِكر الخلاف في بعض الأبواب، وعدم تنسيقه علىٰ نمط واضح: ويتجلّىٰ ذلك في: باب إمالة قُتيبة(٥). حيث عدَّد المصنِّف ـ رحمه الله ـ المواضع التي أمالها قُتيبة، ولكن بشكل عشوائيّ، فتارة يَذكر موضعاً في آخر المصحف تقريباً، ثم يعود ليَذكر غيرَه في سورة البقرة مثلاً،

(١) التحريم ١٢، وانظر التذكرة ص ٢١٠.
(٢) التذكرة ص ٨١.
(٣) التذكرة ص ٥٢٢.
(٤) التذكرة ص ٥٧٤، ٥٨٤، ٥٨٧.
(٥) التذكرة ص ٢٢٨.

وهو يَذكر ـ في هذا الباب ـ لقُتيبة نوعين من الإمالة: وهما الإمالة المعروفة بالإمالـة الكبرىٰ، والإمالة بينَ بينَ، وهي التي يعبِّر عنها بقوله: «إمالة لطيفة»، أو بقوله: «وأشَمّ الإمالة».

ولكنّه لم يرتِّب مواضع الخلاف بحسَب هذين النوعين من الإمالة؛ بأن يَذكر المواضع التي فيها إمالة كبرىٰ علىٰ حِدة، ثم يَذكر المواضع التي أمالها قُتيبة إمالةً لطيفة، بل خلَط بينهما في الذِكر لغير ما عِلّة ظاهرة.

٦ ـ ذِكره لبعض أحرف الخلاف ـ ممّا حقّه أن يكون في أحد أبواب الأصول ـ في فرش الحروف لغير سبب موجِب لذلك فيما يظهر: كذِكره لحكْم إمالة قوله تعالىٰ: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ في سورة النور(١)، وحقّها أن تكون في: باب الفتح والإمالة.

وقـد فعَـل ـ رحمـه الله ـ الشيء نَفْسَه في ذِكـر الإمـالة في الحروف المقطَّعة، فقد ذكَرها في سورها مفرَّقةً، وكان حقّها أن تكون مجتمعةً في: باب الفتح والإمالة؛ لأنها من خلافات الأصول.

٧ ـ إعادة ذِكر الحكْم في بعض كلمات الخلاف في فرش الحروف، وقد سبق ذِكرها في بابها الذي تستحقّه من الأصول، وعدم فِعل ذلك في النظائر:

فمِن ذلك ذِكره لحُكْم الإمالة في قوله تعالىٰ: ﴿أَنا ءَاتِيكَ بِهِ﴾(٢) في سورة النمل(٣)، وقد سبق ذِكره في: باب الفتح والإمالة(٤).

(١) التذكرة ص ٤٦٠.
(٢) سورة النمل ٣٩، ٤٠.
(٣) التذكرة ص ٤٧٥.
(٤) التذكرة ص ١٩٩.

وكذلك ذِكره لحُكْم الإمالة في قوله تعالىٰ: ﴿فَما ءَاتَىٰنِ اللهُ﴾(1) في سورة النمل ـ أيضاً ـ وقد سبق ذِكره في: باب الفتح والإمالة(2).

ومِثله ـ أيضاً ـ ذِكره لحُكْم الإمالة في قوله تعالىٰ: ﴿السُّوأَىٰ﴾(3) في سورة الروم(4) [10].

وكذا ذِكره لإبدال الهمز من قوله تعالىٰ: ﴿وَتُـثْوِي﴾ في الأحزاب(5) [51] وقد سبق ذِكره في الأصول(6).

8 ـ عدم اطِّراد المنهج عنده في سَرْد كَلِم الخلاف، فتارة يَذكر عند الموضع الأوّل من كلمة خلافيّة المواضعَ المماثلة فيما بعدها من السور، وتارة يَذكر بعضاً ويَترك بعضاً: فمثلاً عند قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنِ الشَّيَٰطِينُ كَفَرُوا﴾ في سورة البقرة [102] يَذكر الموضعين اللَّذَيْن في الأنفال [17]، ولا يَذكر الموضعَ الذي في يونس [44]، بل يؤخِّره إلىٰ سورته.

وفي سورة يوسف ـ عليه السلام ـ يَضمّ الحرفَ إلىٰ نظيره؛ فيَذكر الخُلفَ في قوله تعالىٰ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشاءُ﴾(7) بعد الكلام علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿مِنْها حَيْثُ يَشاءُ﴾(8)، ولا يَفعل ذلك في سورة الكهف، بل يَذكر حُكْم قوله تعالىٰ: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾(9) وقوله: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذْراً﴾(10) كلاًّ في موضعه.

(1) سورة النمل 36، وانظر التذكرة ص 479.
(2) التذكرة ص 199.
(3) التذكرة ص 494.
(4) وقد ذكرها في: باب الفتح والإمالة ص 204.
(5) التذكرة ص 503.
(6) ذكَر إبدالها لقُتيبة ص 131، وللأعشىٰ ص 142.
(7) يوسف آية 76.
(8) يوسف آية 56.
(9) الكهف آية 2.
(10) الكهف آية 76.

وذكَر قراءة ابن كثير ﴿أَ تَيْتُمْ﴾ بالقصر في البقرة [٢٣٣]، ولم يَذكر معها موضع الرُّوم [٣٩] وهو مِثلها سواءً.

وفي سورة الكهف يَذكر خلافَ القراء في قوله تعالىٰ: ﴿سَدًّا﴾ [٩٤] ولا يَذكر معه موضع (يسٓ) [٩] بل يَذكره في سورته.

وفي هذه السورة ـ سورة (يسٓ) ـ يَذكر الخلاف في قوله تعالىٰ: ﴿لَمَّا جَمِيعٌ﴾ [٣٢] ويَضمّ إليها نظائرها، فيشير إلىٰ موضع الزخرف [٣٥] والطارق [٤].

ولو أنه سارَ في هذه النظائر علىٰ طريقة واحدة لكان أَولىٰ.

٩ ـ أحياناً يَذكر حُكْمَ موضعٍ متأخِّر في موضع متقدِّم، ثم يعود هناك ويَذكر الخلاف مرة أخرىٰ، بينما قاعدته ـ التي جرىٰ عليها في سائر الكتاب ـ الإشارة فقط في المتأخِّر إلىٰ تقدُّم الحُكْم بقوله: وقد ذكرتُ كذا في سورة كذا.

فمثلاً ذكَر خلافَ القراء في قوله تعالىٰ: ﴿أَرنا﴾ في البقرة [١٢٨]، وذكَر معه موضعَ فُصِّلت [٢٩]، ثم عاد هناك فذكَر الخلاف مرةً أخرىٰ.

كما أنه بَيَّن حُكْم قوله تعالىٰ: ﴿يُبَشِّرُ اللهُ﴾، الذي في سورة الشورىٰ [٢٣] في سورة آل عمران [٣٩] ثم عاد في الشورىٰ فذكَره مرةً أخرىٰ، ولو اكتفىٰ بالإشارة إلىٰ تقدُّم حُكْمه في آل عمران ـ كما فعَل في سائر الكتاب ـ لكان أَولىٰ.

١٠ ـ تأخير ذِكر بعض كلمات الخلاف عن محلّها الطبيعيّ في الترتيب، أو تقديمها عنه لغير عِلّة ظاهرة:

ففي سورة البقرة قدَّم ذِكر الخلاف في الآية (١١٠) إلىٰ ما قبل الآية (٩٧).

وفي سورة النساء أخَّر الكلام علىٰ الآية (٥) إلىٰ ما بعد الآية (٩).

وفي سورة المائدة قدَّم ذِكر الآية (٦٢) علىٰ الآية (٤٥) منها.

وفي سورة النحل ذكَر الآية (١٠٣) قبل الآية (٩٦).

وهذا التقديم والتأخير خطير؛ لأنه قد يجعَل القارئَ ينفي وجودَ حُكْم مُعيَّن في الكتاب، لأنه بحَث عنه في ترتيبه المعتاد فلم يَعثر عليه.

١١ ـ ذِكره للمتقدِّم من بعض مواضع الخلاف في موضع متأخِّر مع عدم الإشارة في الموضع المتقدِّم إلىٰ ذلك:

فمثلاً ذكَر في سورة المطفِّفين[1] ـ وهي في الجزء الثلاثين ـ مذهبَ ابن المسيَّبيّ في قوله تعالىٰ: ﴿بَل رَفَعَهُ اللهُ﴾ في النساء [١٥٢]، وفي قولـه: ﴿بَل رَبُّكُم﴾ في الأنبياء [٥٦]، وكان حقّه أن يَذكر كلًّا في سورته، أو يَذكر المواضعَ الثلاثة عند الموضع الأوّل منها، والله أعلم.

وكذا ما فعَله في سورة الصافّات[2] عند قوله تعالىٰ: ﴿صالِ الْجَحِيمِ﴾ [١٦٣] من ذِكره لمذهَب يعقوب في الوقف علىٰ ما حُذِفتْ منه الياء في الوصل؛ لالتقاء الساكنين، فذكَر هناك موضعَ النساء [١٤٦]، والأنعام [٥٧]، ويونس [١٠٣]، والحجّ [٥٤]، وكلّها مواضع متقدِّمة علىٰ موضع الصافّات، وكان حقّه أن يُفرِد لهذه المواضع باباً في الأصول، أو يَذكرها عند أوّل موضع، والله أعلم.

---

(١) التذكرة ص ٦١٩.

(٢) التذكرة ص ٥٢٠.

و ـ مناقشة بعض الآراء والأحكام التي ذكَرها في كتابه:

١ ـ فيما يتعلّق بالوقف والابتداء:

سبق أن بيّنّا ـ عند الكلام علىٰ منهج المصنِّف في الكتاب ـ أنّ كتاب «التـذكرة» يُعَدُّ كتاباً في بيان اختلاف الوقف والابتداء باختلاف القراءات، فضلاً عن أنه كتاب في القراءات الثمان، ونستطيع أن نلخِّص الكلام علىٰ مذهب ابن غَلْبون في الوقف والابتداء في ما يلي:

أ ـ لقـد اتَّبع ابنُ غَلْبون طريقةً فريدة في عرض مسائل الوقف والابتداء لا نجـدها في الكُتب التي وصلتْ إلينا ممّا أُلِّف في هذا الفن، فهو يُعنىٰ بالكلام علىٰ الابتداء أكثر من عنايته بالكلام علىٰ الوقف، بخلاف ما نجده في الكتب الأخرىٰ من تركيز الكلام علىٰ الوقوف، التي يُعْلَم منها ـ ضِمناً ـ حُكْم الابتداء بما بعدها.

فمثلاً نجده يقول في سورة البقرة آية (١٦٥):

«وقـرأ يعقـوب: ﴿إِنَّ الْقُـوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَإِنَّ اللَّهَ﴾ بكسر الهمزة فيهما، وفتَحها فيهما الباقون:

فمَن فتَحهما كُره له أن يبتدئ بهما؛ وذلك أن الأُولىٰ منهما متعلِّقة بـ (يَرىٰ) من قوله: ﴿وَلَوْ ترىٰ[1] الَّذِينَ﴾؛ لأنها مفعوله، هذا علىٰ قراءة مَن قرأ: ﴿وَلَوْ يَرىٰ﴾ بالياء.

---

(١) هكذا هي في النسختين: ﴿وَلَوْ ترىٰ﴾ بالتاء، والسياق يقتضي أن تكون بالياء، والله أعلم.

فأمّا مَن قرأه بالتاء فإنه يُعلِّق: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ بالفعل المضمَر الذي هو جواب (لَوْ)، وتقديره: لرأيتَ أن القوة. فهي مفعوله، و(أَنَّ) الثانية معطوفة علىٰ (أَنَّ) الأُولىٰ، فلذلك لا يجوز أن يبتدئ بواحدة منهما؛ لأن الكلام ما تمّ ولا كفىٰ دونهما.

وأمّا مَن كسَرهما فإنه يبتدئ بالأُولىٰ، ويَعطف الثانيةَ عليها؛ وذلك أنها مستأنَفة؛ لأن الكلام قد تمّ دونها علىٰ قراءته، لأن التقدير: ولو ترىٰ الذين ظلموا إذ يَرون العذابَ لرأيتَ منظراً فظيعاً هائلاً. فلذلك استأنَف (إِنَّ) فكسَرها»[1].

وهكذا وجدناه يتكلّم صراحةً علىٰ الابتداء بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾، والذي يُفهم منه ـ ضِمناً ـ حُكْم الوقف علىٰ المَقطع الذي قبله، وهو: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ ، بينما نجد عكْسَ ذلك عند الأنباريّ[2] (ت ٣٢٨ هـ)، وأبي جعفر النحّاس[3] (ت ٣٣٨ هـ)، والدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)

---

(١) التذكرة ص ٢٦٣.

(٢) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار؛ أبو بكر بن الأنباريّ، الإمام الكبير، المقرئ النحويّ، صاحب التصانيف، وُلِد سنة إحدىٰ وسبعين ومائتين، وقرأ علىٰ أبيه، وغيره. وقيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهداً في القرآن، ويُملي كُتبه مِن حِفظه. توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد.
(تاريخ بغداد ٣/١٨١ ـ غاية النهاية ٢/٢٣٠ ـ معرفة القراء ١/٢٨٠ ـ إنباه الرواة ٣/٢٠١ ـ وفَيات الأعيان ٤/٣٤١).

(٣) أحمد بن محمد بن إسماعيل؛ أبو جعفر النحّاس النحويّ المصريّ، له تصانيف مفيدة في النحو واللغة وعلوم القرآن. توفي بمصر غريقاً سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة.
(وفَيات الأعيان ١/٩٩ ـ إنباه الرواة ١/١٣٦ ـ بغية الوعاة ١/٣٦٢ ـ شذرات الذهب ٢/٣٤٦).

حيث تكلّموا علىٰ حُكْم الوقف علىٰ قوله: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ صراحةً، والذي يُفهَم منه ـ ضمناً ـ حُكْم الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾(١).

ب ـ إن للقراء في تقرير مَحالّ الوقف مَذهَبَيْن:

الأوّل منهما يُراعي المعنىٰ، ويتتبّع الأغراض والمقاصد، وإن لم يكن علىٰ رؤوس الآي.

والمذهب الثاني يُراعي رؤوسَ الآي وإن تعلَّقتْ بما بعدها. ولكلٍّ من المَذهبَيْن دليله:

قال الإمام الزَّركشيّ: «واعلم أنّ أكثر القراء يبتغون في الوقف المعنىٰ وإن لم يكن رأس آية، ونازَعهم فيه بعض المتأخّرين في ذلك؛ وقال: هذا خلاف السُّنّة، فإنّ النبيّ ﷺ كان يقف عند كلّ آية فيقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ويقف، ثم يقول: ﴿الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ وهكذا، روتْ أمّ سَلَمة أن النبيّ ﷺ كان يُقطِّع قراءته آيةً آية، ومعنىٰ هذا: الوقف علىٰ رؤوس الآي، وأكثر أواخر الآي في القرآن تامٌّ أو كافٍ، وأكثر ذلك في السور القصار الآي، نحو: الواقعة، قال: وهذا هو الأفضل؛ أعني الوقف علىٰ رؤوس الآي وإن تعلَّقتْ بما بعدها.

وذَهَب بعض القراء إلىٰ تتبّع الأغراض والمقاصد، والوقف عند رؤوس انتهائها، واتّباعُ السُّنّة أَوْلىٰ»(٢).

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٥٣٩ ـ القطع والائتناف ص ١٧٢ ـ المكتفىٰ في الوقف والابتداء ص ١٧٨.

(٢) البرهان ١/ ٣٥٠.

و إذا استقرأنا ما ذكره الإمام طاهر في «التذكرة» من مَحالّ الوقف والابتداء نجده يُرجِّح مراعاة المعنىٰ علىٰ الوقف علىٰ رؤوس الآي :

فمثلاً في سورة البقرة يُرجِّح وصْلَ قوله تعالىٰ : ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ [١٣٩] بقوله عزّ وجلّ : ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [١٤٠] لمَن قرأ ﴿تَقُولُونَ﴾ بالتاء ، قال : «لأنه متعلّق بما قبله من الخطاب ، وهو قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا﴾ [١٣٩] وما اتّصل به من ذلك»(١). مع أن كلمة ﴿مُخْلِصُونَ﴾ رأس آية .

وكذا في سورة (المؤمنون)(٢) لا يَرىٰ الوقفَ علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿سُبْحَـٰنَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [٩١] لمَن قرأ ـ بعدها ـ : ﴿عَـٰلِمِ الْغَيْبِ﴾ [٩٢] بالخفض ، مع أن ﴿يَصِفُونَ﴾ رأس آية .

وغيرُ هذا في كتابه كثيرٌ(٣) .

جـ ـ إنّ لِعلماء الوقف والابتداء مصطلحاتٍ يعبِّرون بها عن حُكم الوقف علىٰ كلمة من الكلمات ، كقولهم : وَقْف تامٌّ ، أو كافٍ ، أو صالح ، أو غير ذلك ممّا اصطلحوا عليه .

والكتابان اللذان وصلا إلينا ـ ممّا أُلِّف في الوقف والابتداء قبل ابن غَلْبون ـ هما : «إيضاح الوقف والابتداء» لأبي بكر ، محمد بن القاسم بن

(١) التذكرة ص ٢٦٢ .

(٢) التذكرة ص ٤٥٤ .

(٣) انظر علىٰ سبيل المثال : إبراهيم [٢] ، طه [١٢] ، الفرقان [٦٩] ، الجاثية [٤ ، ٥] .

بشـار الأنبـاريّ (ت ٣٢٨ هـ)، وكتـاب «القطع والائتناف» لأبي جعفر النحّاس (ت ٣٣٨ هـ):

فنحن نجد أن ابن الأنباريّ يستعمل في كتابه ثلاثة اصطلاحات في الغالب، وهي : التامّ والحسن والقبيح .

أمّـا أبـو جعفـر النحّاس فنجد المصطلَحات عنده خمسة، وهي : التمام، والكافي، والصالح، والحسن، والقبيح(١).

فإذا ما أتينـا بعدهما إلىٰ ابن غَلْبون فإنّنا نراه إذا تكلَّم عن الابتداء بكلمـة من الكلمـات وصَفه بأنه يجوز، أو لا يجوز، أو يقول: كُرِه له الابتداء بكذا. أي أننا لا نجد عنده شيئاً مماثِلاً للمصطلَحات السابقة، ولا نراه قد تأثّر بهما تأثُّراً واضِحاً، بخلاف تلميذه؛ الإمام الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ). فإنّنا نجده يستعمل في كتابه «المكتفىٰ» مصطلَح الوقف التامّ والكافي والحسن والقبيح، ولا نراه قد تأثَّر بمصطلَح أستاذه ابن غَلْبون بقَدْر تأ ثُّره بابن الأنباريّ، وأبي جعفر النحّاس.

(١) القطع والائتناف ص ٧٤.

٢ـ فيما يتعلّق بمدّ البدل[١] لورش :

لقد أجمع القراء علىٰ تركِ الزيادة في مدّ البدل، وعدمِ مدّه أكثر من حركتين، إلّا ما رُوي عن ورش من طريق الأزرق[٢] من زيادة تمكين المدّ فيه ؛ روىٰ ذلك ـ كما ذكر ابن الجزريّ ـ ابنُ سفيان في «الهادي»، ومكّيّ في «التبصرة»، وابن شُريح في «الكافي»، والمهدويّ في «الهداية»، وإسماعيل ابن خلَف في «العنوان»، والهذليّ في «الكامل»، وأبو الفضل الخزاعيّ في «المُنتهىٰ»، وأبو الحسن الحصريّ في منظومته في التجويد وقراءة نافع، وابنُ الفحّام في «التجريد»، وابن بَلِّيمة في «تلخيص العبارات»، وأبو عمرٍو الدانيّ من قراءته علىٰ أبي الفتح ، فارسِ بن أحمد، وخلَفِ بن خاقان، وغيرُهم من سائر المصريّين والمغاربة[٣] .

ثم اختَلف هؤلاء في مقدار تلك الزيادة : فذهب الهذليّ ـ من بعض طرقه ـ إلىٰ الإشباع المفرط . وذهب جمهور الذين ذكرناهم إلىٰ أنه الإشباع من غير إفراط . وذهب الدانيّ والأهوازيّ وابن بَلِّيمة وغيرهم إلىٰ التوسط[٤] .

---

(١) هو أن تتقدّم الهمزة علىٰ حرف المدّ، مثل : ﴿ءَامَنَ﴾ و ﴿أُوتُوا﴾ و ﴿إِيمَـٰنًا﴾ .

(٢) هو يوسف بن عَمرو بن يسار، أبو يعقوب الأزرق، أشهر الرواة عن ورش . توفي في حدود الأربعين ومائتين .

(غاية النهاية ٢ /٤٠٢ ـ معرفة القراء ١ /١٨١)

(٣) النشر ١ /٣٣٩.

(٤) المصدر السابق .

أمّا الإمام طاهر بن غَلْبون ـ رحمه الله ـ فقد كان له موقف مخالف، فإنه روىٰ مدَّ البدل لورش بمقدار حركتين كسائر القراء، ولم يكتفِ بذلك، بل ذهب إلىٰ تخطيء مَن زاد في مدّ البدل، وبسَط الكلامَ في الاستدلال لِما ذهب إليه في: باب اختلافهم في المدّ والقصر(1).

ونحن نلخِّص هنا كلامَه فنقول:

أ ـ بدأ كلامَه بذِكر خبر عن نافع ـ شيخ ورش ـ قال فيه: «قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ، سَهْل جَزْل، لا نَمْضغ ولا نَلُوك، نَنْبِر ولا نَنْتَهِر، نُسَهِّل ولا نُشدِّد، نقرأ علىٰ أفصح اللغات وأمضاها»(2).

ب ـ ثم عَقَّب عليه بقوله: «فهذا يؤيِّد لك ما عرَّفتُك من تركِ الإفراط في المدّ والإسراف فيه، وأن نافعاً ـ رحمه الله ـ لم يكن يرىٰ إشباعَ المدّ في حروف المدّ واللين الواقعة بعد الهمزة، كقوله: ﴿ءَادَم﴾ و ﴿ءَاخَر﴾ و ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ . . . وما أشبه هذا، كما يذهب إليه بعض مُنْتَحلي قراءة ورش؛ لأن إشباع المدّ في هذا كلِّه مَضْغ ولَوْك وانتِهار وتشديد، وليس بأفصح اللغات وأمضاها»(3).

---

(1) التذكرة ص ١٠٨.

(2) التذكرة ص ١٠٧، وقد ساق الدانيّ هذا الخبر عن شيخه خلَف بن إبراهيم الخاقانيّ، بإسناده إلىٰ جعفر بن شكل، قال: «جاء رجل إلىٰ نافع فقال: تأخذ عليّ الحدرَ؟ فقال نافع: ما الحدرُ؟ ما أعرفها! أسمعنا. فقرأ الرجل، فقال نافع: الحدر (أو: حدرُنا) أن لا نُسقِط الإعراب، ولا ننفي الحرف، ولا نُخفِّف مشدَّداً، ولا نشدِّد مخفَّفاً، ولا نقصر ممدوداً، ولا نمدّ مقصوراً، قراءتنا قراءة. . . » ثم ساق الخبر الذي ذكره ابن غَلْبون، وزاد في آخره: « ولا نلتفتُ إلىٰ أقاويل الشعراء، وأصحاب اللغات، أصاغر عن أكابر، مَلِيّ عن وفيّ، دِيننا دِين العجائز، وقراءتنا قراءة المشايخ، نسمع في القرآن ولا نستعمل فيه الرأي. ثم قرأ نافع: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ﴾ إلىٰ آخر الآية » . (جامع البيان ٢/ ٤٦١).

(3) التذكرة ص ١٠٨.

جـ ـ والفكرة الثالثة التي بنىٰ عليها كلامه أن مدّ البدل ـ زيادةً علىٰ ما فيه من المدّ ـ يُخرجه من حَيِّز الخبر إلىٰ حَيِّز الاستخبار، فقال : «هذا مع ما يؤدّي إشباعُ المدّ ها هنا ـ في كثير منه ـ إلىٰ إحالة المعنىٰ ؛ بخروج اللفظ بذلك من الخبر إلىٰ الاستخبار، ألا ترىٰ أن قوله تعالىٰ : ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾[1] وقوله : ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾[2] هما خبران ، ولو أُشبع المدّ فيهما لصار استخباراً ، فاستحال المعنىٰ»[3] .

ولم يَبقَ مذهب ابن غَلْبون هذا في مدّ البدل حبيسن كتابه «التذكرة» ، بل نقَله عنه أئمّة القراء من بعده ، فنجد الإمام الدانيّ يقول : «وقرأتُ علىٰ أبي الحسن بن غَلْبون في روايته [رواية ورش] بالإسناد المتقدِّم ، بغير زيادة تمكينٍ لحرف المدّ فيما تقدَّم ، سألتُه عن زيادة التمكين وإشباع المدّ فأنكَره ، وبعَّد جوازه»[4] اهـ .

ثم جاء من بعده الإمام الشاطبيّ[5] (ت ٥٩٠ هـ) لينصّ في منظومته (الشاطبيّة) علىٰ مذهب ابن غَلْبون بقوله :

وعاداً الأُولىٰ ، وابنُ غَلْبونَ طاهرٌ   بقَصْرِ جميعِ البابِ قالَ وقَوَّلا[6]

(١) البقرة آية ٢٨٥ .

(٢) سورة قريش آية ٤ .

(٣) التذكرة ص ١٠٨ .

(٤) جامع البيان ٢ / ٤٦٠ .

(٥) تقدمت ترجمته ص ٣١ .

(٦) منظومة « حِرز الأماني ووجه التهاني » ص ١٧ .

وقد بَـيَّن شُرّاح «الشاطبيّة» مذهبَ ابن غَلْبون هذا:

فقال ابن القاصح: «يعني أن ابن غَلْبون قال بالقصر، وقَوَّل لورش بذلك، أي: جعَله هو المَذهب له، وما سواه غلطاً، وقرَّر ذلك في كتاب «التذكرة»، وإنما اعتمَد علىٰ رواية للبغداديّين، فأمّا المِصريّون فإنهم رَوَوُا التمكينَ عن ورش»(١).

ووصَف الإمام أبو شامة ما فعَله ابن غَلْبون بقوله: «قد قرَّر ذلك في كتاب «التذكرة» فأحسَن، وما قال به ابن غَلْبون هو الحقّ، وهو اختيار ناظم القصيدة في ما أخبرني الشيخ أبو الحسن(٢) عنه، رحمهما الله تعالىٰ»(٣).

ثم جاء من بعـدهم محقِّق الفنّ؛ الإمـام ابن الجـزريّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ لينصّ علىٰ مذهب ابن غَلْبون في مدّ البدل بقوله: «وذَهَب إلىٰ القصر فيه أبو الحسن؛ طاهر بن غَلْبون، وردّ في تذكرته علىٰ مَن روىٰ المدَّ وأخذ به، وغَلَّط أصحابَه، وبذلك قرأ الدانيّ عليه»(٤).

ولم يَسلم مذهب ابن غَلْبون هذا من الانتقاد مِن بعض مُعاصريه، وعلـىٰ رأس هـؤلاء مكيّ بن أبي طالب، فقد قال عنه ابن الجزريّ:

(١) سراج القاري ص ٥٧.

(٢) هو أبو الحسن، عليّ بن محمد بن عبدالصمد السخاويّ، توفي سنة ٦٤٣هـ، وهو تلميذ الإمام الشاطبيّ.

(٣) إبراز المعاني ص ١١٩.

(٤) النشر ١/ ٣٣٩.

«وقفتُ له علىٰ مؤلَّف انتصَر فيه للمدّ في ذلك، وردّ علىٰ مَن رَدّه، أحسَن في ذلك وبالَغ فيه»(١).

والـذي يغلِب علىٰ ظنّي أن هذا المؤلَّف ـ الـذي أشـار إليه ابن الجزريّ ـ هو رسالة: «تمكين المدّ في (آتَىٰ) و(آمَن) و(آدَم) وشِبهه»(٢) لمكيّ بن أبي طالب، تصدّىٰ فيها لرأي طاهر بن غَلْبون دون أن يصرِّح باسمه، بل كانت العبارة التي تتردّد كثيراً في هذه الرسالة هي: «ويُقال لهـذا المعترِض»، ولعلّ مكّيّاً لم يصرِّح باسم طاهر بن غَلْبون تأدُّباً مع شيخـه عبـدالمُنعِم بن غَلْبـون، فهـو يريد أن يبيِّن وجهَ الحقّ في هذه المسألة ـ بحسب وجهـة نظره ـ دون أن يُسيء الأدب مع ولـد أستاذه عبدالمُنعِم، بل إن بعض كتب التراجم نصّتْ علىٰ أن مكّيّاً تلقّىٰ عن طاهر بن غَلْبون نفسِه(٣)، وإن كنتُ لم أجد ذلك في كتب مكّيّ صراحةً، لكنه أمر محتمل، والله أعلم.

وقد بدأ مكّيّ رسالته هذه بقوله: «سألتَ ـ نفَعنا الله وإيّاك ـ عن تمكين المدّ في: «آمَن وآتَىٰ وآدَم» وشِبهِه. وذكرتَ أن قوماً اعترضوا علىٰ الطلبة المبتدئين في مدّ ذلك، فيُلبِسون عليهم قراءَتَهم، ويورثونهم الشكَّ فيما قرؤوا به. وذكرتَ أن أكثر ما يعترضون به أن يقولوا: مَن مدّ «آمَن» و«آتَىٰ»

(١) النشر ١/ ٣٣٩.

(٢) طُبعتْ هذه الرسالة بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات سنة ١٤٠٤ هـ، عن دار الأرقم في الكويت.

(٣) انظر: معرفة القراء ١/ ٣٩٥ ـ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٩١ ـ غاية النهاية ٢/ ٣٠٩.

وشِبهِه فقد أخرجه من حيِّز الخبر إلىٰ حيّز الاستفهام»(١).

وخِلال خمس وثلاثين من الصفحات ساق مكّيّ ـ رحمه الله ـ الأدلّة علىٰ إبطال مذهب طاهر بن غَلْبون ومَن حذا حَذْوه في الاعتراض علىٰ الزيادة في مدّ البدل، وخلاصة هذه الرسالة أن الاستفهام يَلزم من وجود همزة الاستفهام، أمّا المدّ فسببه لفظيّ لا معنويّ، وهو ناتج من اجتماع الهمَزات، وقد برهن علىٰ هذه الدعوىٰ بأشياء كثيرة، أجتزِئ منها هنا ما يتناسب مع المقام:

أ ـ قد يقع الاستفهام غير ممدود، ويقع الخبر ممدوداً:

فأمّا وقوع الاستفهام غير ممدود، فكقوله تعالىٰ: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَىٰ اللهِ كَذِباً﴾(٢)، و ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ﴾(٣)، و ﴿أَءِذا كُنَّا﴾(٤)، و ﴿أَئِفْكاً ءَالِهَةً﴾(٥).

وأمّا وقوع الخبر ممدوداً فكقوله تعالىٰ: ﴿وَلا ءَآمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ﴾(٦) فكلمة ﴿ءَآمِّينَ﴾ ممدودة لجميع القراء، ولا يدّعي أحد أنها استفهام.

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿جاءَ أَحَدَهُم﴾(٧)، و ﴿شاءَ أَن يَتَّخِذَ﴾(٨)، و ﴿شاءَ أَنشَرَهُ﴾(٩) بإبدال الهمزة الثانية ألِفاً، في أحد الوجهين عن ورش وقُنبل(١٠)،

(١) رسالة « تمكين المدّ » ص ٢٣.
(٢) سبأ آية ٨.
(٣) ص ٧٥.
(٤) الإسراء آية ٤٩، وغيرها.
(٥) الصافات آية ٨٦.
(٦) المائدة آية ٢.
(٧) المؤمنون آية ٩٩.
(٨) الفرقان آية ٥٧.
(٩) عَبَس آية ٢٢.
(١٠) « التبصرة » ص ٢٨٥، « النشر » ١/ ٣٨٤.

كلُّه إخبار، ولم يُخرجه المدّ إلىٰ حيِّز الاستفهام، إذ أن سبب المدّ فيه أمر لفظيّ لا معنويّ، وهو اجتماع الهمزتين.

ب ـ قد يقع الاستفهام غير ممدود علىٰ رواية ورش وممدوداً علىٰ رواية قالون:

وهنا يقول مكيّ: «أو يقال لمن اعترض بالاستفهام في مدّ (آمَن وآدَم وآتىٰ): قوله تعالىٰ: ﴿أَءِذا . . . أَءِنَّا﴾[1]، ﴿أَئِفْكاً ءَالِهَةً﴾[2] وشِبهه ـ في قراءة ورش ـ هل هو الاستفهام أو خبر؟ فلابدّ أن يقول: هو الاستفهام غير ممدود. فيقال له: فما هو في قراءة قالون الذي قد مدّه كلَّه؟ فلا بدّ أن يقول: هو الاستفهام أيضاً ممدود. فيقال له: أيُّ شيء أَحدثتِ المَدّةُ، وقد كان الكلام قبل حدثها استفهاماً؟ فإنه لا يجد للمَدّة في قراءة قالون معنىً أحدثَتْه في الكلام غير أن المَدّة حالت بين الهمزتين لا غير. فيقال له: فإذا كان الممدود ـ في قراءتك وروايتك ـ وغير الممدود استفهاماً؛ انتقض عليك جعلُك المدَّ دليل الاستفهام، وبطَل ما اعترضتَ به علىٰ مدّ (آمن وآدم وآتىٰ) وشِبهه»[3].

جـ ـ إن المدّ في (آمن) وشِبهه قد نُقل عن ورش قراءةً كما نُقل منصوصاً عليه في الكتب، حتىٰ قيل في بعضها ـ عن مذهب ورش في البدل ـ: كان يمدّ مدّاً بالغاً. فلا وجه لردِّه[4].

---

(١) الإسراء آية ٤٩، وغيرها.

(٢) الصافات آية ٨٦.

(٣) رسالة « تمكين المدّ » ص ٢٩.

(٤) رسالة « تمكين المدّ » ص ٤٨، ٤٩.

د ـ إن مكّيّاً ـ في رسالته ـ لا يعيب قصْرَ البدل لورش ولا يرفضه، بل يقول لمَن لم يتلقَّ غير القصر: لا تَعِب علىٰ مَن وصَل إلىٰ عِلمه ما لم يصل إلىٰ عِلمك، وعبارته هي: «وإنما نُنكِر علىٰ مَن روىٰ روايةً ما، ثم أخَذ يعيب ويعترض علىٰ كلّ مَن خالَف روايته، فليس هذا حقَّ العلم ولا وجهَ الإنصاف. عليك بما رَوَيتَ وما نَقلتَ فالزمه وذُبَّ عنه، واحبِس لسانك عن الطعن علىٰ ما لم ترو، فليس كلّ العلم وصَل إليك، ولا كلّ الروايات ضبَطها حفظُك، ولا أتاك عن نبيّ ولا صاحِب أن القرآن نزل بروايتك، ونصّ علىٰ قراءتك»(١).

أقول: والحقّ في هذه المسألة ـ والله أعلم ـ ما قاله مكّيّ، فقد أتىٰ في رسالته بأدلّة واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار.

وبقي من الحُجَج التي ذكَرها ابن غَلبون ـ رحمه الله ـ استدلالُه بمقالة الإمام نافع السابق ذِكرها، التي وصَف قراءته فيها بأنها: «علىٰ أفصح اللغات وأمضاها» وأنها خالية من المَضغ واللَّوْك، والانتهار والتشديد، فزعَم ابن غَلْبون ـ رحمه الله ـ أن مدّ البدل زيادة عن حركتين لورش فيه «مَضْغ ولَوْك، وانتهار وتشديد، وليس بأفصح اللغات وأمضاها».

أقول: ليت شِعْري! أيّ مَضْغ ولَوْك في هذا؟ وهل قصَد نافع ـ رحمه الله ـ في نفيه الانتهارَ والتشديد عن قراءته مدَّ البدل؟ أم قصَد التكلُّف والتنطُّع في القراءة، ودَمْجَ الحروف بصورة تجعل القراءة غير مفهومة؟ ولا

(١) رسالة «تمكين المدّ» ص ٥٨.

أَدلَّ علىٰ هذا ممّا جاء في صَدْر الخبر، كما رواه الإمام الدانيّ في جامعه فقال: «جاء رجل إلىٰ نافع، فقال: تأخذ عليّ الحدرَ؟ فقال نافع: ما الحدْر؟ ما أعرفها! أسمِعنا. فقرأ الرجل، فقال نافع: الحدر (أو: حدرُنا) أن لا نُسقِط الإعراب، ولا ننفي الحرف، ولا نُخفِّف مشدَّداً، ولا نُشدِّد مخفَّفاً، ولا نقصر ممدوداً، ولا نمدّ مقصوراً. . .»[1] إلخ.

فهذا صَدْر الخبر عن نافع، ليس فيه كلمة واحدة تدلّ علىٰ قصر البدل وعدمِ الزيادة في مدّه.

ثم ما الذي يجعل مدَّ البدل لَوْكاً ومَضْغاً، وانتهاراً وتشديداً دون المدّ المنفصل والمتّصل؟ فإن ورشاً وحمزة يمدّانهما مدّاً مشبَعاً كما قال ابن غَلْبون في: باب اختلافهم في المدّ والقصر: «فأشبَعهم مدّاً ورش وحمزة»[2].

وكذلك فإن ورشاً وحمزة يَمدّان الياء من كلمة (شَيْء) كيف تصرّفتْ، مدّاً وسَطاً، وقد نصّ علىٰ ذلك ابن غَلْبون ـ كغيره من المصنِّفين ـ وعلَّل ذلك بقوله: «تقويةً علىٰ النطق بالهمزة في هذا الاسم وحده، حيث وقع؛ لكثرته»[3]. فلِمَ لَم يَجعل ذلك لَوْكاً ومَضْغاً، وانتهاراً وتشديداً؟!

وأمّا الحجّة الأخيرة التي أدلىٰ ـ رحمه الله ـ بها، فهي أن مدّ البدل ليس بأفصح اللغات وأمضاها.

(١) انظر الخبر بتمامه في « جامع البيان » ٢/٤٦١.
(٢) التذكرة ص ١٠٧.
(٣) التذكرة ص ٢٥٠.

أقول : إن معنىٰ هذه المقالة من الإمام نافع ينسحِب علىٰ الأغلب الأعمّ من قراءته ، وإلا فلو أردنا أن نطبِّق مقياس : «أفصح اللغات وأمضاها» لوجَب أن نطرح كثيراً من الحروف والأحكام التي رُويتْ وثَبتتْ عن نافع ؛ لأنها ليست بأفصح اللغات وأمضاها : كترقيق الراءات ، وتفخيم اللامات ، ونقْل حركة الهمزة إلىٰ الساكن قبلها ، وإشباع المنفصل والمتّصل ، ومدّ ياء (شَيْء) وصلاً ووقفاً .

ولم يَقُل بهذا أحد من الأئمة القراء حتىٰ ابن غَلْبون نفسه ، بل كلّهم مجمِعون علىٰ الأخذ بذلك في رواية ورش عن نافع ، اعتماداً منهم علىٰ ثبوت ذلك روايةً ، وإن كان أقلَّ شهرة من غيره في لغة العرب .

والخلاصة في هذا الموضوع : إنّ قَصْر البدل ومَدّه أمران ثابتان عن ورش ، لا وجه لردّ أحدهما ، وكلّ واحد من الأئمّة القراء ذكَر في كتابه ما وصَل إليه بالسند .

وأختِم هذا الفصل بما قاله محقِّق الفنّ ؛ الإمام ابن الجزريّ ـ رحمه الله ـ عن زيادة التمكين في مدّ البدل بقوله : «والحقّ في ذلك أنه شاع وذاع ، وتلقَّته الأُمّة بالقَبول ، فلا وجه لردِّه ، وإن كان غيره أَولىٰ منه ، والله أعلم»(١) .

---

(١) النشر ١/ ٣٤٠.

٣ـ في تعبيره عن ترقيق ورشٍ للراء المفتوحة بـ «بيْن اللفظَيْن»، وعن تفخيمه إيّاها بـ «الفتح»:

من المعروف في عِلم القراءات أن ورشاً يرقِّق الراء المفتوحة إذا كانت مسبوقة بكسرة أو ياء ساكنة(١)، إلا أن الإمام طاهر بن غَلْبون ـ رحمه الله ـ قد عبَّر عن ذلك بقوله: «اعلم أن ورشاً كان يقرأ الراءَ المفتوحة بين اللفظين إذا وقَع قبلها ياءٌ ساكنة أو كسرة فقط»(٢).

ويُعَدُّ هذا الكلام من ابن غَلْبون أوّلَ نصّ(٣)وصَل إلينا مِن الذين عبَّروا عن ترقيق ورشٍ للراء بـ «بين اللفظَيْن»، وقد تبِعه علىٰ ذلك تلميذه الإمام الدانيّ في كتبه الثلاث(٤).

(١) انظر: باب بيان مذهب ورش في الراء المفتوحة ص ٢١٩ من التذكرة.

(٢) التذكرة ص ٢١٩.

(٣) قد ذكَر أبو شامة في شرحه علىٰ الشاطبيّة ما يفيد أن أبا الطيّب، والد أبي الحسن بن غَلْبون كان يقـول بذلـك، ونصّ عبـارته هو: «وقال أبو الطيّب بن غَلْبون: اختُلِف عن ورش في الوقف [علىٰ ﴿ذِكْراً﴾ و ﴿سِتْراً﴾] فطائفة يقفون بين اللفظين، وطائفة يقفون بالفتح؛ من أجل الألف التي هي عوض من التنوين، والله أعلم» اهـ. (إبراز المعاني ص ٢٥٢).

وفي كتـاب «الهادي» للإمام محمد بن سفيان (ت ٤١٥ هـ) [وهو من تلاميذ أبي الطيّب بن غَلْبون]ما يدلّ علىٰ أنه يرىٰ أن الراءات التي انفرد ورش بترقيقها هي بين اللفظين، كقوله: «اعلم ـ نفَعنا الله وإيّاك ـ أن القراء يضطربون، في قراءة ورش، في الراءات، فيما كان منها مفخَّماً، ومرقَّقاً بين اللفظين» اهـ. (لوحة ٢٢ نسخة أياصوفيا)، وكقوله عن الراء: «فإن كانت منوَّنة وقبلها ياء ساكنة أو كسرة مثل: ﴿قَدِيراً﴾ و ﴿نَصِيراً﴾ ... فلا خلاف بينهم في الوقف أنه بين اللفظين» اهـ. (لوحة ٢٤ نسخة أياصوفيا)، وعندما يتكلّم عن الراء المضمومة عند ورش يقول: «فإن انكسر ما قبلها رقّق الراء وقد عبَّر الناس عنها: بين اللفظين. مثل: ﴿يُبْصِرُونَ﴾، ﴿وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَىٰ الْحِنثِ﴾ وما أشبهه» اهـ. (لوحة ٢٢).

(٤) انظر: «التيسير» ص ٥٥ ـ «جامع البيان» ٣/ ٨٧٠ ـ «المفردات السبع» ص ١٨.

أمّا مكيّ بن أبي طالب فقد استعمَل في كتابه «التبصرة» مصطلَح التفخيم والترقيق، وأحياناً يُسمّي التفخيمَ تغليظاً[1]. وأمّا في كتابه «الكشف» فقد تابَع ابنَ غَلْبون، إذ قال: «واعلم أن الترقيق في الراء إمالةٌ نحو الكسر، لكنها إمالة ضعيفة؛ لانفرادها في حرف واحد»[2].

ثم جاء الإمام الشاطبيّ[3] ـ رحمه الله تعالىٰ ـ (ت ٥٩٠ هـ) فنظَم كتابَ «التيسير» للدانيّ في منظومته الشهيرة «حِرز الأماني ووجه التهاني» المعروفة بالشاطبيّة، فلَم يتابِع الإمامَ الدانيّ بمصطلَح «بين اللفظَيْن»، ولكنه استعمَل لفظ «الترقيق والتفخيم» بدلاً عنه، فقال:

ورَقَّقَ وَرْشٌ كُلَّ راءٍ وقَبْلَها مُسَكنةً ياءٌ أوِ الكسرُ مُوصَلا

ثم قال:

وفي شَرَرٍ عنه يُرقِّقُ كُلُّهمْ وحَيْرانَ بالتَّفْخيمِ بعضٌ تَقَبَّلا[4]

وقد توافَر علىٰ شرحِ هذه المنظومة الكثيرُ من أهل الأداء، إلا أنهم ذهبوا ـ في شرحهم لِباب راءات ورش ـ مذهبَيْن:

فقِسم منهم فسَّروا التفخيم والترقيق في كلام الشاطبيّ بناءً علىٰ مصطلَح «بين اللفظَيْن» الذي ذكَره الدانيّ في تيسيره، كالإمام شُعْلة الموصليّ[5] في

(١) التبصرة ص ٤٠٩ وما بعدها.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٢٠٩).

(٣) تقدّمت ترجمته ص ٣١ .

(٤) منظومة «حِرز الأماني ووجه التهاني» ص ٣٠.

(٥) هو محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين، أبو عبدالله الموصليّ الحنبليّ، الملقَّب بـ «شُعلة»، إمام ناقل، وأستاذ عارف، وصالح زاهد، وُلد سنة ثلاث وعشرين وستمائة، ونظَم «الشمعة في قراءات =

شرحِه المسمّىٰ «كنز المعاني»(١) ، والإمام أبي شامة(٢) في شرحه المسمّىٰ «إبـراز المعاني »(٣) والإمام أحمد بن أحمد بن عبدالحق السنباطيّ(٤) (ت ٩٩٥ هـ) في شرحِه علىٰ القصيدة(٥) .

قال أبو شامة : «باب الإمالة الواقعة في الراءات ، وقد سبَق إمالة الألفات والهاءات ، وقد عبَّر ـ في هذا الباب ـ عن الإمالة بالترقيق ، تنبيهاً علىٰ أنها إمالة بين اللفظَيْن ، وقد عبَّر عنه الدانيّ في «التيسير» بالإمالة ، والترقيقُ من أسماء الإمالة »(٦) .

وقِسم منهم أجرَوْا كلامَ الشاطبيّ ـ في التفخيمِ والترقيق ـ علىٰ ظاهره ، أي أنه ترقيق مع فتح ، كالإمام الجعبريّ(٧) في شرحه المسمّىٰ «كنز المعاني» ،

= السبعة » وشرَح الشاطبيّة . توفي سنة ست وخمسين وستمائة .
(غاية النهاية ٢ / ٨٠ ـ معرفة القراء ٢ /٦٧١)

(١) ص ٢٠١ .
(٢) تقدّمت ترجمته في هامش ص ٧٥ .
(٣) ص ٢٤٨ .
(٤) ترجمته في : الكواكب السائرة ٣/١١٧ ـ الأعلام ١/ ٩٢ .
(٥) ورقة ٦٨/ب من نسخة دار الكتب المصريّة رقم (٣٦) قراءات .
(٦) إبراز المعاني ص ٢٤٨ .
(٧) إبراهيم بن عُمر بن إبراهيم بن خليل ، أبو محمد الربعيّ الجعبريّ محقِّق حاذق ، ثقة كبير . شرَح الشـاطبيّة ، وألَّف في أنـواع العلوم . وُلِد في حدود سنة أربعين وستمائة ، وقرأ القراءات علىٰ : عليّ الـوجـوهيّ ، والمنتجب حسين بن الحسن التكريتيّ ، وغيرهما . قرأ عليه : أبو بكر بن الجنديّ ، وأبو المعالي بن اللبّان ، وغيرهما . توفي في الخليل سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة .
(غاية النهاية ١/ ٢١ ـ معرفة القراء ٢ /٧٤٣) .

وابن القاصح[1] (ت ٨٠١ هـ) في شرحه المسمّىٰ «سراج القاري المبتدي»، والإمام عليّ بن سلطان محمد القاري[2]، وممَّن رأىٰ ذلك من المعاصرين العلّامة الضبّاع[3] في شرحه المسمّىٰ «إرشاد المُريد»، والشيخ عبدالفتاح القاضي[4] في شرحه «الوافي»، بل ذهب بعض هؤلاء الشُّرّاح إلىٰ تخطيء الفريق الأوّل في ما ذهبوا إليه مِن فهمِ كلام الشاطبيّ.

قال العلّامة الجعبريّ: «باب حُكْم الراءات في الترقيق والتفخيم: وذِكْرُ هذا الباب بعد الإمالة لاشتراكهما في السبب والمانع، لا لأنه يُرادِف الصغرىٰ، خِلافاً لمكّيّ[5] وتابعِيه؛ لاختلاف حقيقتهما، لأن الإمالة تجعل الألفَ كالياء، والفتحةَ كالكسرة، والترقيقُ: إنحاف الحرف عن صورته. ولو اتَّحدا لَمَا افترقا، ويمكن أن يُلفَظ بالراء مرقَّقةً غير ممالة، ومفخَّمةً ممالة، ولا دليل لمَن تمسَّك بعبارات المصنِّفين؛ لثبوت التجوُّز فيها، وقولُ الدانيّ: «كان يُميل - أو يُرقِّق - فتحةَ الراء» يُفهَم منه أن لا يمكن ترقيق المضمومة

(١) تقدّمت ترجمته ص ٧٠ .

(٢) هو الملاّ عليّ بن سلطان محمد، نور الدين الهرويّ القاري، فقيه حنفيّ، ومن صدور العِلم في عصره. وُلِد في هراة، وسكَن مكة وتوفي بها. صنَّف كتباً كثيرة، منها شرح الشاطبيّة. توفي سنة ١٠١٤هـ.

(خلاصة الأثر ٣/١٨٥ - البدر الطالع ١/٤٤٥)

(٣) انظر ترجمته في: « هداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري » للمرحوم الشيخ عبدالفتّاح السيّد عجميّ المرصفيّ ص ٦٨٩، و « الأعلام » للزركليّ ٥/٢٠ وتصحَّف لقبه فيه إلىٰ « الصبّاغ » بالصاد المهملة والغين المعجمة، والصواب أنه بالضاد المعجمة والعين المهملة.

(٤) ترجمته في: « هداية القاري » للشيخ المرصفيّ ص ٦٦٧.

(٥) هو مكيّ بن أبي طالب، وتقدّم نقْل كلامه من كتابَيْه: « التبصرة » و « الكشف » ص ١١٣ .

والمكسورة والساكنة»(١).

وقال مُلّا عليّ القاري: «الترقيق هو إنحاف الحرف عن صوته، والتفخيم ضدّه، وهو: تغليظه وتسمينه. وأمّا الإمالة: فجَعْل الألف كالياء، والفتحةِ كالكسرة. وليسا من باب المترادفَيْن كما تَوهَّم بعضُهم ـ وأبو شامة منهم ـ إذ لو اتَّحدا لَمَا افترقا، ويمكن أن يُلفَظ بالراء مرقَّقةً غير ممالة، ومفخَّمةً ممالة. ولا دليل لمَن تمسَّك بعبارات المصنِّفين من المتقدِّمين؛ لثبوت التجوُّز فيها، كما حقَّقه بعض المنصِفين من المتأخِّرين»(٢).

ثم يأتي الإمام ابن الجزريّ ـ رحمه الله ـ ليوافق الفريقَ الثاني من شُرّاح الشاطبيّة، وليُحرِّر المسألة بتوسُّع في كتابه «النشر»، وحتىٰ تكون صورة البحث متكاملة لابُدّ لنا مِن نقلِ كلامه، قال رحمه الله تعالىٰ: «باب مذاهبهم في ترقيق الراءات وتفخيمها: الترقيق مِن الرِّقَّة، وهو ضدّ السِّمَن. فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونُحُولِه. والتفخيم من الفخامة، وهي العظَمة والكثرة. فهي عبارة عن: ربو الحرف وتسمينه. فهو والتغليظ واحد. إلا أن المستعمَل في الراء ـ في ضدّ الترقيق ـ هو التفخيم، وفي اللام التغليظُ، كما سيأتي.

وقد عبَّر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين، كما فعَل الدانيّ وبعض المغاربة، وهو تجوُّز؛ إذ الإمالة: أن تنحو بالفتحة إلىٰ الكسرة،

(١) كنز المعاني ص ٢٥٣.

(٢) شرح ملاّ عليّ القاري علىٰ الشاطبيّة (ورقة ١٨٧/ب).

وبالألف إلىٰ الياء، كما تقدّم. والترقيق: إنحاف صوت الحرف. فيمكن اللفظ بالراء مرقّقةً غير ممالة، ومفخّمةً ممالة، وذلك واضح في الحِسِّ والعيان، وإن كان لا يجوز روايةً مع الإمالة إلا الترقيق.

ولو كان الترقيق إمالةً لم يَدخُل علىٰ المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالةً، وذلك خلاف إجماعهم.

ومن الدليل أيضاً ـ علىٰ أن الإمالة غيرُ الترقيق ـ أنك إذا أملتَ ﴿ذِكْرىٰ﴾[1] التي هي «فِعْلىٰ» بينَ بينَ، كان لفظُك بها غيرَ لفظِك بـ: ﴿ذِكْراً﴾[2] المذكّر وقفاً ـ إذا رقّقتَ ـ ولو كانت الراء في المذكّر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواءً، وليس كذلك.

ولا يُقال: إنما كان اللفظُ في المؤنّث غيرَ اللفظ في المذكّر؛ لأن اللفظَ بالمؤنّث ممالُ الألفِ والراءِ، واللفظُ بالمذكّر ممالُ الراءِ فقط. فإنّ الألف حرف هوائيّ، لا يوصَف بإمالة ولا تفخيم؛ بل هو تَبَعٌ لِما قبله، فلو ثبَتَ إمالةُ ما قبله بين اللفظَيْن لَكان مُمالاً بالتبعيّة، كما أَمَلْنا الراءَ قبله في المؤنّث بالتبعيّة، ولَما اختلَف اللفظُ بهما والحالة ما ذُكِر، ولا مزيد علىٰ هذا في الوضوح، والله أعلم. وقال الدانيّ في كتابه «التحديد»[3]: «الترقيق في

(١) الأنعام آية ٦٩ وغيرها.

(٢) البقرة آية ٢٠٠ وغيرها.

(٣) تصحّفتْ في «النشر» المطبوع إلىٰ: «التجريد». وهو كتاب: «التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد» لأبي عمرٍو، عثمان بن سعيد الدانيّ. منه نسخة في دار الكتب المصريّة رقم: ١٥ قراءات/ حليم.

الحرف دون الحركة؛ إذ كان صفتَه(١)، والإمالةُ في الحركة دون الحرف؛ إذ كانت لعلَّةٍ أوجبتْها، وهي تخفيفٌ كالإدغام سواءً» انتهىٰ. وهذا حسن جدّاً»(٢) اهـ.

أقول: والعمل عند القراء ـ مِن عصر ابن الجزريّ إلىٰ عصرنا ـ في رواية ورش من طريق الأزرق علىٰ ترقيق الراء مع إخلاص فتحِها، بشروطه المذكورة في بابها، لا أعلم فيهم مخالِفاً.

كان كلّ ما سبَق دراسةً وصفيّةً لتسلسُل كلام الأئمّة في هذا الموضوع، من القَرْن الرابع الهجريّ إلىٰ مطلع القرن الخامس عشر الهجريّ، ولكنِّي أسأل هنا: هل كان ابن غلبون ـ حقّاً ـ ومَن تبِعه متجوِّزين في العبارة، حين عبَّروا عن حُكْم الراء لورش بـ «بين اللفظَيْن»، أم أنهم كانوا يَعنُون ما يقولون؟

وهل ما قَوَّلهم إيّاهمُعارضُوهم-من أنهم يعتقدون أن الترقيق إمالة ـ كان يدور بخَلَدهم، ودوَّنوه في مصنَّفاتهم؟

وهل حُكْم الراء المضمومة لورش عند الدانيّ ومَن تابَعه كحُكْم الراء المفتوحة؟

للجواب عن هذه الأسئلة أقول مستعيناً بالله عزّ وجلّ:

حتىٰ تكون دراستنا للموضوع دقيقةً لابدّ لنا من التفريق بين كلام الأئمة المصنِّفين عن الراء المفتوحة وكلامهم عن المضمومة، وأبدأ بالكلام علىٰ

(١) في «النشر» المطبوع: «إذا كان صيغته»، ولا معنىٰ لها.

(٢) النشر ٢/٩٠، ٩١.

المفتوحة فأقول:

إن دعوىٰ التجوُّز في أمرٍ ما يُلجأ إليها عند عدم إمكانية فهمِ النصّ علىٰ ظاهره، وتعارُض هذا النصّ مع عبارة كمٍّ أكبر من النصوص. وليس الأمر الذي معنا كذلك، بل إنّا نجد طاهرَ بنَ غَلْبون والدانيَّ ومكيّاً ومَن تبعهم يَعْنون ما يقولون، حتىٰ إن مكيّاً ليقول بصريح العبارة: «واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسر، لكنها إمالة ضعيفة؛ لانفرادها في حرف واحد»[1] اهـ.

أمّا إذا أردنا أن نَتتبّع كلامَ الإمام الدانيّ في هذا فإننا سنجده أكثَر من أن يُحصَر، وذلك في كُتبه الثلاث: «التيسير» و «جامع البيان» و «المفردات السبع»، حتىٰ إنه ليقول في آخِر: باب ذِكر مذهب الكسائيّ، والأعشىٰ عن أبي بكر عن عاصم، في إمالة هاء التأنيث وما قبلها عند الوقف: «فأمّا مَذهب ورش في إمالة فتحة الراء ـ مع الكسرة والياء ـ يسيراً، في نحو: ﴿الآخِرَة﴾[2]، و ﴿باسِرَةٌ﴾[3]، و ﴿صَغِيرَة﴾[4]، و ﴿كَبِيرَة﴾[5]، وما أشبهه، فليس بداخل في مذهب الكسائيّ والأعشىٰ؛ لأنه إنما يَقصِد إمالةَ فتحة الراء فقط، ولذلك أمالها في الحالَيْن من الوصل والوقف، وهما يَقصِدان إمالةَ الهاء، ولذلك خَصّا بها الوقفَ لا غير؛ إذ لا توجد الهاء ـ في ذلك ـ إلاّ فيه»[6] اهـ.

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٢٠٩).

(٢) البقرة آية ٩٤ وغيرها.

(٣) القيامة آية ٢٤.

(٤) التوبة آية ١٢١ وغيرها.

(٥) التوبة آية ١٢١ وغيرها.

(٦) جامع البيان ٣/ ٨٦٩.

ويُعَنْوِنُ لباب راءات ورش بقوله: «باب ذِكر مذهب ورش عن نافع في إمالة الراء يسيراً وفي إخلاص فتحِها»(١). ويَفتتح هذا الباب بقوله: «اعلم أن ورشاً ـ من غير طريق الأصبهانيّ (٢) ـ روىٰ عن نافع أنه كان يُميل فتحة الراء قليلاً بين اللفظَيْن، إذا وَلِيهَا مِن قبلها كسرة لازمة، أو ياء ساكنة لاغير»(٣).

ولو تَفحّصنا كلامَ طاهر بن غَلْبون في: «باب بيان مذهب ورش في الراء المفتوحة» لرأيناه يَستخدم مصطلَحَيْن لا ثالث لهما، وهما: «الفتح» و «بين اللفظَيْن»، كقوله في مطلع الباب: «اعلم أن ورشاً كان يقرأ الراء المفتوحة بين اللفظين إذا وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة فقط»(٤) وعند الكلام علىٰ حُكْم الراء في كلمة ﴿فِراقُ﴾(٥) و ﴿الْفِراقُ﴾(٦) يقول: «وقد ذهب قوم إلىٰ الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظَيْن، وقد قرأتُ بذلك علىٰ بعضهم، والفتح أجوَد»(٧).

ولم يكتفِ ـ رحمه الله ـ بذلك، بل إنه أقحَم بابَ راءات ورش ضِمن أبواب

---

(١) جامع البيان ٣/ ٨٧٠.

(٢) محمد بن عبدالرحيم بن إبراهيم، أبوبكر الأسديّ الأصبهانيّ، صاحب رواية ورش عند العراقيّين. إمام ضابط مشهور. مات ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين.

(غاية النهاية ٢/ ١٦٩ ـ معرفة القراء ١/ ٢٣٢)

(٣) المصدر السابق.

(٤) التذكرة ص ٢١٩.

(٥) الكهف آية ٧٨.

(٦) القيامة آية ٢٨.

(٧) التذكرة ص ٢٢٣.

الإمالة، فقَبْله مباشرة: «باب اختلافهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين»، وبعده: «باب بيان مذهب الأعشىٰ في الإمالة»، ثم «باب إمالة قُتيبة»، ثم «بـاب إمـالة نُصير». فهل بعد هذا كلِّه نقول: إن القوم كانوا متجوِّزين في عباراتهم؟! لا أظنّ ذلك أبداً، وهل ثمَّة مانع من قراءة الراء المفتوحة لورش - إذا كانت مسبوقة بكسرة أو ياء ساكنة - بين اللفظَيْن؟

أمّا من حيث نصوص أئمة القراءة فها هي أمامنا واضحةً جليّة.

وأمّا نصوص أهل اللغة، فإن سيبويه يقول تحت عنوان «هذا باب الراء»: «واعلم أن قوماً يقولون: رأيتُ عِفْرَا[1]. فيُميلون للكسرة؛ لأن الألف في آخر الحرف، فلمّا كانت الراء ليست كالمستعلية، وكان قبلها كسرة، وكانت الألف في آخر الحرف، شَبّهوها بألف (حُبْلىٰ)، وكان هذا أَلزَمَ، حيث قال بعضهم: رأيتُ عِرْقا[2]، وقال: أراد أن يَعْقِرَها، و: أراد أن يَعْقِرَا، و: رأيتُك عَسِرَا، جَعلوا هذه الأشياء بمنزلة ما ليس فيه راء.

وقالوا: رأيتُ عَيْرَا[3]، فإذا كانت الكسرة تُميل فالياءُ أجدر أن تُميل»[4].

(١) في اللسان (عفر): «ورجلٌ عِفْرٌ...: خَبيث مُنكَر داهٍ»، وفيه أيضاً: «وأسدٌ عِفْرٌ...: شَديدُ قويّ» اهـ.

(٢) في اللسان (عرق): «والعِرْقُ: نبات أصفر يُصْبَغ به»، وفيه: «والعِرْقُ: الأرض المِلْح التي لا تُنبِت. وقال أبو حنيفة: العِرْقُ سَبَخَةٌ تُنبتُ الشجر»، وفيه أيضاً: «والعِرْقُ من الجبال: الغليظ المُنقاد في الأرض، يمنعك من عُلْوِه، وليس يُرتَقىٰ لصعوبته، وليس بطويل...، وقيل: العِرْقُ جُبَيْل صغير منفرد، وقيل: العِرْقُ الجبل...، وعِرْقٌ وذاتُ عِرْقٍ...: مواضع» اهـ.

(٣) في اللسان (عير): «العَيْرُ: الحمار، أيّاً كان أهليّاً أو وحشيّاً» وفيه: «العَيْرُ: الجبل، وقد غَلب علىٰ جبل بالمدينة. والعَيْرُ: السيِّد والمَلِك» اهـ.

(٤) الكتاب ١٤١/٤.

وليس بعد هذا مزيد بيان. إذن فإن ابن غَلْبون ومَن تابَعه كانوا في مُنتهىٰ الدِّقَّةفي عباراتهم، غيرَ متجوِّزين فيها كما ادّعاه الطرَف الآخرَ.

ولكن ما الذي جعَل المخالفين يدّعون التجوُّز في عبارات ابن غَلْبون ومَن تابَعه؟

إن ذلك ناتج ـ والله أعلم ـ مِن أنّ بعض الأئمة القراء رَوَوْا عن ورش ترقيقَ الراء المضمومة الواقعة بعد كسرة أو ياء ساكنة، كقوله تعالىٰ: ﴿يُبَشِّرُهُم﴾(1)، و ﴿يَنتَصِرُونَ﴾(2)، و ﴿بَشِيرٌ﴾(3)، و ﴿خَيْرٌ﴾(4)، روىٰ ذلك الدانيّ في «جامع البيان»(5) ولم يَذكر الراءَ المضمومة في «التيسير» ولا في «المفردات السبع»، ونصَّ علىٰ ترقيقها له ابن سفيان في «الهادي»(6)، وابن شُرَيح في «الكافي»(7)، ومكيّ في «التبصرة» (8)، وابن بَلِّيمة في «تلخيص العبارات» (9)، والإمام الشاطبيّ في «حرز الأماني»(10)،

(1) التوبة آية ٢١.

(2) الشعراء آية ٩٣ وغيرها.

(3) المائدة آية ١٩ وغيرها.

(4) البقرة آية ٥٤ وغيرها.

(5) ٣/٨٨٦.

(6) ص ٢٢ من نسخة مكتبة «أياصوفيا»، وترجمة ابن سفيان في: غاية النهاية ٢/١٤٧ ـ معرفة القراء ١/٣٨٠.

(7) ص ٥٧، وترجمة ابن شُريح في: غاية النهاية ٢/١٥٣ ـ معرفة القراء ١/٤٣٤.

(8) ص ٤٠٩.

(9) ص ٥١، وترجمة ابن بَلِّيمة في: غاية النهاية ١/٢١١ ـ معرفة القراء ١/٤٦٩.

(10) ص ٣٠.

وغيرهم. وكـلٌّ هؤلاء الـذين رَوَوْا ترقيق الراء المضمومة نصُّوا علىٰ أن الراء المفتـوحة ـ بشروطها السابقة ـ بين اللفظَيْن(1)، ومعلوم أن مقتضىٰ الإمالة ـ بنوعَيْها ـ الترقيقُ:

قال الإمام ابن الجزريّ في الطيّبة:

ورَقِّقِ الرا إنْ تُمَلْ أَوْ تُكْسَرِ(2)

وقال ابن الناظم في شرحه لكلام أبيه: «أمَر بترقيق الراء إذا أُميلتْ، نحو: ﴿أُخْرىٰ﴾(3)، و ﴿ذِكْرىٰ﴾(4)، و ﴿نَصَـٰرىٰ﴾(5)، و ﴿سُكَـٰرىٰ﴾(6) لِمَن أمال ذلك، سواء كانت الإمالة محضةً أو بينَ بينَ»(7).

فالـراء المفتوحة ـ بشروطها ـ عند هؤلاء ممالةٌ بين اللفظَيْن ومُرقَّقة؛ لأن مقتضىٰ الإمالة ـ بنوعَيْها ـ الترقيقُ. أمّا المضمومة فمرقّقة فقط، إذ لا إمالة في المضموم، وهذا واضح جداً من قول الدانيّ عن الراء المضمومة: «واعلم أن عامّة أهل الأداء من أصحاب ورش، من المصريّين والمغاربة، يُجرون الراء

(1) إلا الإمام الشاطبيّ فإنه دمَج الكلام علىٰ الراءين معاً، واستخدَم مصطلَح الترقيق والتفخيم ـ كما تقدّم ـ وتوجيه كلامه، بناءً علىٰ نصوص ابن غَلْبون والدانيّ ومَن تابَعهما من شُرّاح الشاطبيّة، أنه تَكلَّم علىٰ الجزء المشترَك من حُكْم الراءين؛ وهو الترقيق، والله أعلم.

(2) طيّبة النشر ص ٣٣.

(3) النساء آية ١٠٢ وغيرها.

(4) الأنعام آية ٦٩ وغيرها.

(5) البقرة آية ١١١ وغيرها.

(6) النساء آية ٤٣ وغيرها.

(7) شرح ابن الناظم علىٰ طيّبة النشر ص ١٦٧.

المضمومة ـ مع الكسرة اللازمة والياء الساكنة ـ مُجرىٰ الراء المفتوحة في الترقيق في مذهبه»(١).

فقوله ـ رحمه الله ـ: «في الترقيق»، يُبيِّن الجزءَ المشترَك بين حُكْم الراءين: المفتوحة والمضمومة، وهو الترقيق.

فالكسرة والياء قبل الراء المفتوحة كانا سبباً في إمالتها بين اللفظين، وإمالتُها كانت سبباً في ترقيقها.

أمّا الراء المضمومة، فإن الكسرة والياء قبلها كانا سبباً في ترقيقها لا غير.

فاشتراك الراءين بالترقيق جعَل بعض الأئمّة يظُنّ أن ابن غَلْبون والدانيَّ ومَن تابَعهما قد تجوَّز في العبارة؛ فقال: «بين اللفظَيْن» ومرادُه الترقيق، ثم أخَذ هؤلاء المعترِضون يُبيِّنون فسادَ الاحتمال الآخرَ وهو أن تكون الإمالة هي الترقيق، ومن ذلك قولهم: «لو كان الترقيق إمالةً لم يَدخل علىٰ المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالةً، وذلك خلاف إجماعهم»(٢).

وكلُّ هذا لم يَدُر في خَلَد ابن غَلْبون والدانيّ ومَن تابَعهما من الأئمة، ولا نطقتْ به نصوصُهم.

ومن الحُجج التي ذكَرها الإمام الجزريّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ قوله: «ومن الدليل أيضاً علىٰ أن الإمالة غير الترقيق، أنك إذا أملتَ ﴿ذِكْرىٰ﴾(٣) التي هي (فِعْلىٰ) بينَ بينَ، كان لفظُك بها غيرَ لفظِك بـ ﴿ذِكْراً﴾(٤) المذكَّر وقفاً

(١) جامع البيان ٣/٨٨٦.

(٢) النشر ٢/٩٠.

(٣) الأنعام آية ٦٩ وغيرها.

(٤) البقرة آية ٢٠٠ وغيرها.

ـ إذا رقَّقتَ ـ ولو كانت الراء في المذكَّر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك»[١] اهـ.

أقول: وما المانع أن يكون اللفظُ بهما واحداً إذا صَحَّتِ الرواية بذلك، واستقام وجهه في العربيّة؟!

قال سيبويه: «واعلم أن قوماً يقولون: رأيتُ عِفْرَا، فيُميلون للكسرة؛ لأن الألف في آخِر الحرف، فلمّا كانت الراء ليست كالمستعلية، وكان قبلها كسرة، وكانت الألف في آخر الحرف، شبّهوها بألف (حُبْلىٰ)»[٢] اهـ.

أقول: فما الفَرْق بين ﴿ذِكْراً﴾ المذكَّر و (عِفْراً) التي ذكَرها سيبويه؟ لا أرىٰ أيَّ فَرْق بينهما، والله أعلم.

إلا أن الإمام ابن الجزريّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ جعَل قضيّةَ التفريق بين لفظِ ﴿ذِكْراً﴾ المذكر و ﴿ذِكْرىٰ﴾ المؤنَّث موضع اتِّفاق بينه وبين الذين عبَّروا بـ «بين اللفظين»، وصار يُناقشهم من هذا المنطلَق، مع أن القوم لم ينصُّوا علىٰ التفريق بين لفظَيْهما، ولا دلَّت عليه نصوصُهم، فقال رحمه الله: «ولا يُقال: إنما كان اللفظ في المؤنَّث غيرَ اللفظ في المذكَّر؛ لأن اللفظ بالمؤنَّث مُمال الألِف والراءِ، واللفظ بالمذكَّر مُمال الراء فقط.

فإن الألف حرف هوائيّ، لا يوصَف بإمالة ولا تفخيم، بل هو تبعٌ لِما قبله، فلو ثبَت إمالة ما قبله بين اللفظين لَكان مُمالاً بالتّبعيّة، كما أَمَلْنا الراءَ قبله في المؤنَّث بالتّبعيّة، ولَما اختلَف اللفظ بهما والحالة ما ذُكِر، ولا مزيد علىٰ هذا

---

(١) النشر ٢/٩١. (٢) الكتاب ٤/١٤١.

في الوضوح، والله أعلم»(١).

وبناءً علىٰ هذا الفهم الذي انطلَق منه الإمام ابن الجزريّ ـ رحمه الله ـ سوَّغَ لنفسه أن يَستشهد بكلام للإمام الدانيّ، معتبِراً أن هذا النصّ يَخدُم ما ذهب إليه، حتىٰ إنه عَقَّبَ عليه بقوله: «وهذا حسن جداً»، فقال: «وقال الدانيّ في كتابه «التحديد»(٢): «الترقيق في الحرف دون الحركة؛ إذ كان صفته(٣)، والإمالة في الحركة دون الحرف؛ إذ كانت لِعلَّة أوجبتْها، وهي تخفيف كالإدغام سواءً» انتهىٰ. وهذا حسن جداً»(٤).

فقد قعَّد ـ رحمه الله ـ أن الألف لا توصف بإمالة بل هي تابعة للحرف الذي قبلها ـ أي لحركته ـ فإذا أَمَلْنا الحرف الذي قبلها أُميلتْ هي بالضرورة، واستَشهَد علىٰ ذلك بقول الدانيّ: «والإمالة في الحركة دون الحرف»، ومبنىٰ هذا كلّه علىٰ الافتراض الذي انطَلق منه ـ رحمه الله ـ وهو أن الجميع متّفقون علىٰ أن اللفظ بـ ﴿ذِكْراً﴾ المذكَّر غير اللفظ بـ ﴿ذِكْرىٰ﴾ المؤنَّث، وليس كذلك.

بل إن كلام الدانيّ ـ في هذا النصّ ـ منسجِم تمام الانسجام مع ما ذكَره ـ حول هذا الموضوع ـ في كُتبه الأخرىٰ؛ إذ أن خُلاصة النصّ الأخير عن الدانيّ أن الترقيق في الحرف، والإمالةَ في الحركة. وهو عَيْن كلامه في

(١) النشر ٢/٩١.
(٢) انظر تعليق (٣) ص ١١٧.
(٣) انظر تعليق (١) ص ١١٨.
(٤) النشر ٢/٩١.

«التيسير» إذ قال: «اعلم أن ورشاً كان **يُميل فتحةَ الراء** قليلاً بين اللفظَيْن...»[1]. وفي «جامع البيان»: «اعلم أن ورشاً ـ من غير طريق الأصبهانيّ ـ[2] روىٰ عن نافع أنه كان **يُميل فتحةَ الراء** قليلاً بين اللفظَيْن...»[3]. وفي «المفردات السبع»: «وتفرَّد ورش ـ في رواية أبي يعقوب[4] وعبدالصمد[5] ـ **بإمالة فتحة الراء** يسيراً مع الكسرة اللازمة، أو الياء الساكنة...»[6].

بل إنه يقول في «جامع البيان»: «وقرأتُ له [أي: لورش] من طريقهم [أي: المصريّين]: ﴿**بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ**﴾ في «والمُرْسَلات»[7]، بإمالة فتحة الراء يسيراً؛ من أجل جرَّة الراء المتطرِّفة بعدها، كما أمالها في نحو: ﴿**مَعَ الأَبْرارِ**﴾[8] و ﴿**الأَشْرارِ**﴾[9] و ﴿**فِي قَرارٍ**﴾[10] لذلك، والوقف كالوصل في ذلك سواءً، و إن عُدمَت الكسرة الجالبة للإمالة فيه؛ لِما ذكَرناه من كونه عارضاً

---

(١) التيسير ص ٥٥.

(٢) هو محمد بن عبدالرحيم الأصبهانيّ، تقدّمت ترجمته ص ١٢٠.

(٣) جامع البيان ٣/ ٨٧٠.

(٤) هو يوسف بن عَمرو بن يسار، أبو يعقوب الأزرق، تقدَّم.

(٥) عبدالصمد بن عبدالرحمن، أبو الأزهر العتقيّ، راوٍ مشهور ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن ورش، وله عنه نُسخة. قرأ عليه كثيرون، وتوفي سنة إحدىٰ وثلاثين ومائتين.
(غاية النهاية ١/ ٣٨٩ ـ معرفة القراء ١/ ١٨٢)

(٦) المفردات السبع ص ١٨.

(٧) آية ٣٢.

(٨) آل عمران آية ١٩٣.

(٩) (صٓ) آية ٦٢.

(١٠) المؤمنون آية ١٣ وغيرها.

لا يَلزَم»[1].

فانظر كيف سوّىٰ ـ رحمه الله ـ بين لفظ الراء الأُولىٰ من قوله تعالىٰ: ﴿بِشَرَرٍ﴾ والراء الأُولىٰ من قوله: ﴿الأَبْرارِ﴾ وما ماثلها.

ويقول فيه أيضاً: «وقال أبو يعقوب [2] وداود[3] وأبو الأزهر[4] ، عن ورش: ﴿الْمِحْرابِ﴾[5] ، و ﴿الْخَيْرَٰتِ﴾[6] ، و ﴿إِخْراجُهُم﴾[7] ، و ﴿فِرَٰشاً﴾[8] ، و ﴿إِسْرافاً﴾[9] ، و ﴿مِيرَٰثُ﴾[10]، و ما أشبهه: وسَطاً من الفتح، من غير إسراف، ولكن فيما بين ذلك .

وأخبرني محمد بن سعيد[11] في كتابه، قال لي محمد بن أحمد[12]، قال:

---

(١) جامع البيان ٣/٨٨٢ ، ٨٨٣.

(٢) هو أبو يعقوب الأزرق، تقدَّم.

(٣) داود بن أبي طَيْبة، هارون. أبو سليمان المصريّ النحويّ. ماهر محقِّق. قرأ علىٰ ورش، وهو من جِلّة أصحابه. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

(غاية النهاية ١/ ٢٧٩ ـ معرفة القراء ١/ ١٨٢)

(٤) هو عبدالصمد بن عبدالرحمن، تقدّم قريباً.

(٥) آل عمران آية ٣٧ وغيرها.

(٦) البقرة آية ١٤٨ وغيرها.

(٧) البقرة آية ٨٥.

(٨) البقرة آية ٢٢ .

(٩) النساء آية ٦.

(١٠) آل عمران آية ١٨٠ وغيرها.

(١١) لم أعثر له علىٰ ترجمة .

(١٢) ترجمته في « جذوة المقتبس » ص ٣٩. أفدناه من هامش « جامع البيان » ١/ ١٦٣ .

نا أبي (١)، نا إبراهيم بن محمد(٢)، قال: نا عبدالصمد، عن ورش، عن نافع: ﴿الْمِحْراب﴾ ، و﴿الْخَيْرَٰت﴾ ، و﴿إِخْراجُهُم﴾ ، و﴿إِخْراج﴾ (٣) ، و ﴿كِراماً﴾ (٤) ، و ﴿فِرَٰشاً﴾ ، و ﴿إِسْرافاً﴾ ، و ﴿إِسْرافَنا﴾ (٥) ، و ﴿دِراسَتِهِم﴾(٦) ، و ﴿مِيرَٰث﴾و ﴿مُتَجَـٰوِرَٰت﴾(٧) ، و ﴿لا إِكْراهَ﴾(٨) ، و ﴿إِجْرامِي﴾ (٩) : **لا قَعْر**(١٠) **ولا بَطْح**(١١) . وهذا يَدلّ علىٰ اطِّراد مذهبه في **إمالة فتحة الراء** يسيراً، مع الكسرة والياء، في جميع القرآن.

وقرأ الباقون و ورش من رواية الأصبهانيّ، عن أصحابه، عنه **بإخلاص فتحة الراء** في جميع ما تقدّم»(١٢).

---

(١) هو: أحمد بن خالد بن يزيد؛ أبو عمر، شيخ الأندلس. توفي سنة ٣٢٢ هـ. (تذكرة الحفّاظ ٨١٥/٣). المصدر السابق.

(٢) إبراهيم بن محمد بن بازيّ ؛ أبو إسحاق بن القزّاز الأندلسيّ . ثقة ، قرأ علىٰ عبدالصمد بن عبدالرحمن ؛ صاحِب ورش ، وسمع منه كتابه الذي جمَعه في قراءة نافع وحمزة . توفي سنة ٢٩٤ هـ. (غاية النهاية ٢٣/١).

(٣) البقرة آية ٢٤٠.

(٤) الفرقان آية ٧٢ وغيرها.

(٥) آل عمران آية ١٤٧.

(٦) الأنعام آية ١٥٦.

(٧) الرعد آية ٤.

(٨) البقرة آية ٢٥٦.

(٩) هود آية ٣٥.

(١٠) قال في اللسان (قعر): «وقَعَّر في كلامه وتَقَعَّر: تَشَدَّق وتَكَلَّم بأقصىٰ قَعْر فمه، وقيل: تكلَّم بأقصىٰ حَلْقِه». أقول: المقصود به ـ هنا ـ الفتحُ التامّ.

(١١) قال في اللسان (بطح): «البَطْح: البَسْط». وقال ابن الجزريّ في تعريف الإمالة الكبرىٰ: «والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المَحْض. ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البَطْح». النشر (٣٠/٢).

(١٢) جامع البيان ٨٨٤/٣ ، ٨٨٥.

فهل بعد هذا كلّه يسوغ لقائل أن يقول: إن القوم قد تجوَّزوا في العبارة فقالوا: «بإمالة فتحة الراء قليلاً بين اللفظين» وقصْدُهم الترقيق مع الفتح؟!

إنني أضع هذه القضيّة علىٰ بساط البحث أمام الأئمة القراء في عصرنا؛ ليبيِّنوا لنا فيها بياناً شافياً، وحسبي أني سلَّطتُ الضوءَ علىٰ أهميّة هذه القضيّة، والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ يُلهِمنا الصواب، في القول والعمل.

ز ـ أهميّة كتاب «التذكرة» بين كُتب فنّ القراءات:

إن المطّلِع علىٰ التسلسُل التاريخيّ في التأليف في عِلم القراءات ليدُرِك أهميّة كتاب «التذكرة» من خلال موقعه في سِلسلة التأليف المباركة:

فإذا نظَرنا إلىٰ الكُتب التي أُلِّفتْ في «القراءات الثمان» لوجَدنا أن كتابنا هذا هو **الثالث** بينها، فقد سبَقه كتابان هما:

١ ـ «القراءات الثمان»: لإبراهيم بن عبدالرزّاق بن الحسن، أبو إسحاق الأنطاكيّ (ت **٣٣٨** هـ)(١).

٢ ـ «القراءات الثمانية»: لمحمد بن الحسن بن عليّ، أبو طاهر الأنطاكيّ (ت قبل **٣٨٠** هـ)(٢).

إلا أن أيّاً من هذَيْن الكتابَيْن لم يَصل إلينا؛ ومِن ثَمَّ فإن كتاب «التذكرة» يُعَدّ أوّل كتاب وصَل إلينا في القراءات الثمان.

وإذا نظرنا إلىٰ حركة التأليف في علم القراءات في مصر وبلاد المغرب بما في ذلك الأندلس ـ وذلك في النصف الأوّل من القرن الخامس الهجريّ ـ لرأينا أن هذه التأليفات التي ظَهَرتْ ترجع إلىٰ مدرسة واحدة كان عمادُها ابنَيْ غَلْبون:

فمحمد بن سفيان (ت **٤١٥** هـ) صاحب كتاب «الهادي» هو تلميذ عبدالمُنعِم بن غَلْبون. وأبو عُمر الطَّلَمَنكيّ (ت **٤٢٩** هـ) صاحب كتاب

(١) ترجمته في: غاية النهاية ١/١٦ ـ معرفة القراء ١/٢٨٧ ـ شذرات الذهب ٢/٣٤٦.

(٢) غاية النهاية ٢/١١٨ ـ معرفة القراء ١/٣٤٥ ـ شذرات الذهب ٣/٩٠.

«الروضة» هو من تلاميذه أيضاً. وأحمد بن عمّار المهدويّ (ت بعد ٤٣٠ هـ) صاحب كتاب «الهداية» هو تلميذ ابن سفيان. ومكيّ بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) صاحب «التبصرة» وغيرها هو تلميذ عبدالمُنعِم. وأبو عَمرو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) صاحب الكتب الفائقة في القراءات هو تلميذ طاهر بن غَلْبون.

وعبدُ الرحمن بن الحسن الخزرجيّ (ت ٤٤٦ هـ) صاحب كتاب «القاصد» قد أخَذ القراءات عن عبدالمُنعِم.

فإذا ما عرفنا أن كتاب «الإرشاد» لعبد المُنعِم بن غَلْبون لم يُعرف منه نسخة في مكتبات العالم إلىٰ الآن، أدرَكنا القيمة التاريخيّة والعلميّة لكتاب «التذكرة» بكونه مصدراً أصيلاً لتلك المصنَّفات التي كان لها وزنها ودورها فيما بعدها من الأجيال.

وقد نَوَّهنا ـ سابقاً ـ أن كتاب «التذكرة» يُعَدّ كتاباً في عِلم الوقف والابتداء المعَلَّل، إضافةً إلىٰ أنه كتاب في القراءات، فمِن هذا المنطلَق نستطيع القول: إن كتاب «التذكرة» يُعَدّ ثالث كتاب يَصل إلينا في الوقف والابتداء بعد كتابَيْ أبي بكر الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ)(١)، وأبي جعفر النحّاس (ت ٣٣٨ هـ)(١).

أمّا أثره في كُتب عِلم القراءات مِن بعده فنجده واضحاً في كُتب الأئمّة الأعلام الذين صنَّفوا في القراءات: وأبدأ بتلميذه الإمام الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) فقد روىٰ عن شيخه ابن غَلْبون في كتاب «التيسير» أربع طُرُق مِن طرق

(١) تقدّمت ترجمته ص ٩٨ .

«التذكرة» ، وروىٰ عنه في «المفردات السبع»ستَّ عَشْرةَطريقاً، كما روىٰ عنه رواية رَوْح عن يعقوب في كتابه «مفردة يعقوب» ، وقال فيها : «فأمّا رواية رَوْح ابن عبدالمؤمن عنه [أي : عن يعقوب] فإني قرأتُ بها القرآن كلّه، من أوَّله إلىٰ آخِره، في جامع الفسطاط، علىٰ شيخنا أبي الحسن؛ طاهر بن عبدالمُنعِم ابن غَلْبون المقرئ ـ رحمه الله ـ وكان قد انفرَد بالإمامة في هذه القراءة، أَضْبَطَ لها[1]، وحَسُن بيانه بأصولها وفروعها، ومعرفته بجَليِّها وخَفيِّها، مع عُلوّ إسناده فيها، واشتهار إمامة مَن عنه أخذَها وأدّاها»[2].

و إذا جئنا إلىٰ كتابه «جامع البيان» ـ وهو أعظم كُتب الداني ـ نجد محقِّقَه الدكتور عبدالمهيمن طحّان يقول: «طاهر بن عبدالمُنعِم بن غَلْبون، عرَض عليه الدانيّ القراءة في ثلاثة عشر طريقاً من طُرق «جامع البيان»، وروىٰ عنه الحروف في ثمانية طُرق منها، ومجموع أسانيده في «جامع البيان» ثلاثة وعشرون إسناداً بإسقاط المكرَّر »[3].

وكذا الإمام ابن الفحّام[4] (ت ٥١٦ هـ) في كتابه «مفردة يعقوب»[5] يُسنِد رواية رَوْح عن شيخه أبي الحسن؛ عليّ بن العجميّ النحويّ[6]، عن

(١) كذا في المخطوطة، والمعنىٰ أنّه كان أضبطَ لهذه الرواية من غيره.

(٢) « مفردة يعقوب » للدانيّ (لوحة ٣/أ) نسخة مكتبة نور عثمانيّة.

(٣) مقدّمة جامع البيان (الدراسة) ص ٤٥ .

(٤) عبدالرحمن بن عتيق بن خلَف بن الفحّام الصِّقلّيّ، أبو القاسم. أستاذ ثقة محقِّق. انتهت إليه رئاسة الإقراء في الإسكندريّة. توفي سنة ست عشرة وخمسمائة.
(غاية النهاية ١/٣٧٤ ـ معرفة القراء ١/٤٧٢ ـ إنباه الرواة ٢/١٦٤ ـ شذرات الذهب ٤/٤٩).

(٥) مفردة يعقوب (لوحة ٢/ب).

(٦) تقدّم ذِكره في تلاميذ ابن غَلْبون ص ٦٤ .

طاهر بن غَلْبون، بسنده المذكور في «التذكرة» إلىٰ رَوح .

ويبدو تأثير كتاب «التذكرة» واضحاً في كتاب «تلخيص العبارات بلطيف الإشارات »(١) في القراءات السبع للإمام أبي عليّ بن بَلِّيمة (ت ٥١٤ هـ) (٢) ، بل أستطيع القول: إن كتاب «تلخيص العبارات » ما هو ـ في الحقيقة ـ إلا تلخيص كتاب «التذكرة» لابن غَلْبون، وذلك بحذف الأسانيد وحذف قراءة يعقوب، وبعض الروايات الأخرىٰ عن القراء السبع، وهي: رواية إسماعيل ابن جعفر، والمسيَّبيّ كلاهما عن نافع، ورواية المفُضَّل عن عاصم، وطريق الأعشىٰ عن أبي بكر، شُعبةَ، عن عاصم، ورواية قُتيبة ونُصير كلاهما عن الكسائيّ .

أمّا العبارات في تلخيص ابن بلِّيمة فهي ـ أحياناً ـ عَين عبارات «التذكرة»، وأحياناً أخرىٰ تلخيص لها وذِكْرٌ لمعناها باختصار.

يقول ابن بلِّيمة : «فصل: واعلم أن في الابتداء بلام المعرفة إذا نقلتَ إليها حركة الهمزة التي بعدها نحو: ﴿الْأَسْماء﴾ و ﴿الْأَخِرَة﴾ وجهان(٣):

---

(١) طُبع حديثاً بتحقيق الأستاذ سُبيع حمزة حاكميّ، عام ١٤٠٩هـ، عن دار القبلة للثقافة الإسلاميّة ـ جدّة.

(٢) هو الحسن بن خلَف بن بَلِّيمة، الأستاذ أبو عليّ القيروانيّ، نزيل الإسكندريّة.
انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٢١١ ـ معرفة القراء ١/ ٤٦٩.

(٣) الصحيح: « وجهين » ؛ لأنه اسم (أنَّ) ، وقد نبَّه عليه محقِّق « تلخيص العبارات ».

أحدهما: أن تقول: «لِنسان» و «لَسْماء» و «لُذْن»[1]، فتبتدئ باللام متحركةً، وتسقط همزة الوصل للاستغناء عنها.

والوجه الآخَر: أن تقول: ﴿الاَسْماء﴾و ﴿الاُذْن﴾ و ﴿الاِنسَـٰن﴾ ، فتُثبت همزة الوصل قبل اللام، وإن كانت اللام قد تحرّكتْ، فحركتها عارضة غير لازمة، بدليل مفارقتها عند تحقيق الهمزة، فلذلك لم يُعتدّ بها»[2].

وفي «التذكرة» نجد قول ابن غَلْبون: «فصل: واعلم أن في الابتداء بلام المعرفة ـ إذا نقلتَ إليها حركة الهمزة التي بعدها ـ نحو: ﴿الاَ سْماء﴾ و ﴿الاِنسَـٰن﴾ و ﴿الاُذْن﴾ وجهين:

أحدهما: أن تقول: «لَسْماء» و «لِنسان» و «لُذْن»، فتبتدئ باللام متحركةً، وتسقط همزة الوصل التي كانت قبلها؛ للاستغناء عنها بحركة اللام.

والوجه الآخَر: وهو الجيّد ـ أن تقول: «اَلَسْماء» و «اَلِنسان» و «اَلُذْن» ، فتُثبت همزة الوصل قبل اللام وإن كانت اللام متحركة؛ من أجل أن حركتها عارضة غير لازمة، بدليل أنها تفارقها عند تحقيق الهمزة، فلذلك لم يُعتدّ بها . . . »[3].

كما نجد في «التذكرة» في: باب الوقف علىٰ أواخر الكلم، قولَ ابن غَلْبون: «قال أبي، رضي الله عنه: وكان شيوخنا يطالبونا[4] بالرَّوم والإشمام

(١) بإسكان الذال، كما هي قراءة نافع، وقد ضبَط محقّق « تلخيص العبارات » الذالَ بالضمِّ، ولا يصحّ. وانظر « تلخيص العبارات » ص ٨٥.

(٢) تلخيص العبارات ص ٣١.

(٣) التذكرة ص ١٢٦.

(٤) هكـذا هي بنـونٍ واحـدة في جميع نُسـخ « التذكرة » التي وقفتُ عليها، وهي كذلك أيضاً في =

في كلّ القراءات ـ يعني في جميع ما تقدّم ـ وهو المختار، وبه قرأتُ أنا أيضاً، وإن وقَف واقف في سائر القراءات بالإسكان في كلّ هذا فلا بأس؛ لأن الإسكان هو الأصل في كلّ موقوف عليه، وإن كان الاختيار هو الرَّوم والإشمام ـ كما عرَّفتُك ـ لأنهما يُبيِّنان ما تستحقّه الكلمة من الحركة في حال الاتصال»(١).

وفي «تلخيص العبارات» نجد: «وكان شيوخنا يطالبونا(٢) بالرَّوم والإشمام في هذا كلِّه. ولو وقف في هذا كلِّه بالإسكان لَما كان حرجاً، إلاّ أن المختار ما ذكرناه لبيان الحركة»(٣).

وهكذا نجد ابنَ بَلِّيمة يُلخِّص عبارات «التذكرة» دون أن يشير إلىٰ أنه أخَذ منها، ولَيْته فعَل، إذ أن من بركة العِلم أن يُنسَب إلىٰ أهله.

هذا وقد قرأ ابنُ بَلِّيمة علىٰ بعض تلاميذ طاهر بن غَلْبون: كمحمد بن أحمد بن عليّ القزوينيّ(٤)، وعليّ بن العجميّ(٥)، وأحمد بن سعيد

= «تلخيص العبارات»، وأصلها: «يُطالِبوننا» بنونَيْن، فخُفِّف: إمّا بإسكان النون الأُولىٰ وإدغامها في الثانية، فيصير: «يُطالِبونّا»، أو بحذف إحدىٰ النونَيْن، فيصير: «يُطالِبونا»، ومِن هذا الباب القراءتان المشهورتان: ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾ [الحِجر ٥٤] بتشديد النون وتخفيفها، مع الكسر. انظر «الحجّة» لابن خالويه ص ٢٠٦، و«حجّة القراءات» لابن زنجلة ص ٣٨٢.

(١) التذكرة ص ٢٤٢.

(٢) تقدّم قريباً بيان وجهها.

(٣) تلخيص العبارات ص ٥٤.

(٤) ترجمته في: غاية النهاية ٢/٧٥ ـ معرفة القراء ١/٤١٦.

(٥) غاية النهاية ١/٥٨٦.

المعروف بابن نَفِيس(١) الذي نَصّ ابن خير الإشبيليّ(٢) علىٰ أنه روىٰ كتاب «التذكرة» عن مصنِّفه ابن غَلْبون. فتأثُّر ابن بَلِّيمة بالتذكرة واضحٌ كلّ الوضوح لمَن قارَن بين الكتابين، ولا أعلم أحداً من السابقين نَصَّ علىٰ التشابه بينهما، والله أعلم.

ونجد ـ أيضاً ـ أثرَ ابن غَلْبون واضحاً في كتاب: «الإقناع في القراءات السبع»(٣) لأبي جعفر، أحمد بن عليّ بن أحمد بن خلَف الأنصاريّ، المعروف بابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ)(٤)، فقد أسند رواية حفص عن عاصم، ورواية خلَف عن حمزة من طريق طاهر بن غَلْبون(٥)، بأسانيده المذكورة في «التذكرة». كما أنّه نقَل في «الإقناع» عدداً من آراء ابن غَلْبون، كما فعَل في «باب التسمية»(٦)، و «باب الإدغام»(٧)، و «باب ما خالَف به الرُّواةُ أئمّتهم»(٨)، وغير ذلك.

---

(١) غاية النهاية ١/٥٦ ـ معرفة القراء ١/٤١٦.

(٢) انظر فهرست ابن خير ص ٢٧.

(٣) طُبع سنة ١٤٠٣هـ بتحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش ـ حفظه الله ـ في مجلدين، بعناية مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، بجامعة أمّ القرىٰ، في مكة المكرمة.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/٨٣ ـ بغية الوعاة ١/٣٣٨.

(٥) الإقناع ١/١٢٠، ١٢٨.

(٦) الإقناع ١/١٦٢.

(٧) الإقناع ١/١٦٧.

(٨) الإقناع ١/٥٨٠.

ولمّا نظَم الإمامُ الشاطبيّ (ت ٥٩٠ هـ) قصيدته «الشاطبيّة» ـ التي سارت بذِكْرها الركبان، وتلقّتها الأمّة بالقبول، وما زال الناس يحفظونها من القرن السادس إلىٰ عصرنا الحاضر ـ لَمْ يُخلِها من ذِكر الإمام طاهر بن غَلْبون وبيان مذهبه في بعض الأحكام، فهو يقول في: باب المدّ والقصر:

وعـاداً الأُولـىٰ، وابـنُ غَلْبُـونَ طاهِـرٌ
بقـصـرِ جميعِ البـابِ قالَ وقَـوَّلا(١)

ويقول في «باب الهمز المفرَد»:

وبارِئـكُـمْ بالـهـمـزِ حالَ سُكُـونِهِ
وقـالَ ابـنُ غَلْبُـونٍ بياءٍ تَبَـدَّلا(٢)

وحين ألَّف محقِّق الفنّ، الإمام ابن الجزريّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ (ت ٨٣٣ هـ) كتابه العظيم: «النشر في القراءات العشر» جعَل كتاب «التذكرة» أصلاً من الأصول التي اعتمَد عليها اعتماداً كبيراً، ولا يكاد القارئ يقرأ في «النشر» ثلاث صفحات متتالية إلّا ويمُرّ معه ذِكر «التذكرة» أو أبي الحسن بن غَلْبون، ومجموع الطُرق التي انتقاها ابن الجزريّ من «التذكرة» ـ باتّصال التلاوة ـ عشرة طُرق(٣).

---

(١) الشاطبيّة ص ١٧.

(٢) الشاطبيّة ص ٢٠.

(٣) قد أشرتُ في الهامش في باب ذِكر الأسانيد من كتاب « التذكرة » إلىٰ هذه الطُرق العشرة، كلًّا في موضعه.

ثم يأتي الإمام القسطلّاني (ت **٩٢٣ هـ**) ويؤلِّف كتابه: «لطائف الإشارات لفنون القراءات»(١) [الأربع عشرة]، ولا يفوته أن يجعَل كتاب «التذكرة» أحد المَراجع التي اعتمَد عليها في تصنيف كتابه(٢).

ومِن بعده يأتي الإمام أحمد بن محمد البَنَّا الدمياطيّ (ت **١١١٧ هـ**) صاحب كتاب: «إتحاف فُضلاء البَشَر في القراءات الأربع عشر» فيَعتمِد في تأليف كتابه ـ مِن جملة ما اعتمَد ـ علىٰ كتاب «التذكرة» وعلىٰ آراء مصنِّفه، أبي الحسن بن غَلْبون(٣).

وأخيراً، فيكفي في بيان أهميّة كتاب «التذكرة» أن نقول: إنّ رواية حفص عن عاصم ـ التي عمَّت أغلَبَ العالم الإسلاميّ اليوم ـ مرويّة من طريق تذكرة ابن غَلْبون؛ وذلك أن هذه الرواية قد انتشرتْ من طريق الإمام الشاطبيّ (ت **٥٩٠ هـ**)، وهو تلقّاها عن الإمام أبي الحسن، عليّ بن محمد بن هُذَيل (ت **٥٦٤ هـ**)، وهو تلقّاها عن الإمام أبي داود، سليمان بن نجاح (ت **٤٩٦ هـ**)، وهو تلقَّاها عن الإمام أبي عَمرو، عثمان بن سعيد الدانيّ (ت **٤٤٤ هـ**)، وهو تلقّاها عن الإمام أبي الحسن، طاهر بن عبدالمُنعِم بن غَلْبون (ت **٣٩٩ هـ**)

(١) طُبِع الجزء الأوّل منه عام ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م، بتحقيق فضيلة الشيخ عامر السيّد عثمان، والدكتور عبدالصبور شاهين، عن المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلاميّة ـ القاهرة. ولم تُطبع تتمّة الكتاب إلىٰ الآن (١٤١٠هـ)، وهذا ممّا يؤسَف له، فإن كتاب « لطائف الإشارات » من أعظم الكتب التي ألّفها المتأخِّرون في هذا الفنّ، فنسأل الله ـ عزّ وجلّ ـ أن يهيِّئ له يداً حانية، تعرِف قدرَه، وتُنزِله منزلته، وتُخرجه للقراء بالثوب اللائق به.

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال ص ٨٧، ١٤٤، ١٥٥، ٣٢٢، من «لطائف الإشارات» جـ ١.

(٣) انظر علىٰ سبيل المثال: « إتحاف فضلاء البشر » ١/١٦٢، ٢٠١، ٣٥١ ـ ٢/٦٤٣، ٦٥١.

بسنده المذكور في أوّل «التذكرة» إلىٰ حفص عن عاصم، ومنه بسنده إلىٰ رسول الله ﷺ، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء(١).

ح ـ نُسَخ الكتاب: (وبعده نماذج من مصوَّرات النُّسَخ).

استطعتُ ـ بفضل الله تعالىٰ ـ التعرُّف علىٰ وجود ستّ نُسَخ لكتاب «التذكرة» وهي:

١ ـ نسخة مكتبة (بغدادلي وهبة) تحت رقم (١٧):

وهذه المكتبة اليوم ملحَقة بالمكتبة السليمانيّة في إستانبول. وقد أكرمني الله ـ تعالىٰ ـ بالحصول علىٰ مصوَّرة لهذه النسخة، وهي تقع في (٢١٠) ورقة، ومقاسها: ٢٣×١٧ سم، وسُمْك الكتاب: ٤ سم. وعدد السطور يتراوح بين ١٦ـ١٧ سطراً في الصفحة الواحدة. خطّها نسخيّ، ورقها أصفر، أصابت الرطوبة أعلاها وأسفلها من غير أن يؤثِّر ذلك علىٰ الكتابة، وبها في بعض الأوراق أثرُ الأَرَضة، وقد كُتِب علىٰ ثُخن الأوراق من الجهة السفليّة: «كتاب تذكرة بن غَلْبون في القراءات الثمان». تقع هذه النسخة في مجلد واحد، بُنيّ اللون، وهي بحالة حسنة.

---

(١) هذا، ومن المعاصِرين الذين لفَتوا الانتباه إلىٰ الإمام طاهر بن غَلْبون وكتابه «التذكرة»، الدكتور أحمد نصيف الجنابيّ، الأستاذ بكلّية الآداب في الجامعة المستنصريّة بالعراق، فقد كتَب بحثاً قيّماً بعنوان: جهود طاهر بن غَلْبون في عِلم القراءات. يقع هذا البحث في (٣٨) صفحة، وقد نشَره في «مجلة المجمع العلميّ العراقيّ» المجلد الثالث والثلاثون رجب ١٤٠٢هـ ـ نيسان ١٩٨٢م.

وفي الصفحـة اليمنىٰ ـ المقـابلة لصفحـة الغلاف ـ كتابة قديمة نَصّها:
« الحمد لله، سند الكتاب: رواية السخاويّ المصريّ، عن ابن حجر. قال ابن حجـر: أنبأنا بها أبو حيّان بن حيّان، عن جدّه، عن أبي عليّ بن أبي الأحـوص، عن أبي القاسم ربعيّ، عن شُريح بن محمد، أنا أبي، أنا أبو العبـاس؛ أحمد بن عليّ بن هاشم المقري، قراءةً عليه وأنا أسمع، قراءةً بمصر، أنا المؤلِّف بالإرشاد والإكمال والتذكرة [ضُبِّب علىٰ كلمة: التذكرة] »(١).

وأنـا أبـو هريرة بن الـذهبيّ ـ إجازةً ـ عن نَصْر بن سلمان المَنْبِجيّ، أنا الكمال الضرير، والمُعين القيسيّ، قالا: أنا أبو الجود، غياث بن فارس، أنا أبو الفتوح، ناصر بن محمد، أنا يحيـىٰ بن عليّ الخشّاب، أنا أبو الفتوح، أحمد بن بابشاذ، أنا ابن غَلْبون بكتاب التذكرة».

وفي صفحة الغلاف (١/أ) نجد عنوان الكتاب كالتالي:

كتاب التذكرة في القراءات

تأليف الشيخ أبي الحسن، طاهر بن عبدالمُنعِم بن غَلْبون المقرئ

رضي الله عنه وأرضاه

وتحت ذلك إجازة نَصّها:

---

(١) وهذا التضبيب صواب؛ لأن أبا العباس، أحمد بن عليّ بن هاشم المعروف بتاج الأئمة قد تلقّىٰ القراءة عن عبدالمنعم بن غَلْبون، وروىٰ عنه كتابَيْه: «الإرشاد» و« الإكمال » ، ولَمْ يُعرف عنه أنه قرأ علىٰ طاهر بن غَلْبون.

انظر: معرفة القراء ١/٤٠٥ ـ غاية النهاية ١/٨٩.

«قال الشيخ الفقيه، الإمام، العالِم، الفاضل، الصدر الكبير المحترَم، فريد دهره، وجمال عصره، أبو الجود، غياث بن فارس بن مكيّ، وفَّقَه الله: قرأ عَلَيّ كتـابَ «التذكرة» لابن غَلْبون، مالكُه الشيخ الفقيه، الإمام العالِم الأديب، الثِّقة الأمين، الضابط المتقِن، الورِع الصالح، جمال الأصحاب؛ أبو الفضائل بن بدران بن خلَف المقرئ، أحسن الله في جميع الأمور إليه، وأسبَغ نِعمهُ ظاهرةً و باطنة عليه، **وقد أجزتُ له** ـ وفَّقَه الله ـ أن يرويها عنّي تلاوة وسماعاً، وأن يقرأ بما فيها ويُقرئ بها لِمَن شاء وأين شاء، في أيّ مِصر حَلَّ من جميع أمصار المسلمين، فهو أهْل لذلك ومُستحِقّ له، **وأخبرتُه بها** عن القــاضي الشـريف الخـطيب(١)، عن أبي الحسين، عليّ بن الفـرج الخشّاب، عن الشيخ أبي [الفتح]، أحمد بن بابشاذ النحويّ، عن مصنِّفها، وكتَب(٢) عنه بأمرِه العبدُ الفقير إلىٰ رحمة الله ـ تعالىٰ ـ مرتفِـع بن جبريل بن قراتكين، وذلك في بعض شهور سنة ثلاث وستمائة، وهو حامد لله تعالىٰ، ومُصلٍّ علىٰ نبيّه محمد، وآله الطيِّبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين، ومسلِّم».

---

(١) هو: ناصر بن الحسن بن إسماعيل بن زيد، أبو الفتوح الزيديّ، الحسينيّ، المعروف بالشريف الخطيب، شيخ الديار المصريّة ومقرئها. توفي سنة ثلاث وستين وخمسمائة.

(غاية النهاية ٢/٣٢٩ ـ معرفة القراء ٢/٥٢٥)

(٢) قد رُمِّمتِ النسخة ـ هنا ـ فضاعت الكتابة بمقدار كلمة، وبعدها كلمتان غير مفهومتين هما: «كره الذي»، والظاهر أن الذي رمَّم النسخة قد اجتهَد فيهما، وصوابهما ـ كما في الإجازة التي في آخِر النسخة ـ هو: «عنه بأمره العبد»، والله أعلم.

وفي صفحة الغلاف أربعة أختام:

كُتِب علىٰ الأوّل: مِن كُتب الفقير السيّد محمد عاكف ١٢٧٦.

والختم الثاني: وقْف ١٣٣٧ـ ١٣٣٩.

وكُتِب علىٰ الختم الثالث: خزينة أوقافجه مبايعة أولو نمشدر.

أما الختم الرابع فباللغة التركيّة، وفيه اسم المكتبة ورقم المخطوط.

والنسخة مشكولة في أغلب المواضع، ومقابَلة ومصحَّحة، وعليها بلاغات عديدة: فمِن ذلك ما نجده في الورقة (٣٢/أ): «بلَغ قراءةً. بلَغ مقابلةً، نفَعه الله».

وفي الورقة (٤٥/أ) نجد: «بلَغ مقابلةً وتصحيحاً، وفَّقه الله»، وغير ذلك في هوامش النسخة كثير، ممّا يدلّ علىٰ أن هذه النسخة قد حظيتْ بالعناية والضبط، وهي نسخة كاملة.

وجاء في آخِر هذه النسخة (٢١٠/أ): «تمَّ كتاب التذكرة بحمد الله ومَنّه، يوم الثلاثاء، في العشر الأوّل من المحرّم، سنة ستّ وستمائة، وكتَب العبد الفقير، المستغفِر من زَلَلِه وذنوبه، الراجي مِن خالقه ستْر عيوبه؛ مرتفِـع بن جبريل بن قراتكين المقرئ، حامداً الله تعالىٰ، ومصلّياً علىٰ نبيّه محمد، وآله الطيّبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين، ومسلِّماً، ومَن يتوكَّل علىٰ الله فهو حسبه».

وبعده ختم المكتبة باللغة التركيّة.

وفي الصفحة (٢١٠/ب) ختم مكرَّر باللغة العثمانية نَصّه: خزينة أوقافجه

مبايعة أولو نمشدر.

وختم آخَر نَصّه: وقْف ١٣٣٧ـ ١٣٣٩.

وفي ص (٢١١/أ) إجازة نَصّها:

«قال الشيخ الفقيه الإمام، العالِم الفاضل، الصدر الكبير المحترم، فريد دهره، ووحيد عصره، بقيّة المشايخ، أبو الجود، غياث بن فارس بن مكيّ اللخميّ، وفَّقَه الله توفيق العارفين، وحشَره و إيّانا في زمرة الصالحين: قرأ علَيّ هذا الكتاب، وهو كتاب «التذكرة» لابن غَلْبون، مالكُه الشيخ الفقيه، الإمام العالِم الأديب الثِّقة الأمين، الضابط المتفنِّن، الورِع الصالح، جمال الأصحاب، أبو الفضائل بن بدران خلَف، أحسن الله في جميع الأمور إليه، وأسبَغ نِعمهُ ظاهرةً وباطنة عليه، وقد أجزتُ له ـ وفَّقَه الله ـ أن يرويها عنّي، تلاوةً وسماعاً، كما تلا علَيّ بجميع ما فيها في عِدّة ختمات كثيرة، ويقرأ بها، ويُقرئ بها لمَن شاء وأحَبَّ، في أيّ مصر حَلَّ من جميع أمصار المسلمين، فهو أهْل لذلك ومستحِقّ له، وأخبرتُه بها عن القاضي الشريف الخطيب[1]، عن أبي الحسن، يحيىٰ بن عليّ بن الفرج الخشّاب، عن الشيخ أبي [الفتح]، أحمد بن بابشاذ النحويّ، عن مصنِّفها. وكتَب عنه بأمره العبد الفقير إلىٰ رحمة مولاه، وعالمِ سرّه ونجواه، مرتفِع بن جبريل بن قراتكين، وذلك في بعض شهور سنة ثلاث وستمائة، وهو حامد لله تعالىٰ، ومُصلٍّ علىٰ نبيّه محمد، وآله الطيّبين الطاهرين، وأصحابه المنتجِبين، ومسلِّم».

(١) تقدّم قريباً في الهامش أنه: ناصر بن الحسن بن إسماعيل؛ أبو الفتوح الشريف.

وعلىٰ الصفحـة (٢١١/ب) كتـابـة قد طُمستْ بعض كلمـاتها، والذي استطعتُ استبانَته منها هو: «بلَغ الفقيه صدر الإسلام، جلال الدين السيوطيّ بالقرافة خانقاه الصوفيّ . . . عليها محمد بن . . . الطاهرين، خادم العلماء، رضي الله عنهم أجمعين».

هذا، وقد اتخذتُ هذه النسخة أصلاً لاعتبارات عديدة أهمّها:

أ ـ أنها نسخة تامّة.

ب ـ تقدُّم تاريخ نسخِها، فقد كُتبتْ سنة ٦٠٦ هـ.

ج ـ قِلّة السقط والتصحيفِ والتحريفِ الذي فيها.

د ـ أنها نسخة مصحَّحة ومقابلة ومشكولة.

هـ ـ الإجـازات التي في أوّلهـا وآخـرهـا، والتي حَوَتْ أسماء كبار أهل الـرواية، كابن حجـر، والسخـاويّ، وابن بابشـاذ، وأبي الجـود اللخميّ، وغيرهم، ممّا يدلّ علىٰ تقلُّب هذه النسخة بين أيدي العلماء، وعنايتهم بها.

كلّ هذا جعلني أعتمد هذه النسخة أصلاً، فإذا قلتُ في أحد التعليقات: نسخة الأصل فمرادي هذه النسخة.

٢ـ نسخة مكتبة الزاوية الناصريّة بـ (تمكروت):

وقد نُقِلتْ هذه النسخة إلىٰ مخطوطات الأوقاف، في الخزانة العامّة بالرباط من بلاد المغـرب، ورقمهـا فيها (٢٨٢)، أما رقمها بين مخطوطات الزاوية النـاصريّة فهو (١٦٠١)، وتقع هذه النسخة في مجلد واحد، وعدد أوراقها ١٩٢ ورقة، وفي كلّ صفحة ١٧ـ ١٨ سطراً، خطّها نسخيّ مشكول، مجهولة

النـاسـخ وتـاريخ النسـخ، ويُرجَّـح أنهـا من القرن السابع الهجريّ، وفي الصفحات الأُولىٰ منها عِدّة بلاغات بالقراءة والمقابلة والتصحيح، كما نجده في الورقة (٥/ب): «بلَغ مقابلةً وتصحيحاً»، وفي ورقة (١٣/أ): «بلَغ قراءةً ومقابلةً وتصحيحاً»، وآخِر بلاغ نجده في الورقة (٢١/أ).

وفي النسخـة أسقاط عديدة، والسبب في أغلبها السقطُ البصريّ، وفيها عدد قليل من التصحيفات والتحريفات.

وقـد جاء علىٰ صفحة الغلاف (١/أ): كتاب التذكرة في القراءات عن الأئمة القراء. تأليف أبي الحسن، طاهر بن عبدالمُنعِم بن غَلْبون المقرئ، رضي الله عنه وأرضاه.

وفيها تملّك نَصّه: مُلْك لله تعالىٰ، بيد أحمد بن محمد بن ناصر، كان الله له.

وفي الزاوية العليا اليسرىٰ نجد ما نَصّه:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صحّ أنّي قَيِّـمُ   صَحّ لكم مُهَمْهِمُ(؟)
وقــد نَـودُّ منكـمُ   فَهْماً يصـونُ عنكمُ

وتحت هذا الشِّعر نجد شِعراً آخَر نَصّه:

أرىٰ أُنـــاســاً بِأَدْنــىٰ الــدِّينِ قد قَنِعُــوا
ولا أراهُـمْ رَضُــوا في الْـعَـيْشِ بِالــدُّونِ

فاسْتَغْنِ باللهِ عن دُنْيا الْمُلُوكِ كمـا اسْـ
ـتَغْنىٰ الملوكُ بِدُنْياهُمْ عنِ الدِّينِ

وفي صفحة الغلاف ـ أيضاً ـ تقييد مطالعة بخطّ رديء، وفيها نصّ حديث عن رسول الله ﷺ، عزاه الناسخ إلىٰ «المستدرَك» للحاكم، وكتابة أخرىٰ أضرّتْ بها الرطوبة والترميم، وعلىٰ صفحة الغلاف ـ أيضاً ـ ختمان: أحدهما كُتِب فيه: مكتبة الزاوية الناصريّة، تمكروت (1601). وكُتِب علىٰ الختم الثاني: مخطوطات الأوقاف، الخزانة العامّة بالرباط (282).

وجاء في آخِر النسخة (١٩٢/أ): «تمّ الكتاب بحمد الله ومنّه وجوده، وصلواته علىٰ سيدنا محمد، وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً».

وتحته ختم الزاوية الناصريّة.

والنسخة كاملة ومقروءة، وفي حالة جيّدة، وقد أصابتها الرطوبة في بعض صفحاتها الأُولىٰ والأخيرة، لكن ذلك لم يؤثّر علىٰ وضوح الكتابة في الغالب. وقد رُمِّمتْ الورقة الأُولىٰ والأخيرة منها.

هذا وقد أكرمني الله ـ عزّ وجلّ ـ بالحصول علىٰ مصوَّرة منها عن طريق معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربيّة في القاهرة.

وقد اعتمدتُّ هذه النسخة في المقابلة بين نُسخ الكتاب، ورمزتُ لها بالحرف (ط).

٣ـ نسخة أخرىٰ من الزاوية الناصريّة بـ (تمكروت):

تحت رقم (٢٥٦٠) وملحَقة بالخزانة العامّة بالرباط في المغرب برقم

(١١٣٤ق)، ومصوَّرة في معهد المخطوطات بالقاهرة، وعندي مصوَّرة منها، إلّا أن النسخة الأصليّة ناقصة من الأوّل والآخِر، حيث تبدأ من سورة الأنعام، وتنتهي في: باب تكبير البـزِّي من «والضُّحىٰ»، عند قول المصنِّف: «قال حدثنا عكرمة بن سليمان عن». وينقصها إلىٰ نهاية الكتاب ثلاثُ صفحات، بالمقارنة مع سابقتها.

وهي نسخـة قديمـة قيّمة، يُرجَّح أنها من مخطوطات القرن الخامس أو السادس الهجريّ، أصابت الرطوبة أطرافَ أوراقها، وقد رُمِّمتْ في مواضع متعدِّدة، كُتِبتْ بخطّ مغربيّ واضح، ومشكولة في بعض المواضع، ومدادها أسود، وأغلب العناوين بالأحمر، ويَفصِل بين فقراتها دوائر سوداء مُفرَغة، نُقـطتْ في وسـطهـا بالحبـر الأحمـر؛ إشـارة إلىٰ المقـابلة، علىٰ عادة المتقـدِّمين(١). وكـاتبها عالم بالقراءات، يُدرِك ما يكتب، ولو كانت كاملة لاتَّخذتُها أصلاً.

وهي تقع في (٩٦) ورقة، وفي كلّ صفحة ١٨ سطراً، وكُتِبَ علىٰ صفحة الغـلاف (١/أ): الجزء الثاني من كتاب التذكرة في القراءات. تأليف أبي الحسن؛ طاهر بن عبدالمُنعِم بن عُبيد الله بن غَلْبون المقرئ، رضي الله عنه ورحمه.

---

(١) قال الإمام ابن الجزريّ في منظومته: «الهداية إلىٰ علوم الرواية»:

ودارةً بَعْد الحديثِ تَفصِلُ ... بينهما والوسْطُ منها يُغْفَلُ
فبَعْدَ عَرْضٍ وسْطَها يُعَلِّمُ ... ولْيحذرِ اصطلاحَ مالا يُفْهَمُ

(ورقة ٣/أ، ب نسخة مكتبة لا له لي، إستانبول)

وعليها قيد تملك نَصّه: «في نوبة زين العابدين بن زكريّا الأنصاريّ».
وآخَر نَصُّه: «من كُتب السيد عدنيّ العليميّ الحسينيّ».

وعلىٰ الغـلاف ـ أيضـاً ـ تجربة قلم بخطّ رديء قد أضرَّتْ به الرطوبة، وعليها أيضاً ختمان كالذَيْن مَرّ ذِكرهما في النسخة السابقة.

وفي أوّل الصفحة (١/ب) كُتِب: «مُلْكُ لله تعالىٰ، بيد أحمد بن محمد ابن ناصر، كان الله له، آمين».

ثم يبدأ الكتاب من سورة الأنعام.

هذا وقد اعتمدتُّ هذه النسخة في المقابلة، ورمزتُ لها بالحرف (ت).

٤ـ نسخة مكتبة (عاطف أفندي) في إستانبول:

وهي فيها تحت رقم (٤٩)، وعدد أوراقها **١٥٠** ورقة، وفي كلّ صفحة **٢٣** سطراً، نسخة خزائنيّة، بخطّ تعليق، قد كُتِبتْ ضِمن إطارات مُذهَّبة من أوّلها إلىٰ آخِرها، نسخة كاملة، وقد أكرمني الله ـ عزّ وجلّ ـ بالحصول علىٰ مصوَّرة منها. كُتِب علىٰ صفحة الغلاف: «التذكرة في قراءات الأئمة الثمانية، تأليف الإمام أبي الحسن، طاهر بن عبدالمُنعِم بن غَلْبون، رضي الله عنه».

وعليها ـ أيضاً ـ ختم الواقف ونَصُّه: «وقَف هذا الكتاب الحاجّ مصطفىٰ عاطف بشرط أن لا يُخرَج من خزانته». وجاء في آخر النسخة (١٥٠/أ): وافَق الفراغ مِن نَسخها يوم الأحد المبارك، الرابع من ذي القعدة الحرام، سنة خمس وأربعين ومائة وألف، علىٰ يد الفقير عبدالله يوسف بن محمد، مفتي السادة الحنفيّة برباط «اعرسور» (؟)، غفَر الله له.

وفي نفس الصفحة ختمان: ختم مصطفىٰ عاطف السابق الذِّكر، وختم آخَر نَصُّه: «وقف الصدر الأعظم الحاجّ محمد باشا».

وقد ثبَت لديّ بالمقارنة بين هذه النسخة، ونسخة (بغدادلي وهبة) التي اتَّخذتُها أصلاً، أن هذه النسخة منقولة من تلك، لاعتبارات كثيرة، منها تأخُّر تاريخ النَّسخ لهذه النسخة، واتِّفاقها مع نسخة (بغدادلي وهبة) في كلّ شيء، حتىٰ في السقط والتصحيف والتحريف، بل وزادت هذه علىٰ تلك بأشياء من ذلـك، ممّـا جعلني أستبعـد هذه النسخة عند المقابلة، مـع حصولي علىٰ مصوَّرة منها.

٥ ـ نسخة مكتبة (وحيد باشا) في بلدة «كوتاهيه» في تركيا:

وليس عندي منها مصوَّرة، لذا فقد سافرتُ إلىٰ تركيا من أجل مقابلة هذه النسخة، ولمّا قابلتُ عدداً من الأوراق في أوّلها ثبتَ لديّ أنها منقولة من نسخة (بغدادلي وهبة) في إستانبول، السالفة الذِّكر، ومع ذلك فقد أكملتُ مقابلتها كاملة علّني أجد فيها ـ في بعض المواضع ـ فائدة من الفوائد، وقد ظفرتُ بموضع أو موضعين، فيه تقويم لعبارة الأصل، وسوف أشير في الهامش إلىٰ ذلك الموضع بعَيْنه، مع تَركي لإثبات بقيّة الفروق بين هذه النسخة وغيرها، حتىٰ لا أُثقل الهوامش لغير فائدة.

والنسخة في مكتبة (وحيد باشا) تحت رقم (٢٨٢٠) ضِمن مجموع يحوي أربعة كُتب في القراءات، هي: «الإرشاد» لأبي العزّ القلانسيّ، و«الكفاية الكبرىٰ» له أيضاً، و«غاية الاختصار» لأبي العلاء الهمَذانيّ، و«التذكرة» لابن

غَلْبون.

ونسخة «التذكرة» كاملة، وتقع في (١٠١) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً، ومقاسها: ٢٢×١٦,٥ سم، قد أصابت الرطوبة النصفَ الأعلىٰ من أوراقها، إلا أن ذلك لم يؤثِّر علىٰ وضوح الكتابة، مدادها أسود غامق، العناوين وبعض الكلمات بالأحمر، خطّها معتاد، والناسخ جاهل بالقراءات تماماً، يَترك عَدداً من الكلمات من غير نقط، وربما صحَّف. ليس فيها ما يدلّ علىٰ أنها قد قوبلتْ بعد نسخها، وفيها أسقاط كثيرة، في أماكن عِدّة.

جاء في آخِرها: «سوَّده الحقير الفقير، أحمد بن عثمان أرض روميّ، في مدرسة تي وزير أعظم إبراهيم باشا ـ رحمة الله عليه ـ سنة ١١٤٣هـ، جمادىٰ الآخر يوم ٢٠، في وقت ضحىٰ يوم إثنين. مَن دعا لي رحمة دعا الله جنة».

وبعده ختم المكتبة باللغة التركيّة.

٦ ـ نسخة شيخي، فضيلة العلاّمة المقرئ، الشيخ إبراهيم عليّ عليّ شَحاتَه السَّمَنُّوديّ المِصريّ، حفِظه الله تعالىٰ ورعاه:

وقد أكرمني فضيلته بأخذ صورة عن نسخته.

وهي نسخة حديثة، كُتِبتْ علىٰ عِدّة كراسات بخط معتاد، ناقصة من أوّلها وآخرها، مجهولة الناسخ وتاريخ النَّسْخ، وأوّل الموجود منها قول المصنِّف في مقدِّمته: «قلتُ: قرأ الحرميّان. وإذا اتفَق ابن كثير وابن عامر قلتُ: قرأ الابنان».

وآخِر الموجود منها كلام المصنِّف في سورة الأحزاب علىٰ قوله تعالىٰ:

﴿الظُّنُونا﴾ و ﴿الرَّسُولا﴾ و ﴿السَّبِيلا﴾. والذي يَظهر لي أن الناسخ جاهل بالفنّ؛ لأنه يُصحِّف أشياء لا تخفىٰ علىٰ مَن مارَس عِلم القراءات، كتصحيفه «اتّفَق» إلىٰ «أنفَق»، «والكسائيّ» إلىٰ «والنسائيّ»، و «أبي رُوَيْم» إلىٰ «أبي رُوَيْح»، و «جَعْونَة» إلىٰ «حنونة»، كلّ ذلك في صفحة واحدة، ممّا جعلني أستبعد هذه النسخة عند المقابلة، وأكتفي بالاستئناس بها عند اختلاف النُّسخ؛ لشعوري بأنها منقولة من نسخة قيّمة، لا تعود إلىٰ نسخة (بغدادلي وهبة) ولا إلىٰ نسختَي الخزانة العامّة بالرباط، والله أعلم بحقيقة الحال.

هذا ويوجد في مكتبة (الجامع الكبير) بصنعاء مخطوط برقم (١٥٩٦) يحوي عِدّة كُتب، منها: «باب اختلاف القراء في الفتح والإمالة وبين اللفظين. منقول من كتاب أبي الحسن، طاهر بن عبدالمُنعِم بن عُبيد الله بن غَلْبون المقرئ، المعروف بالتذكرة».

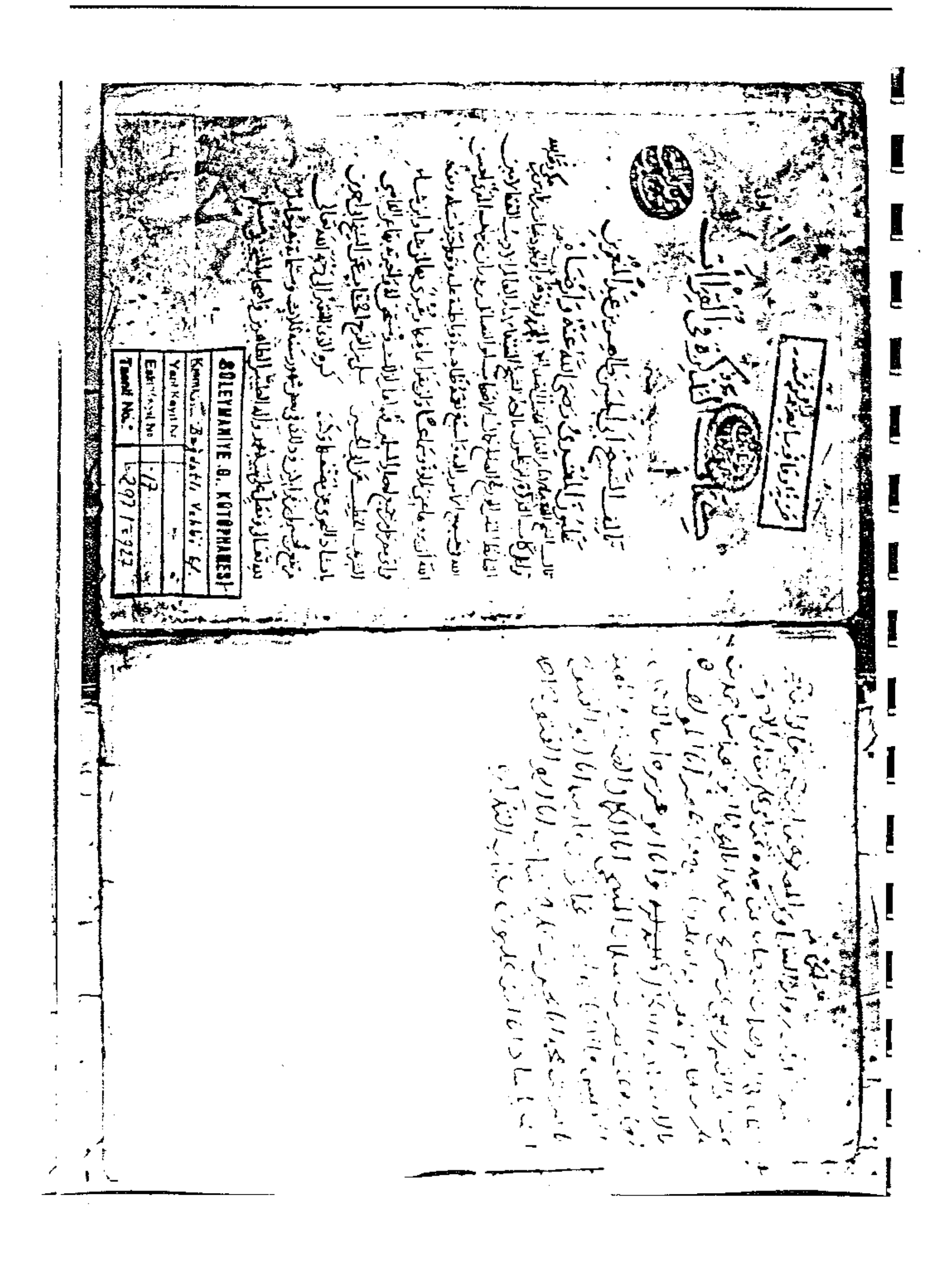
وقد أكرمني الله ـ عزّ وجلّ ـ بالحصول علىٰ مصوَّرة من هذا المخطوط، فوجدتُ هذا الباب يبدأ من الورقة (١٣٣/ب)، وينتهي في الورقة (١٤٢/أ).

خطّه قديم يعود إلىٰ أوائل القرن السابع، إذ بعده ـ بنفس الخطّ ـ إجازة مؤرَّخة سنة ٦١١هـ. قليل النقط، ومسطرته تتراوح بين ١٨ و ١٩ سطراً في الصفحة الواحدة.

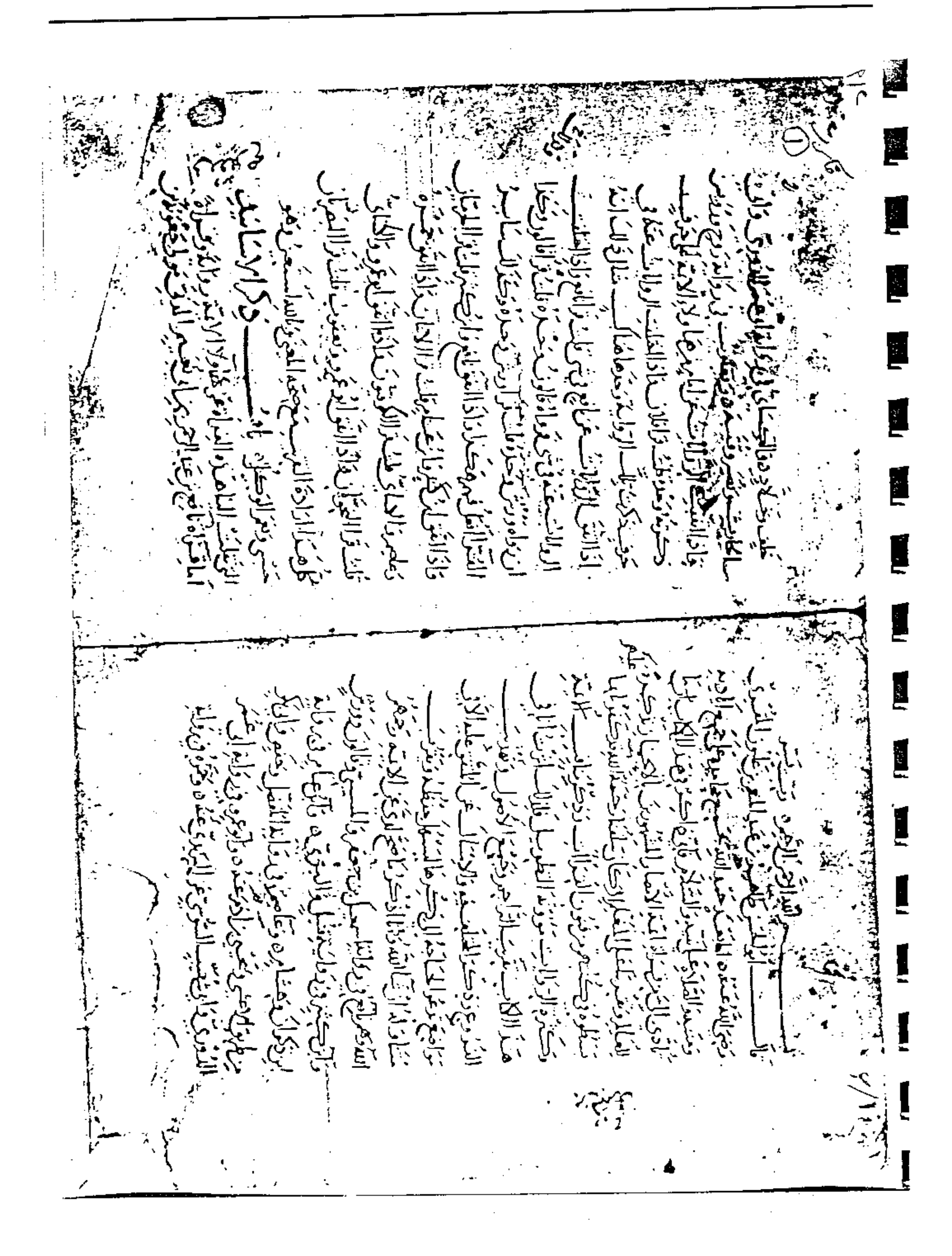
وبمقابلة هذا الجزء علىٰ ما يقابله من النُّسَخ الأخرىٰ تبيَّن لي أن ناسخه يتصرّف فيما ينقل عن «التذكرة»، فيُغيِّر ـ مثلاً ـ «حمزة والكسائيّ» إلىٰ

«الأخوان»، ويُغيِّر «يحيـىٰ» [وهو يحيـىٰ بن آدم عن أبي بكر؛ شعبة] إلىٰ «أبو بكر»، ويحذِف ذِكر إسماعيل عن نافع، والأعشىٰ عن أبي بكر، ونُصير وقُتيبة كلاهما عن الكسائيّ، وكذا يحذِف ذِكر رُوَيس ورَوح، كلاهما عن يعقوب، والظاهر أنه يأخذ مشهور الطرق عن القراء السبعة فقط، وليته نَصَّ علىٰ ذلك، لذا فإني لم أجد فائدة تُرجىٰ من إثبات فروق هذا الجزء عن غيره من النسـخ.

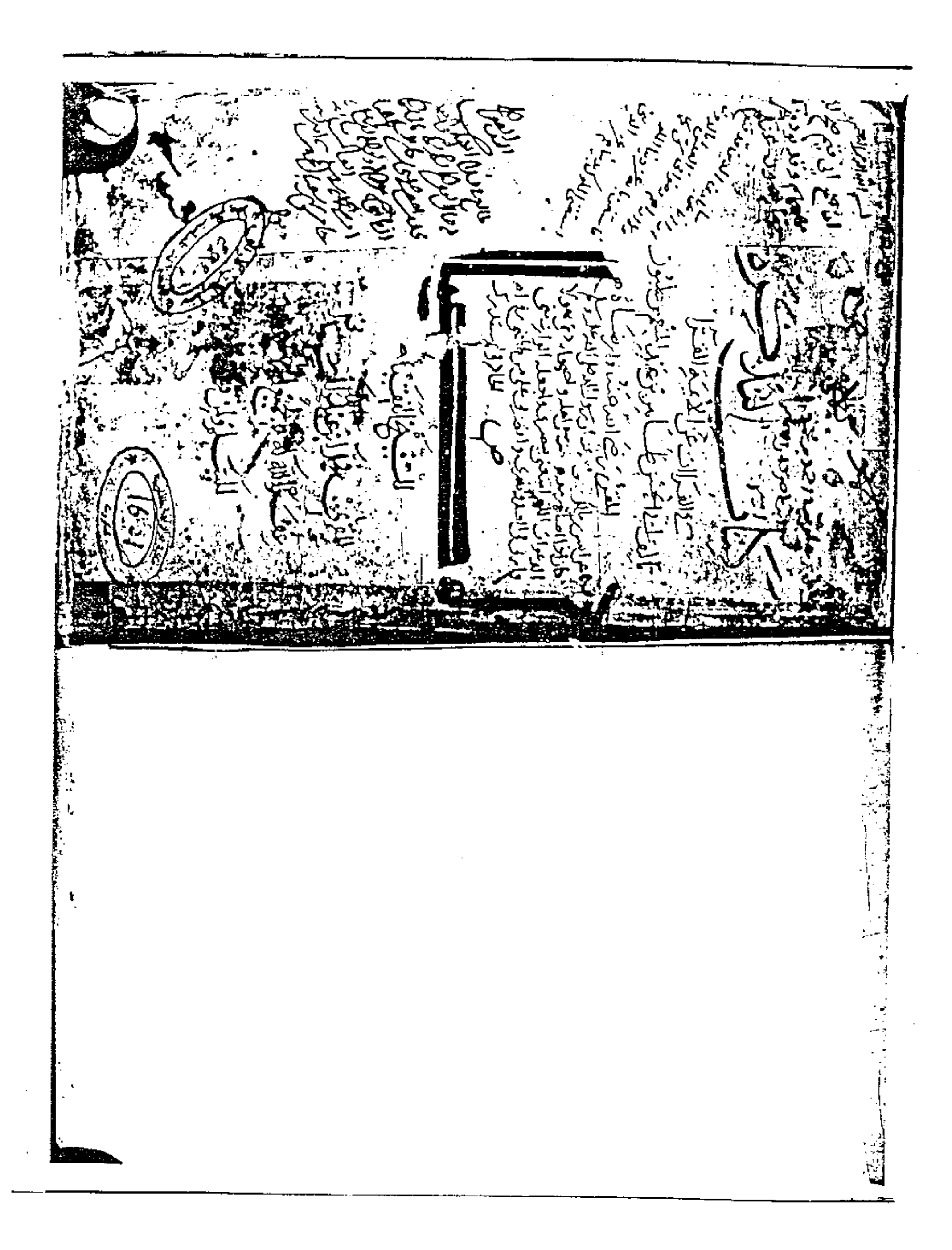
صورة صفحة الغلاف من النسخة « الأصل »



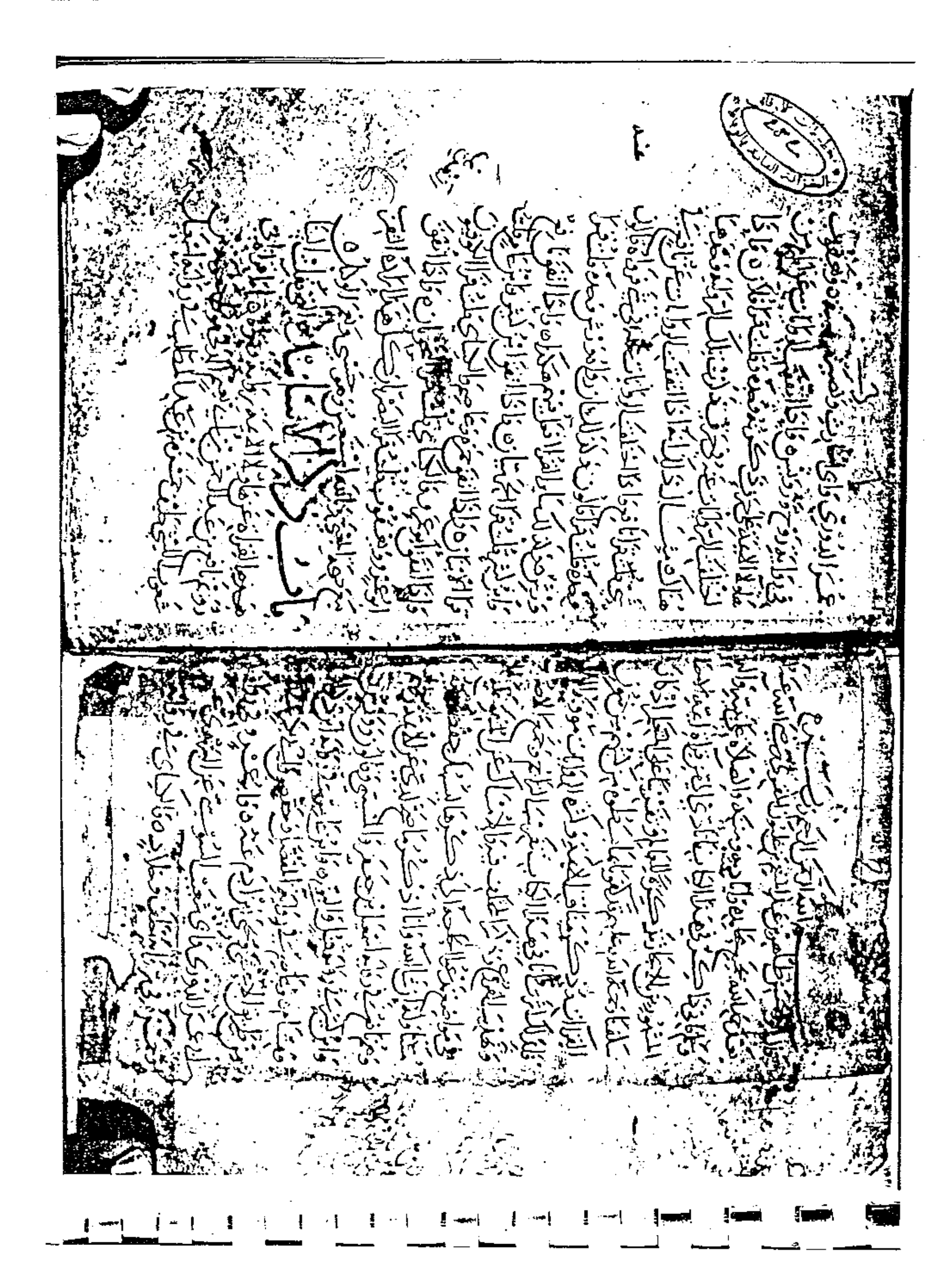
صورة اللوحة الأولى من النسخة « الأصل »



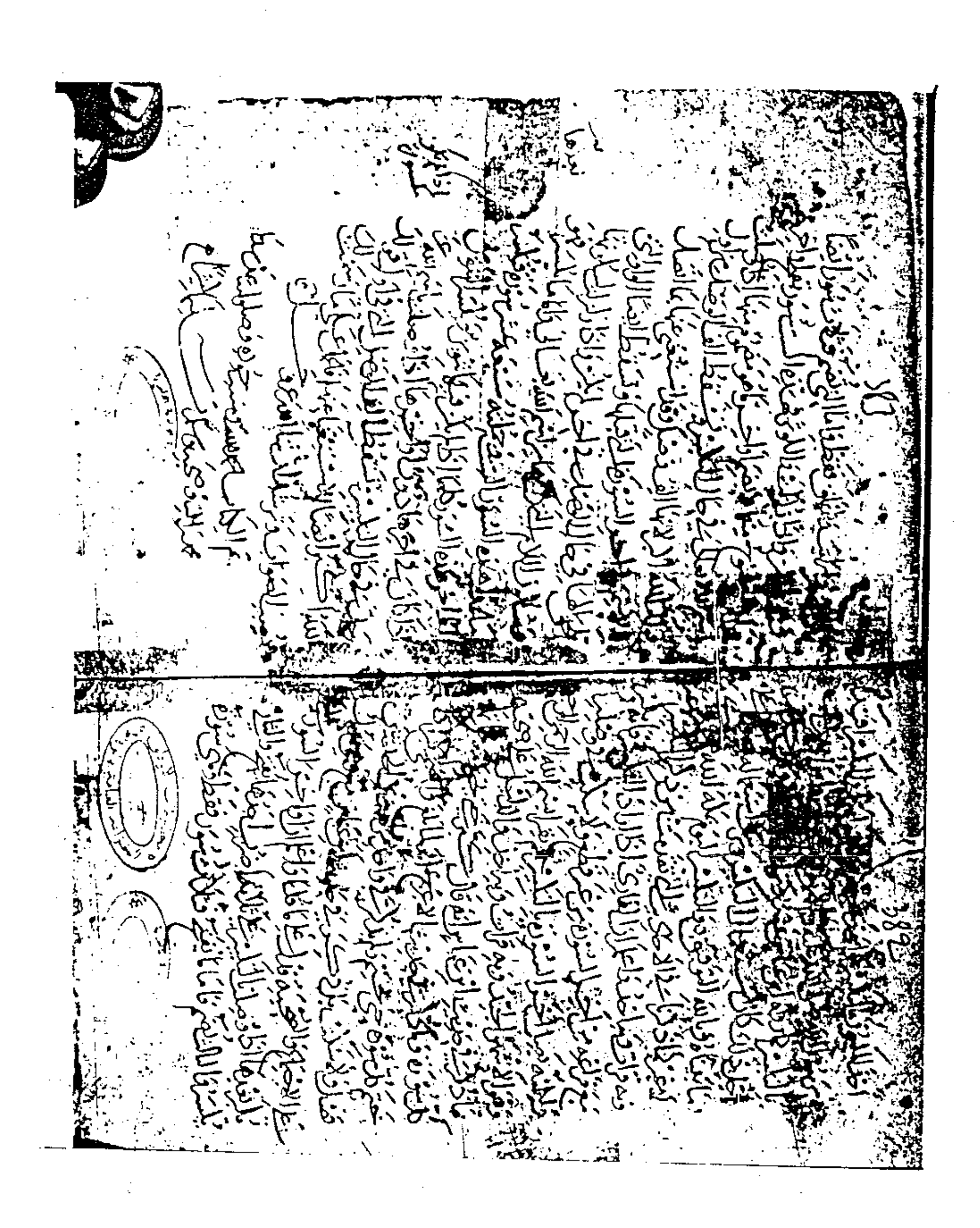
صورة اللوحة الأخيرة من النسخة « الأصل »



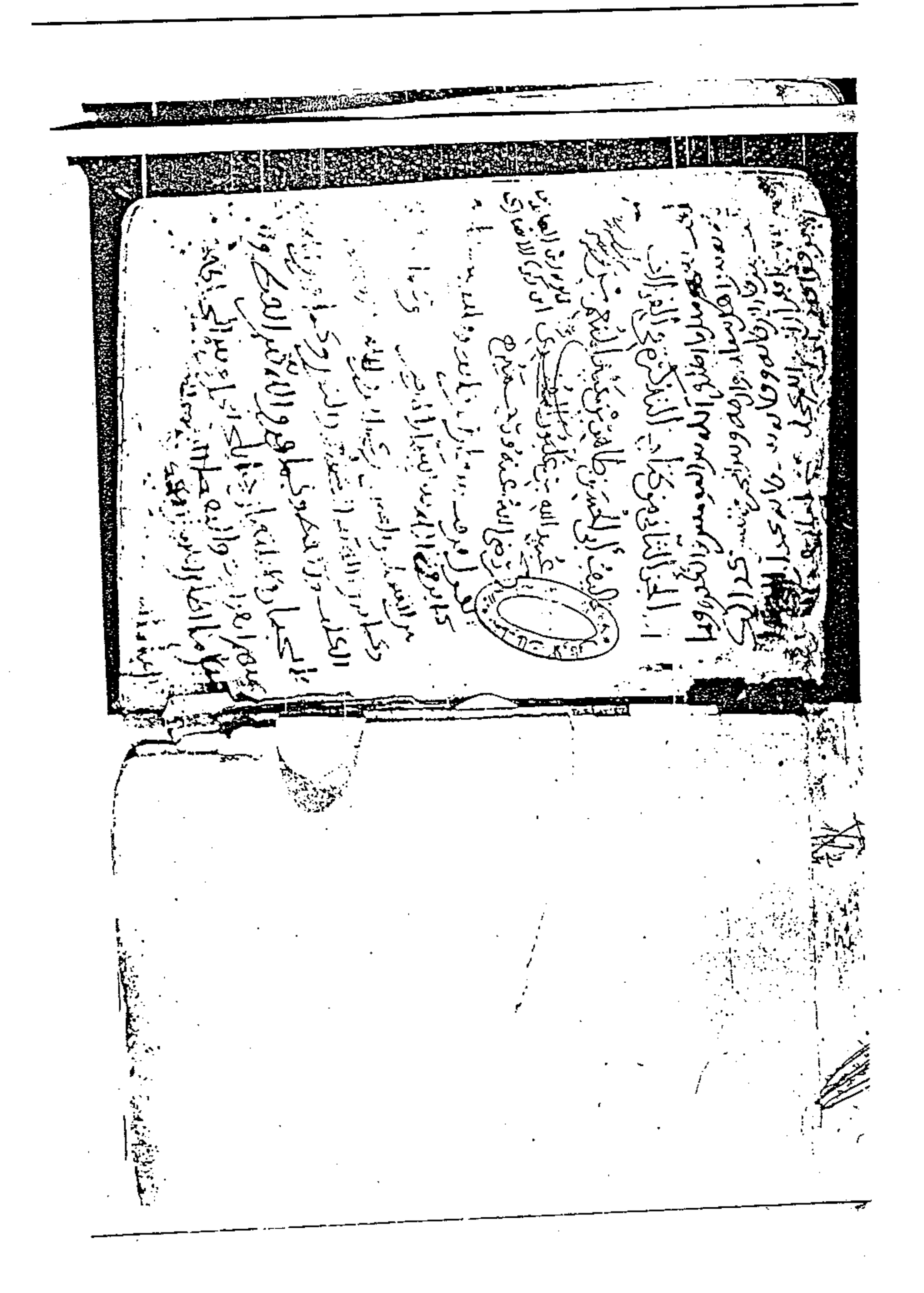
صورة اللوحة الأولىٰ من النسخة « ط »



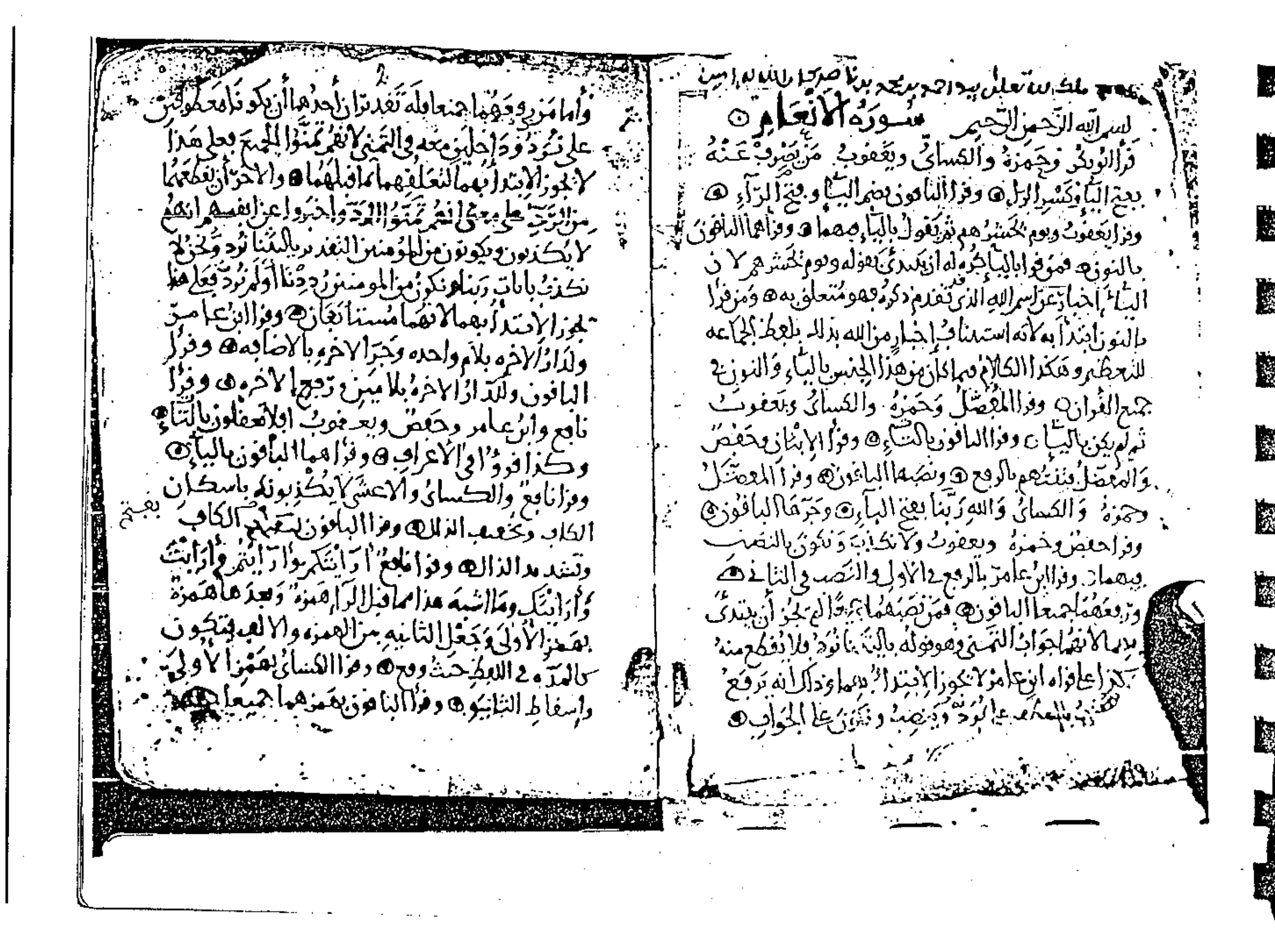
صورة اللوحة الأخيرة من النسخة « ط »



صورة صفحة الغلاف من النسخة « ت »



صورة اللوحة الأولىٰ من النسخة « ت »

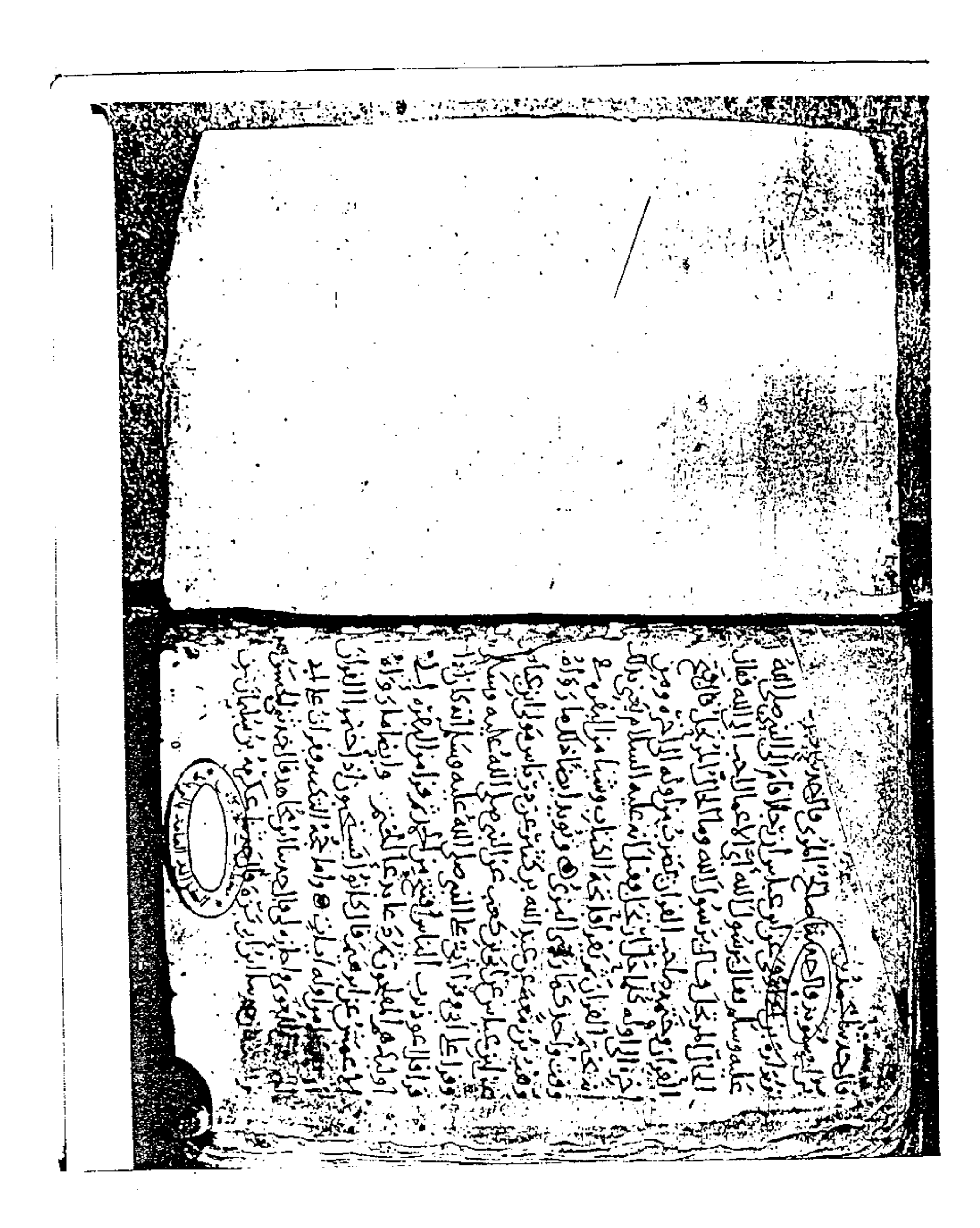


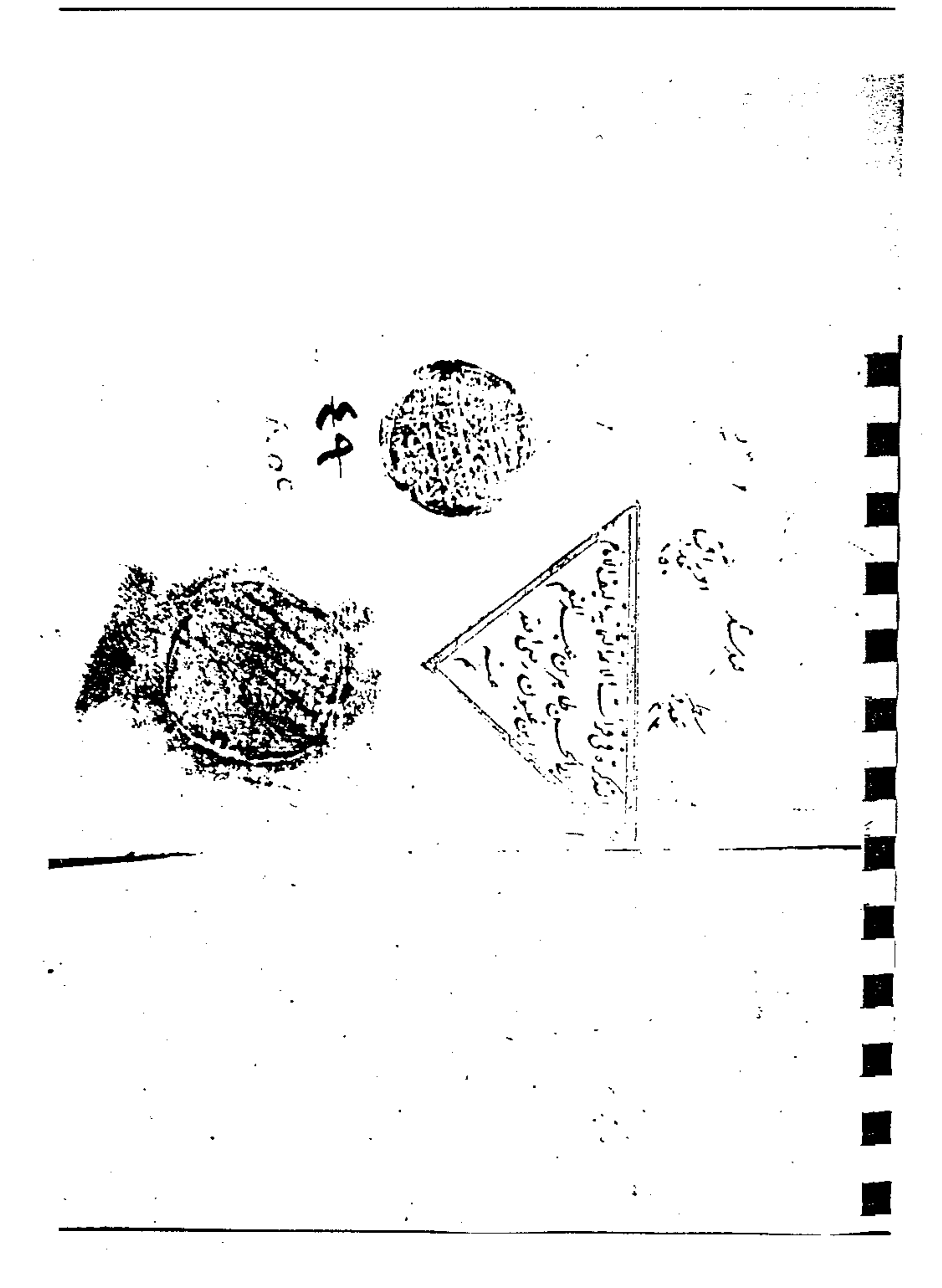
بسم الله الرحمن الرحيم سورة الأنعام

قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي ويعقوب ﴿مَن يُصْرَفْ عَنْهُ﴾
بفتح الياء وكسر الراء ۞ وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الراء ۞
وقرأ يعقوب ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ثُمَّ يَقُولُ﴾ بالياء فيهما ۞ وقرأهما الباقون
بالنون ۞ فمن قرأ بالياء جعله أن يكون قوله ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ لأن
الياء إخبار عن اسم الله الذي تقدم ذكره فهو متعلق به ۞ ومن قرأ
بالنون ابتدأ به لأنه استئناف إخبار من الله بذلك بلفظ الجماعة
للتعظيم وهكذا الكلام فيما كان من هذا الجنس بالياء والنون في
جميع القرآن ۞ وقرأ المفضل وحمزة والكسائي ويعقوب
﴿ثُمَّ لَمْ يَكُن﴾ بالياء ۞ وقرأ الباقون بالتاء ۞ وقرأ الابنان وحفص
والمفضل ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ بالرفع ۞ ونصبها الباقون ۞ وقرأ المفضل
وحمزة والكسائي ﴿وَاللَّهِ رَبَّنَا﴾ بفتح الباء ۞ وجرّها الباقون ۞
وقرأ حفص وحمزة ويعقوب ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ ﴿وَنَكُونَ﴾ بالنصب
فيهما ۞ وقرأ ابن عامر بالرفع في الأول والنصب في الثاني ۞
ورفعهما جميعا الباقون ۞ فمن نصبهما [illegible] لا يجوز أن يبتدئ
بهما لأنهما جواب التمني وهو قوله ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ فلا نقطع منه
[illegible] على قراءة ابن عامر لا يجوز الابتداء بهما وذلك أنه يرفع
[illegible] عطفا على نرد وينصب ونكون على الجواب ۞

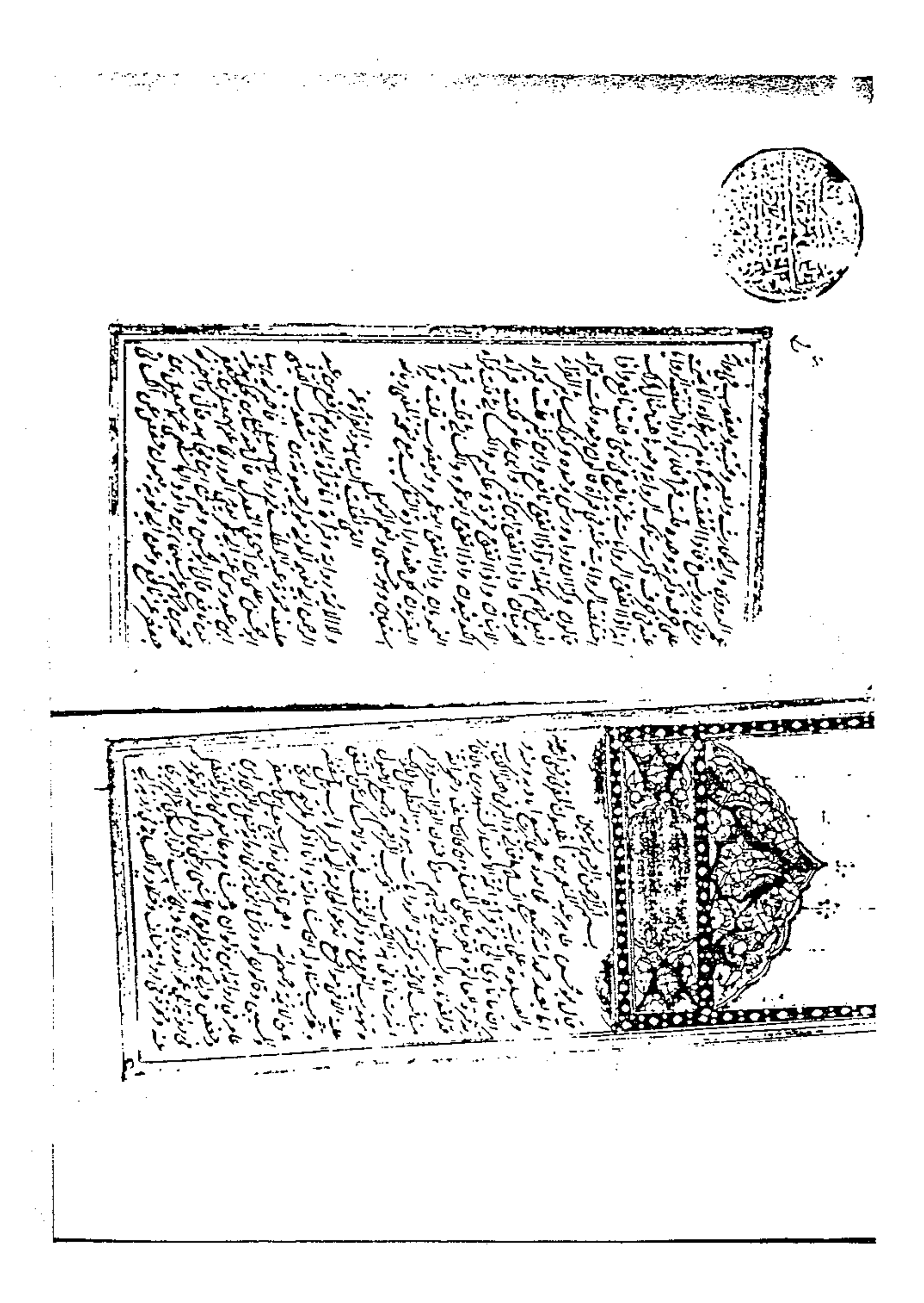
وأما من رفعهما جميعا فله تقديران أحدهما أن يكونا معطوفين
على نُرَدُّ فيدخلان معه في التمني لأنهم تمنوا الجميع فعلى هذا
لا يجوز الابتداء بهما لتعلقهما بما قبلهما ۞ والآخر أن نقطعهما
من الأول على معنى أنهم تمنوا الرد وأخبروا عن أنفسهم أنهم
لا يكذبون ويكونون من المؤمنين التقدير يا ليتنا نرد ونحن لا
نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين رددنا أو لم نرد فعلى هذا
يجوز الابتداء بهما لأنهما مستأنفان ۞ وقرأ ابن عامر
﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ بلام واحدة وجرّ الآخرة بالإضافة ۞ وقرأ
الباقون ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ بلامين ورفع الآخرة ۞ وقرأ
نافع وابن عامر وحفص ويعقوب ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بالتاء ۞
وكذا في الأعراف ۞ وقرأهما الباقون بالياء ۞
وقرأ نافع والكسائي والأعشى ﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾ بإسكان
الكاف وتخفيف الذال ۞ وقرأ الباقون بفتح الكاف
وتشديد الذال ۞ وقرأ نافع ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و﴿أَرَأَيْتَ﴾
و﴿أَرَأَيْتَكَ﴾ وما أشبه هذا مما قبل الراء همزة وبعدها همزة
بهمز الأولى وجعل الثانية بين الهمزة والألف فتكون
كالمدة في اللفظ حيث وقع ۞ وقرأ الكسائي بهمز الأولى
وإسقاط الثانية ۞ وقرأ الباقون بهمزهما جميعا ۞

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة « ت »

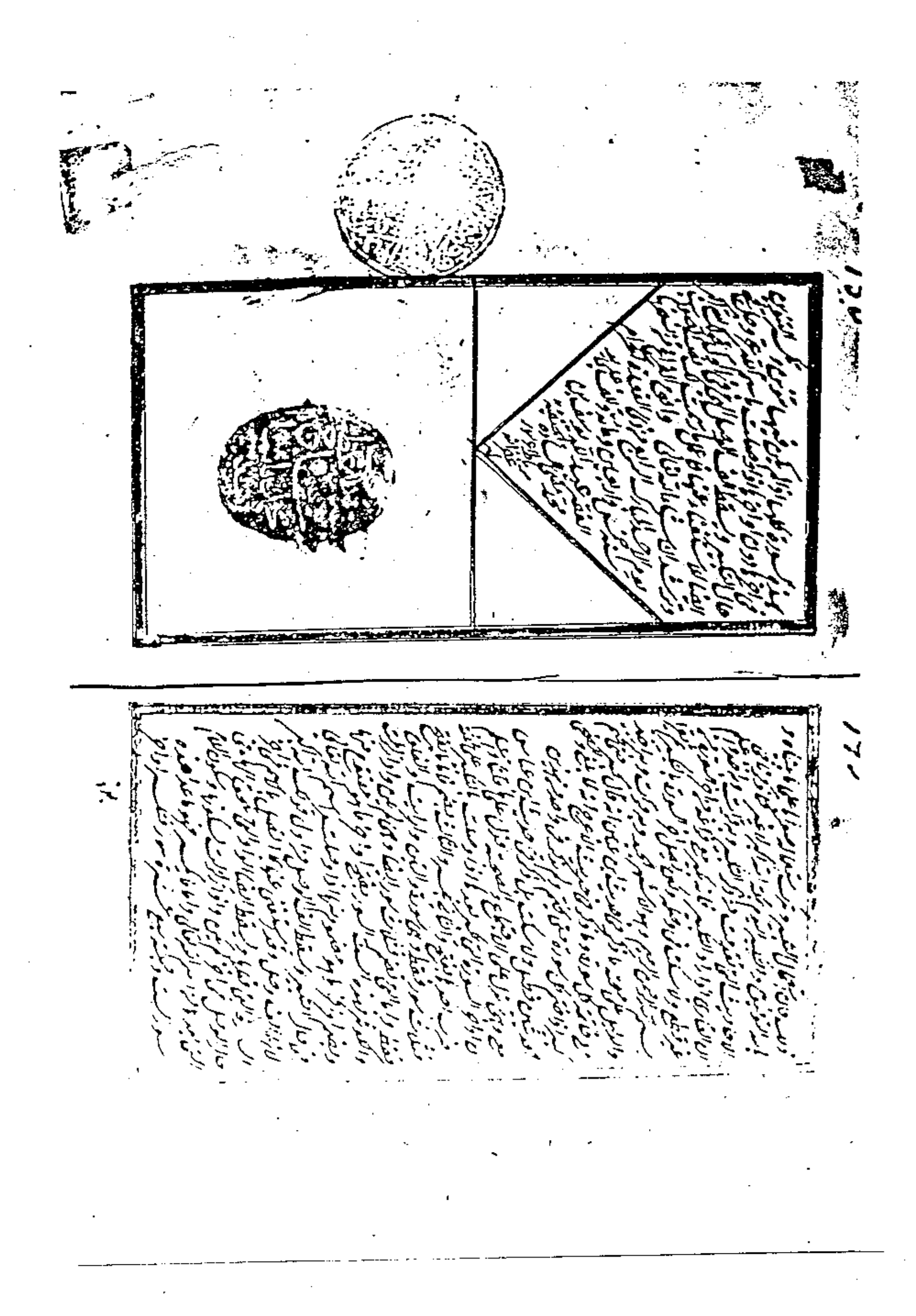




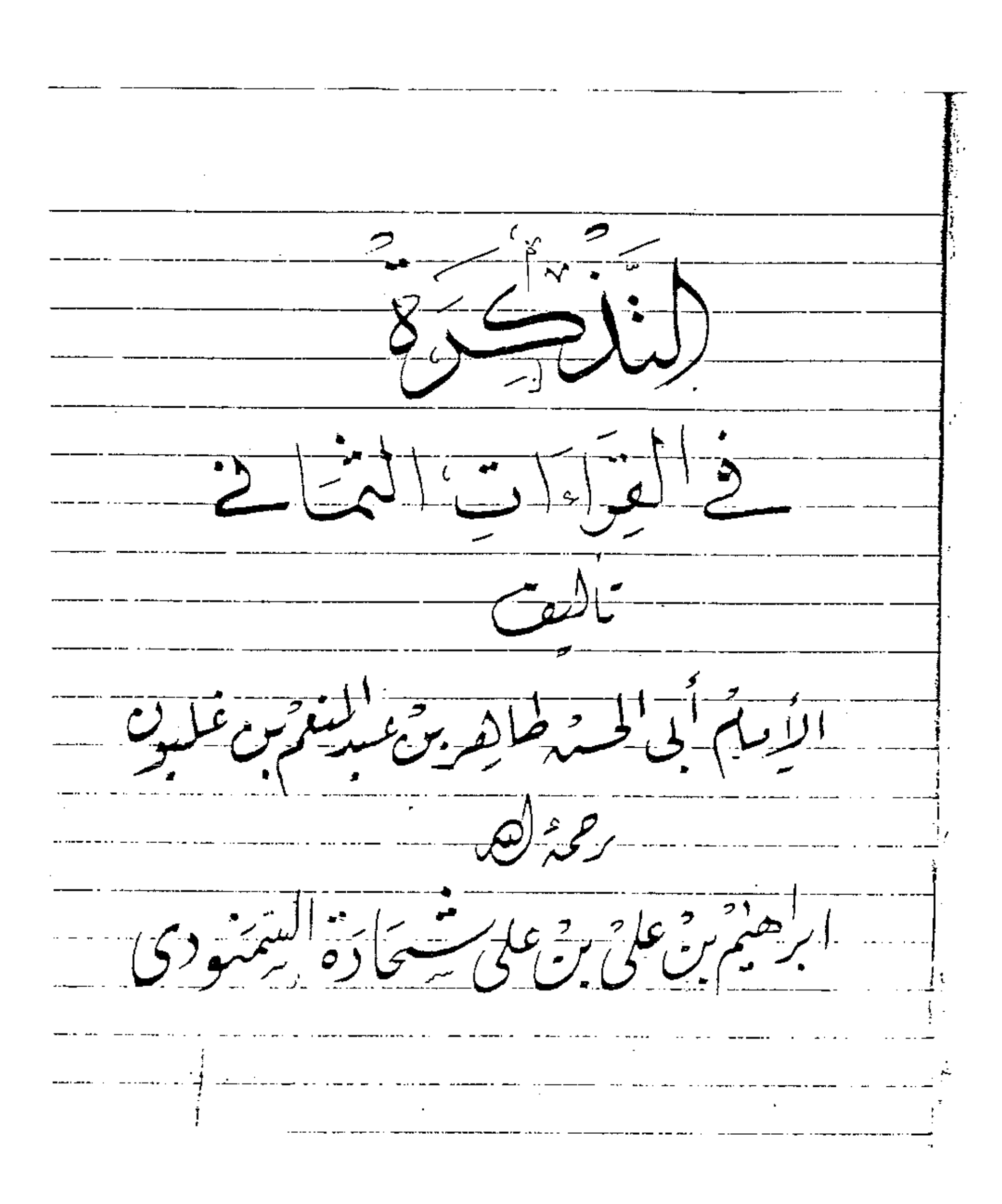
صورة اللوحة الأولىٰ من نسخة « عاطف أفندي »



صورة اللوحة الأخيرة من نسخة «عاطف أفندي»



صورة صفحة الغلاف من نسخة فضيلة الشيخ إبراهيم عليّ عليّ شحاته السَّمَنُّوديّ



صورة الصفحة الأولىٰ من نسخة فضيلة الشيخ إبراهيم عليّ عليّ شحاته السَّمَنُّوديّ

"بسم الله الرحمن الرحيم"

قلت قرأ الحرميان وإذا انفرد ابن كثير وابن عامر قلت قرأ الابنان وإذا انفرد

عاصم وحمزة والكسائي قلت قرأ الكوفيون وإذا انفرد أبو عمرو والكسائي قلت قرأ

النحويان وإذا انفرد أبو عمرو ويعقوب قلت قرأ البصريان كل ذلك لإرادة التقريب

مع صحة المعنى وبالله أستعين وهو حسبي ونعم الوكيل

((باب ذكر الأسانيد التي نقلت إلينا القراءة فيها عن هؤلاء الأئمة رواية وقراءة))

أما قراءة أبي رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني مولى جعونة بن شعوب

الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب في رواية إسماعيل بن جعفر فأخبرني بها أبو الحسن

علي بن محمد بن إسحاق المعدل قال حدثنا ابن مجاهد عن ابن عبدوس عن أبي عمر يعني

الدوري عن إسماعيل بن جعفر عن نافع (وأما رواية المسيبي عن نافع) فحدثني

بها أبو الحسن المعدل قال حدثنا ابن مجاهد قال قال أخبرني أحمد بن زهير وإدريس

بن عبد الكريم عن خلف عن إسحاق عن المسيبي عن نافع قال

ابن مجاهد وأخبرني محمد بن الفرج المقرئ قال حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة فضيلة الشيخ إبراهيم عليّ عليّ شحاته السَّمَنُّوديّ

وقرأ أبو عمرو والبزي «واللاي» بياء ساكنة من غير همز وكذا في المجادلة والطلاق وقرأ عنه ورش كالياء المكسورة كسرة خفيفة من غير همز وقرأ عنه قنبل وباقي رجال نافع ويعقوب «اللاء» بهمزة مكسورة من غير ياء بعدها وقرأ الباقون «اللائي» بهمزة مكسورة وبعدها ياء ساكنة وقرأ عاصم «تُظاهِرون» بضم التاء وتخفيف الظاء وإثبات ألف بعدها مع كسر الهاء وتخفيفها وكذا في المجادلة غير أنه ذلك بالياء. وقرأ هما ابن عامر بفتح أولها وتشديد الظاء وإثبات ألف بعدها مع فتح الهاء وتخفيفها. وقرأ حمزة والكسائي مثل ابن عامر في المجادلة وخالفاه ههنا في الظاء وحدها فخففاها وقرأ هما الباقون «تَظَّهَّرون» بفتح أولها وتشديد الظاء والهاء مع فتحها من غير ألف وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر «الظنونا. وأطعنا الرسولا. وأضلونا السبيلا» بالألف في الثلاثة في وصلهن الباقون بغير ألف ووقف البصريان وحمزة عليهن بغير ألف ووقف الباقون عليهن بالألف وينبغي لمن أثبت هذه الألف في الوصل أن يقف عليها في حال وصله وقفة خفيفة ثم يصل لأن هذه الألف إنما جيء بها فاصلة وذلك مما يختص به الوقف وإنما أثبتها هؤلاء في الوصل اتباعا لخط المصحف لأنها ثابتة فيه فإذا وقف عليها وقفة خفيفة ثم وصل كان قد وفاها بذلك حقها من الفصل ووفى أيضا به المصحف حقه في إثباتها من غير إخلال بلحن. وقرأ حفص

صورة الصفحة الأولى من « باب الفتح والإمالة وبين اللفظين »

من نسخة الجامع الكبير بصنعاء

... ذلك تحريف وخطأ ظاهر فاعلم ذلك

[illegible] الله وبه التوفيق تم كتاب

التجويد بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا

محمد النبي وآله وصحبه وسلم

باب اختلاف القراء في

الفتح والإمالة وبين اللفظين منقول من كتاب

أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون

المقرئ المعروف بالتذكرة اعلم أن القراء أجمعوا على الفتح

في الأفعال الثلاثية من ذوات الواو كقوله دعا وعفا

وخلا ودنا وعلا [illegible] وما أشبه ذلك

[illegible] الأربعة أفعال [illegible] فإنهم اختلفوا فيها وهي دحاها

وطحاها وتلاها وسجا فقرأ هذه الأربعة الكسائي بالإمالة

وقرأ أبو عمرو بين اللفظين وفتح الباقون إلا ورشا فإنه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من « باب الفتح والإمالة وبين اللفظين »

من نسخة الجامع الكبير بصنعاء

الهمز وتليها سكون وذلك في كل حال اي في الوصل كما وقفوا بالروم
والإشمام من أجل هذا المعنى فأما ما يمال منه الفتحة التي أجري لها
ويحرك من اللفظين فإنه إذا لقيت تلك الألف ساكنا في الوصل
سقطت لسكونها وسكونه وذهبت الإمالة من اللفظين
في وقف عليها رجعت الإمالة ومن اللفظين لرجوع الألف وذلك
الساكن الذي يلقاها على سبعة أضرب أحدها التنوين كقوله تعالى
[illegible] مولى عن مولى سبا وسدا وضحا ومسما ومصفا وما أشبهه
والثاني لام التعريف كقوله تعالى القتلى الحر النصارى المسيح وءاتينا
الله وآتونا التي والقرى التي وذكرى الدار وإحدى الأمور وموسى
الكتاب وما أشبهه والثالث الياء كقوله عيسى ابن مريم
شيء ومع الرابع الذال كقوله تعالى الكبرى اذهب في طه وطوى
اذهب في طه أيضا والنازعات وقراءه من طوى [illegible] والخامس
الهمزة كقوله تعالى الهدى ائتنا في الأنعام لا غيره والسادس
الجيم في الأعراف قوله تعالى يا موسى اجعل لنا ه السابع الدال
كقوله تعالى يا موسى ادع لنا ربك وبالله التوفيق
تمت الإمالة بعون الله ومنه فلله الحمد كثيرا وصلى الله على
محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم تسليما كثيرا الحمد لله كثيرا
وسبحان الله [illegible]

ط ـ بيان منهج التحقيق :

كان عملي في كتاب «التذكرة» علىٰ النحو التالي :

١ ـ قمتُ بكتابة النُّسخة التي اعتمدتُّها أصلاً وَفْق قواعد الإملاء الحديثة، ثم قابلتُ عليها النسختين (ط) و (ت)، وأثبتُّ الفروق بينها في الهامش.

٢ ـ أمّا الآيات القرآنية فقد التزمتُ كتابتها علىٰ الرسم العثمانيّ، متّبعاً في ذلـك مصحف المدينة النبويّة، المطبوع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، في المدينة المنورة، إلا في المواضع التي اختلفتْ فيها المصاحف العثمانيّة، واختلَف فيها القراء، فإني كتبتُها وَفْق مصحفِ بلدِ ذلك القارئ، مع عزوها في الهامش إلىٰ كُتب عِلم رسم المصحف.

٣ ـ خرَّجتُ الآيات الكريمة التي وردتْ في النصّ، بذِكر أرقامها، مع عزوِها إلىٰ سوَرها، وفي حالة تكررها في القرآن الكريم أذكر الموضعَ الأوّل منها، ثم أعقبه بقولي : وغيرها.

وحيث إن المصنِّف ـ رحمه الله ـ يُكثِر من الأمثلة القرآنيّة، فقد آثرتُ تخـريجَ الآيات داخل النصّ نفسِه، بوضعه بين معقوفتين هكذا [ ]، وذلك حتىٰ لا أُثقل الهوامش، ولا أُتعب القارئ بتغيير موضع بصره صعوداً وهبوطاً.

٤ ـ ضَبطتُ الآيات الكريمة ضبطاً كاملاً، يتناسب مع قراءة القارئ أو الراوي، أمّا نَصّ الكتاب فقد ضبطتُ منه ما يُشكل فقط.

٥ ـ أثبتُّ علامات الترقيم والأقواس، بالشكل الذي يوضح النصّ، و يُزيل

عنه اللَّبس.

٦ ـ ترجمتُ للأعلام الوارد ذِكرهم في الكتاب، وعددهم زُهاء مائتين وخمسين رجلاً، مع بيان المصادر التي رجعتُ إليها في تراجمهم.

٧ ـ خرَّجتُ الأحاديث والأخبار والأشعار التي وردتْ في الكتاب، وعزوتُها إلىٰ مراجعها.

٨ ـ خرَّجتُ الأسانيد التي رواها المصنِّف عن ابن مجاهد، من كتاب «السبعة» له.

٩ ـ أشرتُ إلىٰ أسانيد ابن غَلْبون في «التذكرة» التي ذكَرها الإمام الدانيّ في كُتبه: «التيسير» و«جامع البيان» و«المفردات السبع» و«مفردة يعقوب».
و إلىٰ الأسانيد التي اختارها ابن الجزريّ في نشرِه.

١٠ ـ بيان معنىٰ المصطلَحات التي أغفَل المصنِّف شرحها.

١١ ـ التنبيه علىٰ المقصود من بعض العبارات التي أوردها المصنِّف، والتي قد يُفهَم منها خلاف ما أراده، كتعبيره ـ مثلاً ـ بكلمة «مَدّة» عن الهمزة المسهَّلة.

١٢ ـ التنبيه علىٰ كلمات الخلاف التي ذكَرها المصنِّف ـ رحمه الله ـ متأخِّرة عن حقّ موضعها، دون أن يُنبِّه عليها في مواضعها المتقدِّمة.

١٣ ـ أثبتُّ في حاشية الكتاب أرقامَ صفحات نسخة (بغدادلي وهبة) التي اعتمدتُّها أصلاً؛ لتسهيل المقابلة لِمَن أراد، فمثلاً: الرقم (١٥/أ) يَدلّ علىٰ بداية الصفحة الأولىٰ من الورقة الخامسة عشر من المخطوط، أما

بداية الصفحة الثانية من نفس الورقة فيُشار إليها بالرقم (١٥/ب)، وهكذا.

١٤- قمتُ بعمل جداول شجريّة لتوضيح أسانيد المصنِّف إلىٰ القراء الثمانية ورواتهم (روايةً وقراءة).

١٥- إحصاء المواضع التي تكلَّم المصنِّف علىٰ ما فيها من وقفٍ وابتداء، و إفراد فهرس لها في آخر الكتاب.

١٦- إحصاء المواضع التي بيَّن المصنِّف فيها اختياره ومذهبه في بعض كلمات الخلاف، و إفراد فهرس لها في آخر الكتاب.

١٧- إحصاء القراءات الشاذّة عن القراء الثمانية، الموجودة في الكتاب؛ والتي لا يُقرأ بها اليوم، و إفراد فهرس لها في آخر الكتاب.

١٨- عمل فهارس علميّة ، تخدِم الكتاب وتُعين الباحث، وهي كالتالي:

- فهرس الآيات التي تكلَّم المصنِّف علىٰ ما فيها من وقفٍ وابتداء.
- فهرس القراءات الشاذّة الموجودة في «التذكرة» التي لا يُقرأ بها اليوم؛ لانقطاع سندها.
- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس الأخبار القوليّة.
- فهرس اختيارات ابن غَلْبون وآرائه في المسائل الخلافيّة.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام.

- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

ي - تتمــيم:

بعد مرور أكثر من ألف عام علىٰ وفاة الإمام طاهر بن غَلْبون، فإن القرآن العظيم ما زال يُتلىٰ من طريقه في أرجاء المعمورة بروايات عِدّة.

وقد انحصرتِ القراءات المتواترة - في عصرنا - في القراءات العشر من طريق «الشاطبيّة» و «الدُّرَّة»، ومن طريق «النشر» لابن الجزريّ، ومنظومته «طيّبة النشر».

أمّا «الشاطبيّة» فينتهي إلىٰ ابن غَلْبون منها إسنادُ رواية حفص عن عاصم، وخلَف عن حمزة.

وأمّا «طيّبة النشر» فقد حوَت عشر طُرُق تنتهي لطاهر بن غَلْبون، وهي:

رواية قالون عن نافع من طريق واحدة، ورواية ورش عن نافع من طريقين، وقراءة أبي عمرٍو من رواية الدُّوريّ، وقراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان، وقراءة عاصم من رواية حفص، وقراءة حمزة من رواية خلَف، وقراءة الكسائيّ من رواية أبي الحارث، وقراءة يعقوب من روايتَيْه: رُوَيس ورَوْح.

هذا، وقد أكرَمني الله ـ عزّ وجلّ ـ بقراءة القرآن الكريم بهذه الروايات كلِّها من طريق ابن غَلْبون علىٰ عددٍ من شيوخ القراءات في عصرنا الحاضر.

فإتماماً للفائدة، رأيتُ أن أذكر اتّصالَ تلاوتي للقرآن الكريم بالإمام طاهـر بن غَلْبون من الروايات السابقة، بذِكر **بعض** أسانيدي الموصلة إليه، فأقول مستعيناً بالله سبحانه وتعالىٰ:

قد قرأتُ القرآن العظيم بالقراءات العشر، من طريق الشاطبيّة والدرّة، ختمةً كاملة، علىٰ فضيلة شيخي العلّامة المقرئ أبي الحسن، محيي الدين بن حسن الكرديّ الدمشقيّ، حفِظه الله تعالىٰ، وقد أجازني بها، وأخبرني أنه تلقّاها عن شيخه المقرئ محمود فائز الديرعطانيّ، وهو قرأها علىٰ الشيخ محمد سليم الحلوانيّ، وهو علىٰ والده الشيخ أحمد الرفاعيّ الشهير بالحلوانيّ، وهو علىٰ شيخ قراء مكة المكرمة العلّامة السيد أحمد المرزوقيّ، وهو علىٰ شيخ قراء الديار المِصريّة الشيخ السيد إبراهيم العبيديّ.

(ح) وقرأتُ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، من طريق الشاطبيّة، ختمـة كاملة، علىٰ فضيلة شيخي الشيخ محمـد بن طـه سُكَّر ـ حفِظه الله تعـالىٰ ـ وقد أجازني بها، وأخبرني أنه تلقّاها ـ مع بقيّة القراءات العشر من طريق الشاطبيّة والدُّرَّة ـ علىٰ شيخه المقرئ محمود فائز الديرعطانيّ، وتقدّم إسناده إلىٰ إبراهيم العبيديّ.

(ح) وقرأتُ القرآن الكريم ـ أيضاً ـ بالقراءات العشر، من طريق الشاطبيّة والـدُّرَّة وطيّبة النشر، ختمةً كاملة، علىٰ فضيلة شيخي العلاّمة المقرئ أبي عبدالرحمن، عبدالعزيز بن محمد عليّ عيون السود، أمين الإفتاء وشيخ القراء في مدينـة حِمص ـ رحمـه الله تعالىٰ ـ وقد أجازني بها، وأخبرني أنه تلقّىٰ القراءات العشر، من طريق الشاطبيّة والدُّرَّة، علىٰ شيخه المقرئ محمد سليم الحلوانيّ، وتقدّم إسناده إلىٰ إبراهيم العبيديّ.

كما أخبرني أنه تلقّىٰ القراءات العشر، من طريق الشاطبيّة والدُّرَّة وطيّبة النشر، علىٰ فضيلة العلاّمة الشيخ عليّ محمد الضبّاع، شيخ القراء والمقارئ بالـديار المصـريّة، وهـو تلقّـاها عن شيخه المقرئ عبدالرحمن بن حسين الخطيب الشعَّار، وهو عن العلاّمة المحقِّق الشيخ محمد بن أحمد المتولّي شيخ القـراء الأسبق بالديار المصريّة، وهو عن السيد أحمد الدُّرِّيّ الشهير بالتهاميّ، وهو عن الشيخ أحمد سلمونة، وهو عن السيد إبراهيم العبيديّ.

(ح) كما قرأتُ القرآن الكريم بالقراءات العشر، من طريق طيّبة النشر، ختمـةً كاملة، علىٰ فضيلة شيخي العـلاّمة المقرئ أحمد عبدالعزيز أحمد محمـد الزيّات ـ حفظه الله تعالىٰ وأمَدّ في عمره ـ وقد أجازني بها كذلك، وأخبـرني أنه تلقّاها عن شيخه المقرئ عبدالفتاح هنيديّ، وهو علىٰ الشيخ محمد المتولّي، وتقدّم إسناده إلىٰ العبيديّ.

(ح) كما قرأتُ القرآنَ الكريم بالقراءات العشر، من طريق طيّبة النشر، ختمـةً كاملة علىٰ فضيلة شيخي العلاّمة المقرئ إبراهيم عليّ عليّ شَحاته

السَّمَنُّوديّ المِصريّ ـ حفظه الله تعالىٰ ورعاه ـ وقد أجازني بها، وأخبرني أنه تلقّاها عن الشيخ حنفيّ بن إبراهيم السقّا، وهو عن الشيخ خليل بن محمد الشهير بغُنَيْم والجنايني، وهو عن العلّامة محمد المتولّي، وتقدّم إسناده إلىٰ العبيديّ.

(ح) كما أني قرأتُ سورتَي الفاتحة والبقرة كاملتَين بالقراءات العشر، من طريق طيّبة النشر، علىٰ فضيلة شيخي المقرئ عامر السيد عثمان ـ رحمه الله تعالىٰ ـ شيخ القـراء والمقارئ بالديار المِصريّة، وقد أجازني بهما وبكلّ القرآن، وأخبرني أنه قرأ القراءات العشر، من طريق طيّبة النشر، ختمةً كاملة، علىٰ شيخه همّام قطب، وهو تلقّاها عن الشيخ عليّ عبدالرحمن سُبيع، وهو عن الشيخ حسن الجريسيّ الكبير، وهو عن الشيخ محمد المتولّي، وتقدّم إسناده إلىٰ العبيديّ.

وقـرأ الشيخ إبراهيم العبيديّ علىٰ الشيخ عبدالرحمن الأُجْهُوريّ، وهو علىٰ الشيخ أحمد البقريّ، وهو علىٰ الشيخ محمد البقريّ، وهو علىٰ الشيخ عبدالرحمن اليمنيّ، وهو علىٰ الشيخ عليّ بن محمد بن غانم المقدسيّ، وهو علىٰ محمـد بن إبـراهيم السَّمَـدِيسيّ، وهـو علىٰ الشهـاب أحمد بن أسد الأُمْيُوطيّ، وهو علىٰ محقِّق الفنّ، شيخ القراء والمحدِّثين، الإمام محمد بن الجزريّ، وهو علىٰ الشيخ محمد بن عبدالرحمن الحنفيّ، وهو علىٰ الشيخ محمد بن أحمد الصائغ، وهو علىٰ الشيخ عليّ بن شجاع، وهو علىٰ الإمام الشاطبيّ، وهو علىٰ عليّ بن هُذَيل، وهو علىٰ أبي داود، سليمان بن نجاح،

وهو علىٰ الإمام أبي عَمرو، عثمان بن سعيد الدانيّ، وهو علىٰ الإمام أبي الحسن، طاهر بن غَلْبون.

وقال الإمام ابن الجزريّ في نشره، بعد أن ذكَر كتابَ التذكرة: «وقرأتُ بمضمَّنه القرآن كلَّه علىٰ أبي عبدالله، محمد [بن عبدالرحمن بن عليّ] بن الصائغ المذكور، وأبي محمد، عبدالرحمن بن أحمد الشافعيّ، وإلىٰ أثناء سورة النحل علىٰ الأستاذ أبي بكر بن أَيْدُغْدِي بالديار المصريّة، متفرقين، وقالوا لي: قرأنا به كلَّ القرآن، إفراداً وجمعاً، علىٰ الإمام أبي عبدالله، [محمد بن أحمد بن عبدالخالق] الصائغ، بمصر، وقرأ هو القرآنَ بمضمَّنه علىٰ الشريف، الكمال، عليّ بن شجاع الضرير بمصر المحروسة، وقرأ به علىٰ الشيخين الإمامَيْن: أبي الحسن، شجاع بن محمد بن سيدهم المدلجيّ، وأبي الجود، غياث بن فارس بن مكيّ المنذريّ، بمِصر المحروسة:

أمّا المدلجيّ فقال: قرأتُ به علىٰ الإمام أبي العباس، أحمد بن عبدالله ابن أحمد بن هشام اللخميّ، بمِصر، أخبرنا به أبو جعفر، أحمد بن محمد ابن حَمُّوشة القلعيّ، بمِصر، أخبرنا به أبو عليّ، الحسن بن خلَف بن بَلِّيمة، أخبرنا أبو عبدالله، محمد بن أحمد القَزْوينيّ، أخبرنا المؤلِّف.

وأمّا المنذريّ فقرأ به القرآنَ كلَّه علىٰ الشريف الخطيب، ناصر بن الحسن الزيديّ، بمِصر، قال: قرأتُ به علىٰ أبي الحسين الخشّاب بمِصر، وقرأ به علىٰ أبي الفتح، [أحمد] بن بابشاذ، بمِصر، وقرأ به علىٰ المؤلِّف، طاهر بن

غَلْبون، بمِصر.

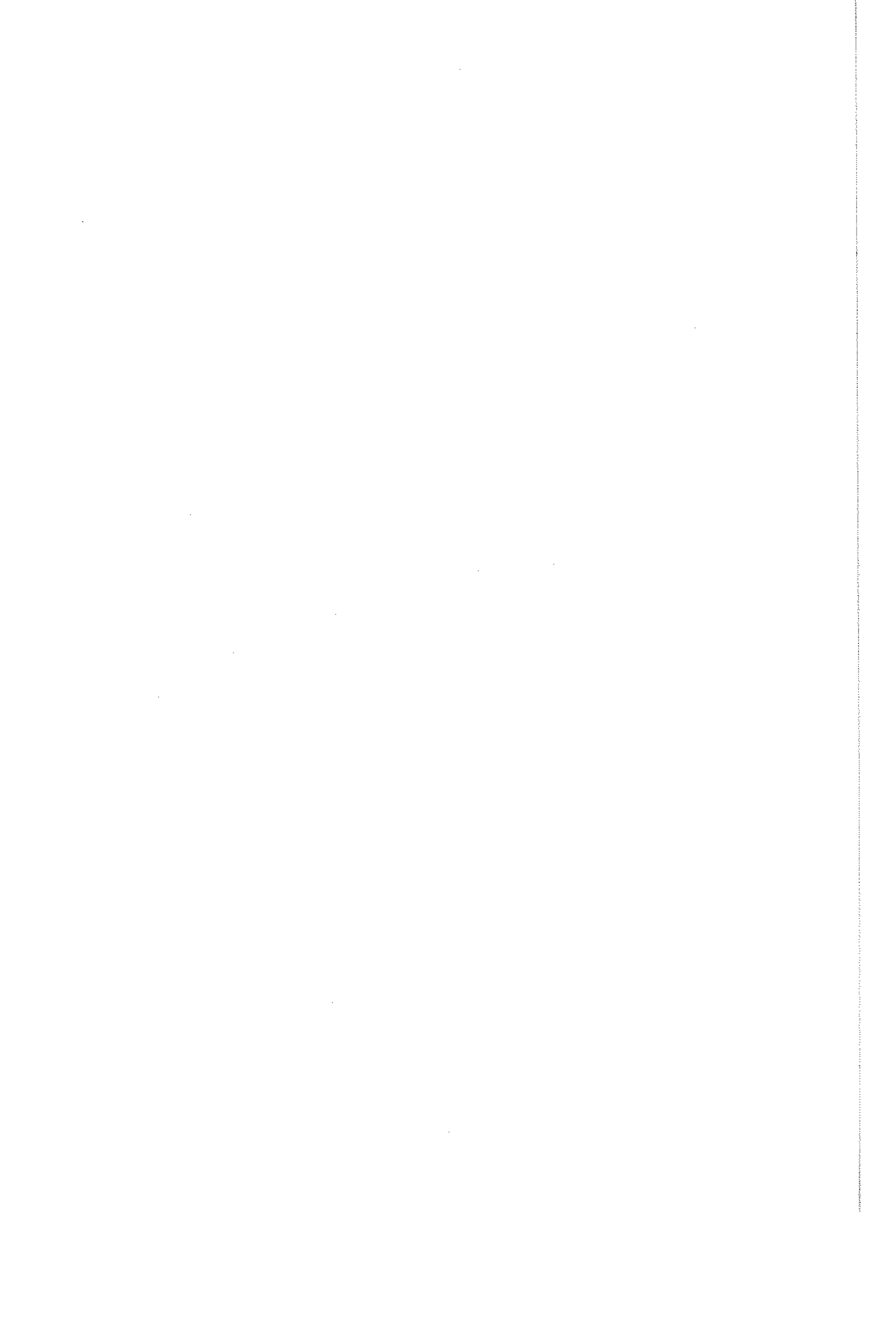
سنـدٌ صحيحٌ عالٍ، تسلسَـــل مِنّـا إلىٰ المؤلِّف بالأئمـة المِصـريّين الضابطين، وبمِصر أيضاً»(١)اهـ.

وأمّا أسانيد طاهر بن غَلْبون إلىٰ الأئمّة القراء، ومنهم إلىٰ رسول الله ﷺ، فقد ذكَرها ـ رحمه الله ـ في: باب ذِكر الأسانيد، في أوّل «التذكرة»، فأغنىٰ ذاك عن إعادتها هنا، والحمد لله رب العالمين.

هذا، وممّا أحمد اللهَ تعالىٰ عليه أن بيني وبين الإمام طاهر بن غَلْبون بتلاوة القـرآن الكريم من رواية حفص عن عاصم عشرين رجلاً، كلّ واحد منهم مشهـور بشيخ القراء في زمانه أو بلده، مشهودٌ له بالتحقيق والتدقيق، وهذا إسناد في غاية العلوّ اليوم؛ لِقِلَّة الوسائط فيه بيني وبين ابن غَلْبون، إذا ما قِيس ذلك بالزمن الذي يَفصِل بيننا، وهو أكثر من ألف عام، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

---

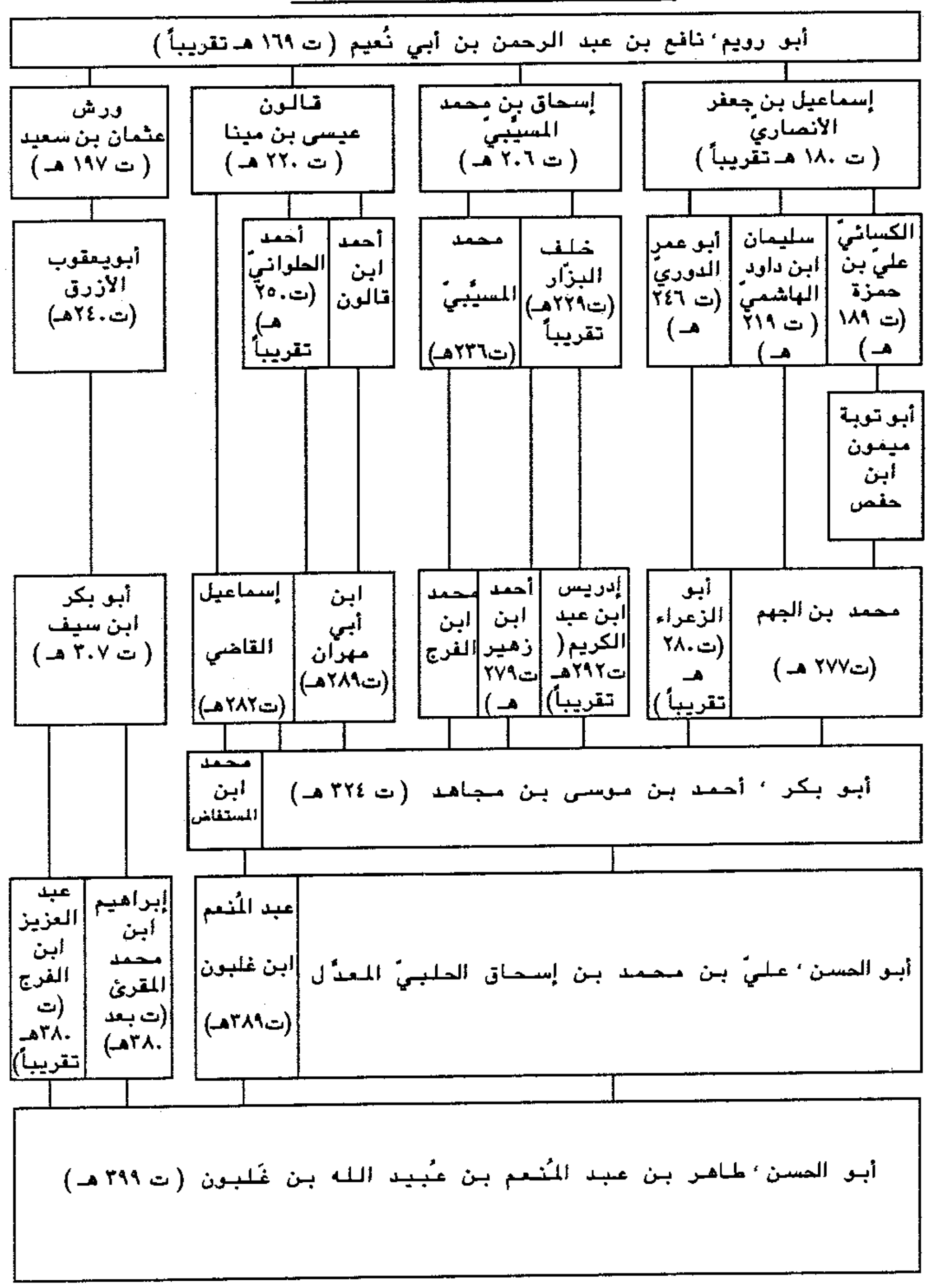
(١) النشر (١/٧٣ ـ ٧٤)، والعجيب أن هذا الإسناد ما زال مُسَلْسَلاً بالأئمة المِصريِّين الضابطين، وبمصر أيضاً، وذلك من قراءتي علىٰ مشايخي المِصريِّين: الزيّات والسَّمَنُّودِيّ وعامر السيّد عثمان، أي بعد مَقُولة ابن الجزريّ السابقة بأكثر من ستمائة عام، فسبحان من يَختصّ مَن شاء بما شاء، والله ذو الفضل العظيم.



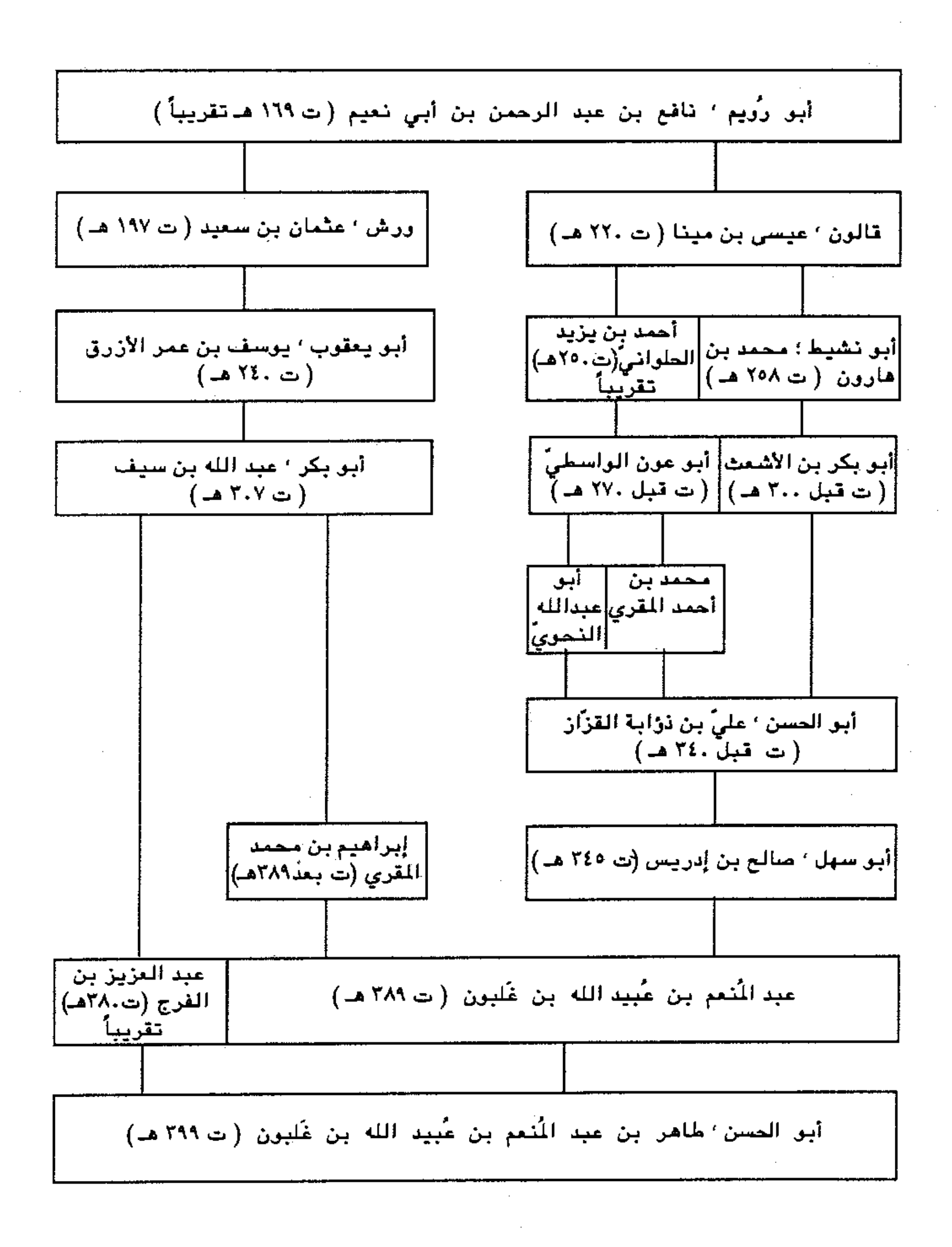
جداول طُرق القراء الثمانية
في كتاب « التذكرة »

تسهيلاً لفهم أسانيد المصنِّف إلىٰ القراء الثمانية ورواتهم فقد وضعتُها علىٰ شكل جداول شجريّة ، وميَّزتُ فيها بين أسانيد الرواية ، وأسانيد القراءة .

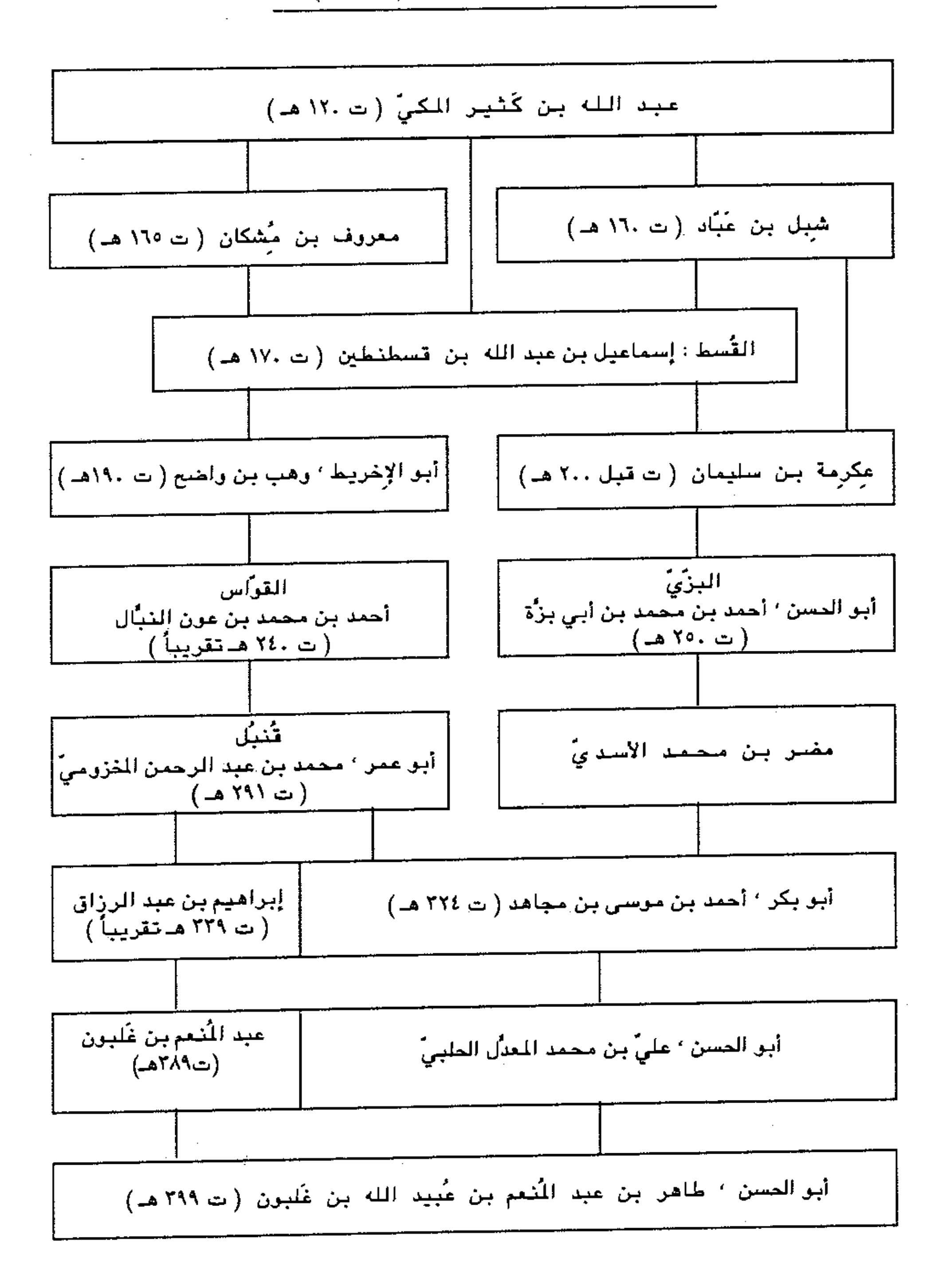
أسانيد قراءة نافع (رواية)



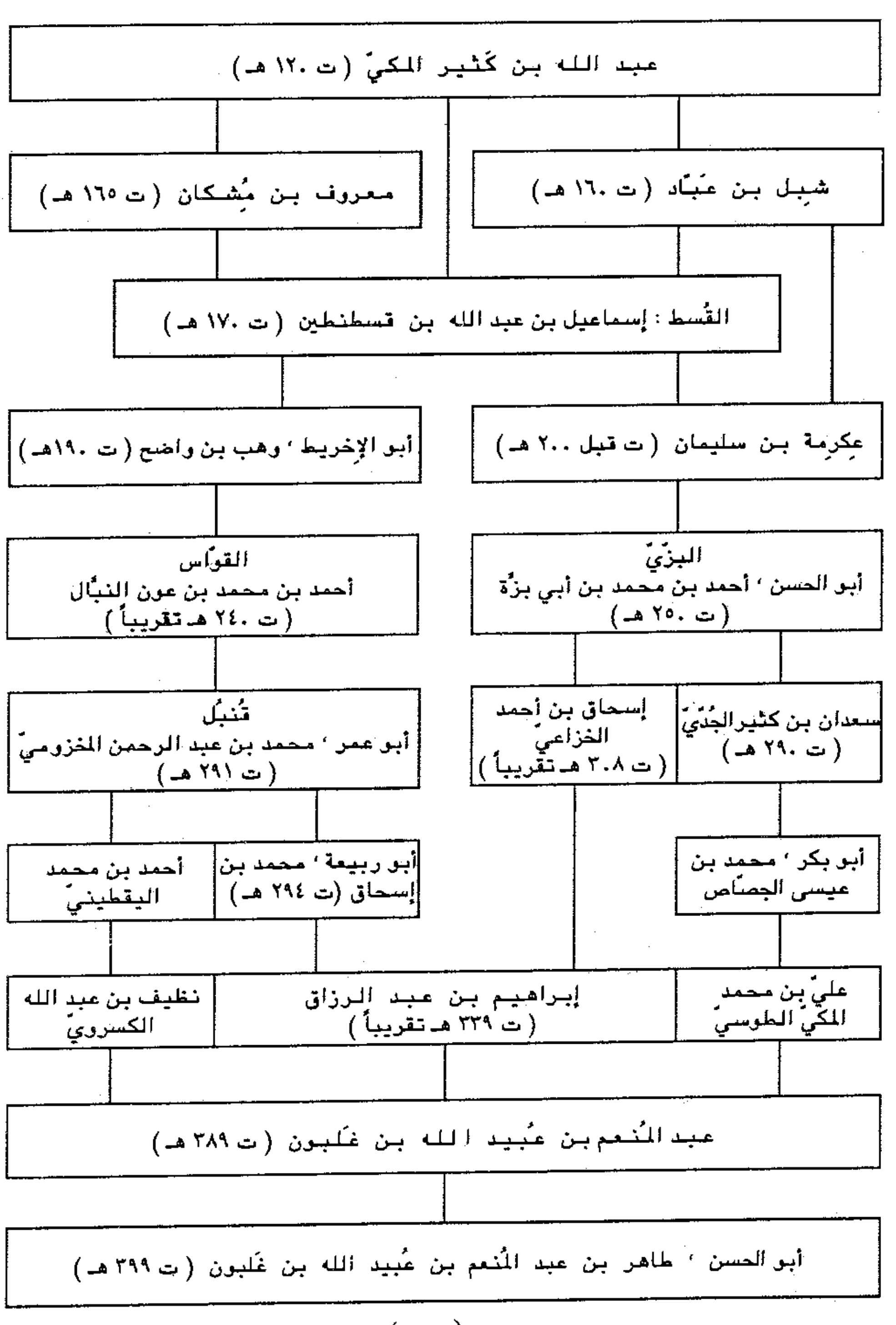
أسانيد قراءة نافع (قراءة)



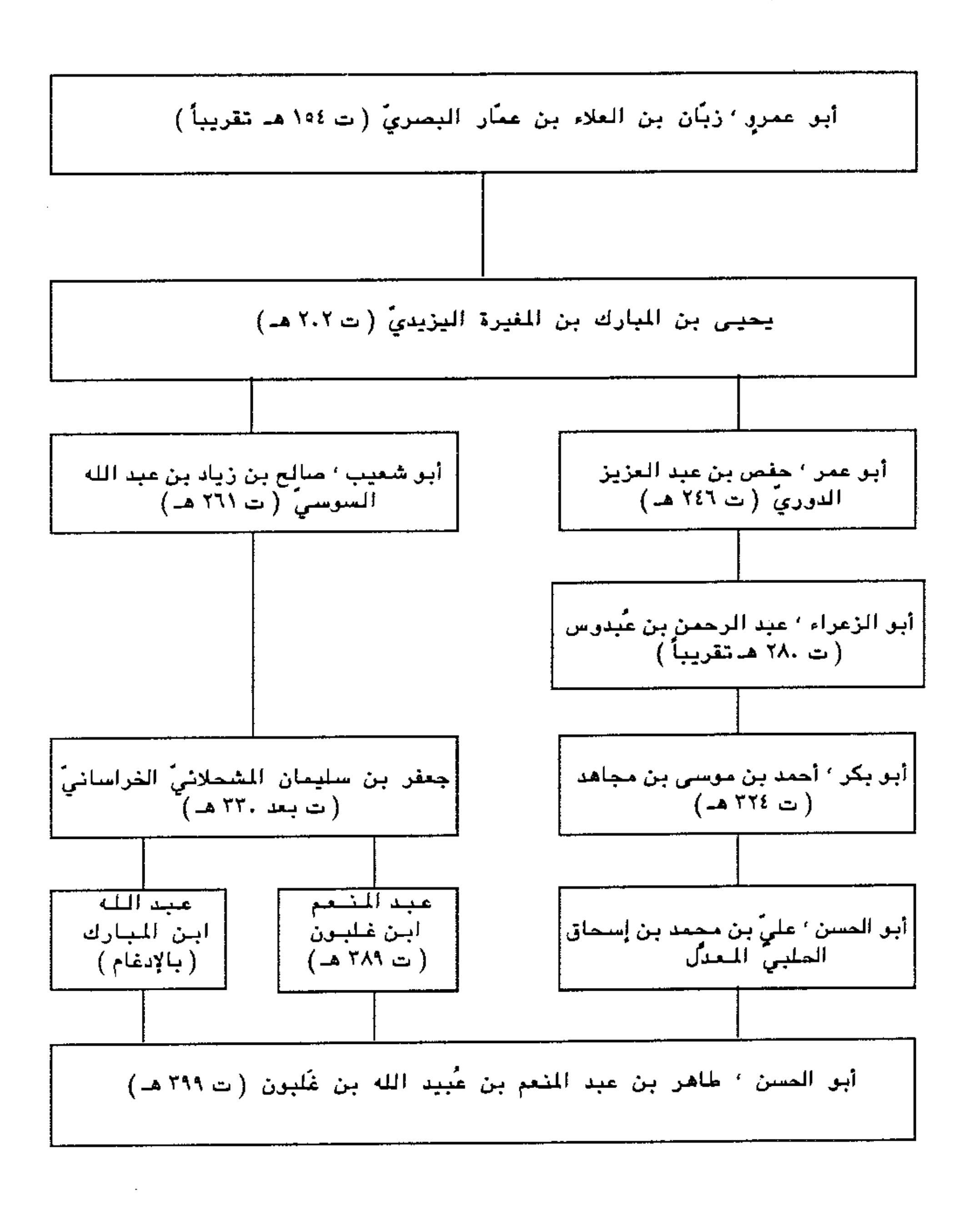
أسانيد قراءة ابن كثير (رواية)



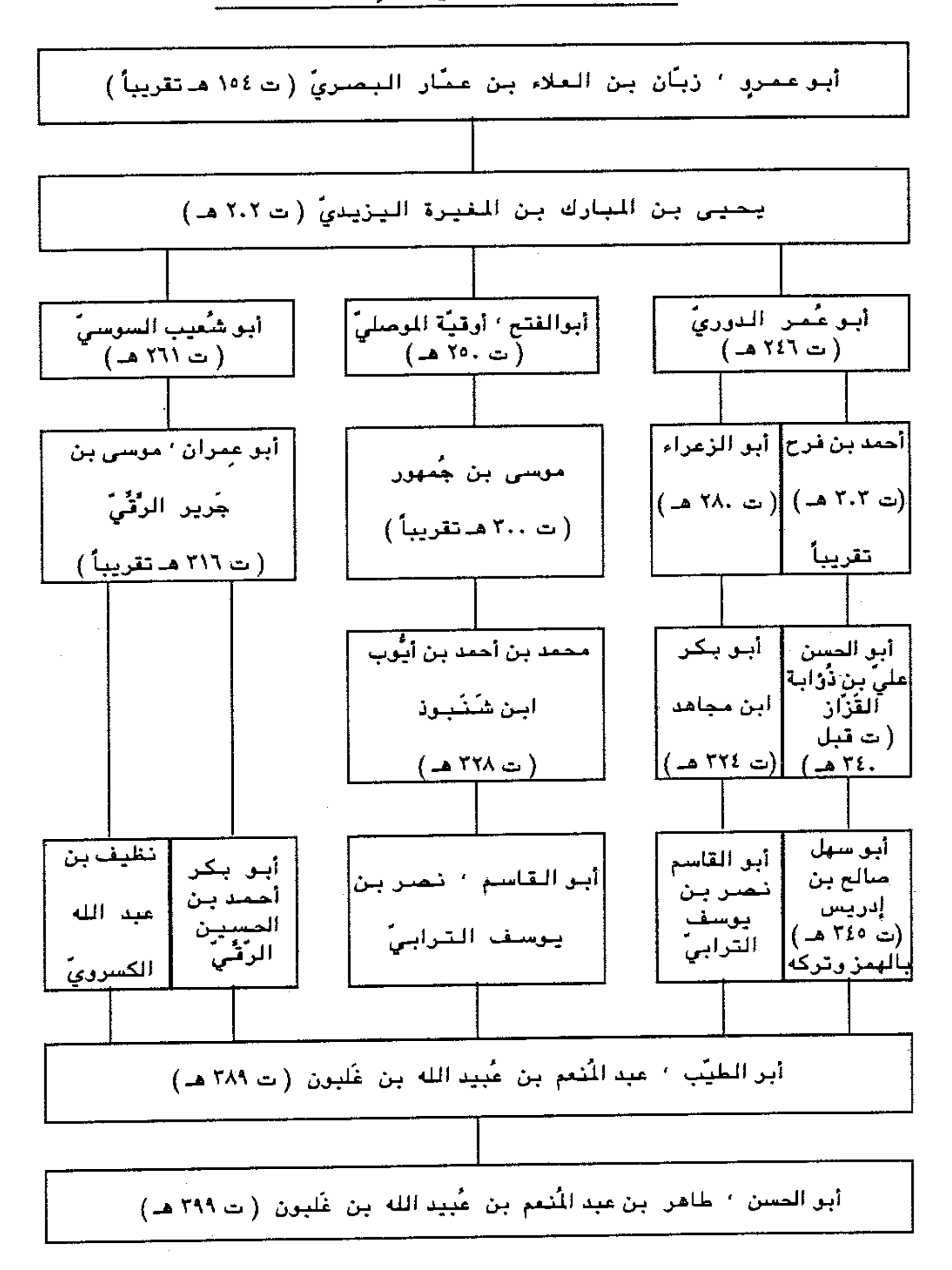
أسانيد قراءة ابن كثير (قراءة)



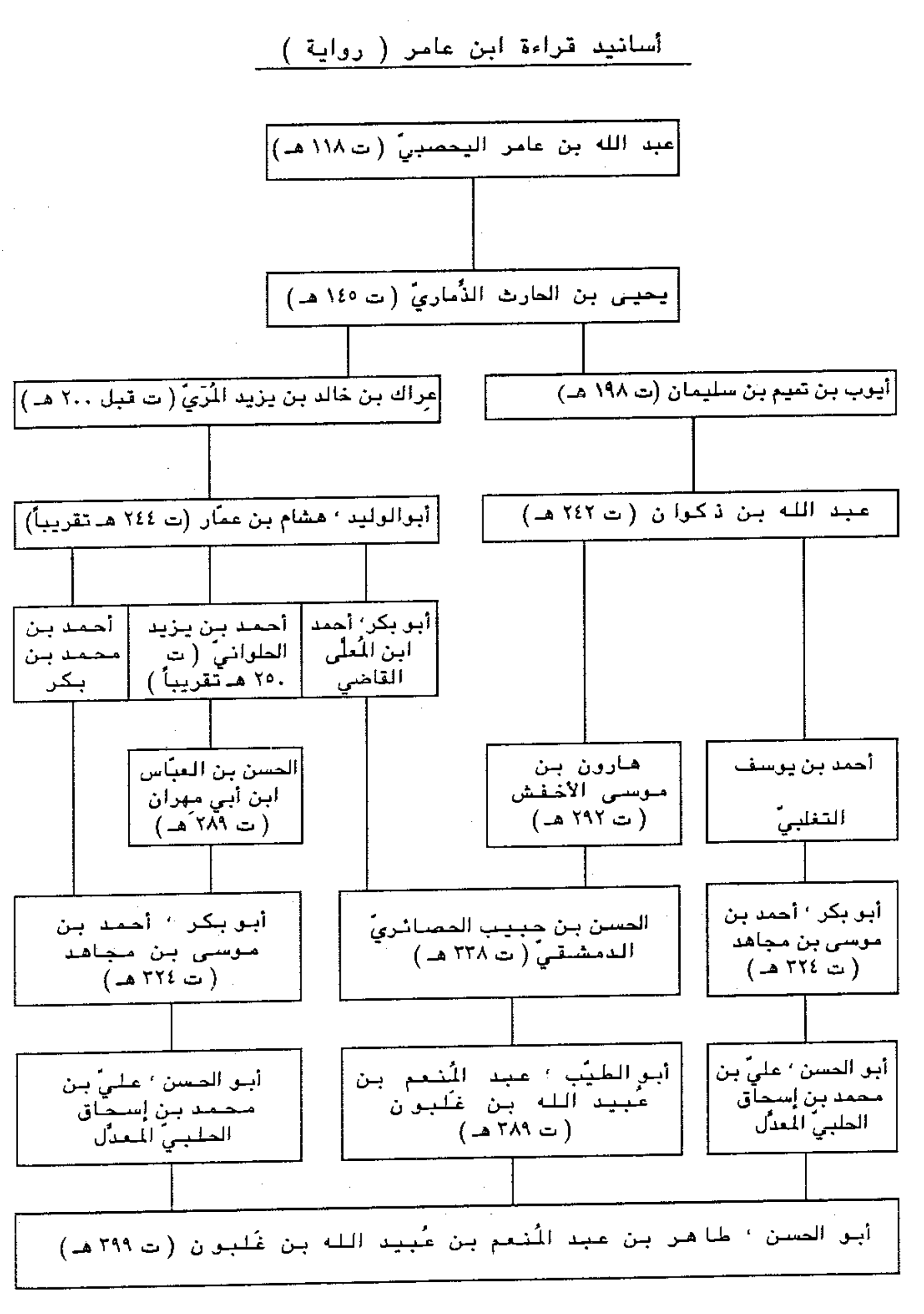
أسانيد قراءة أبي عمرٍو (رواية)



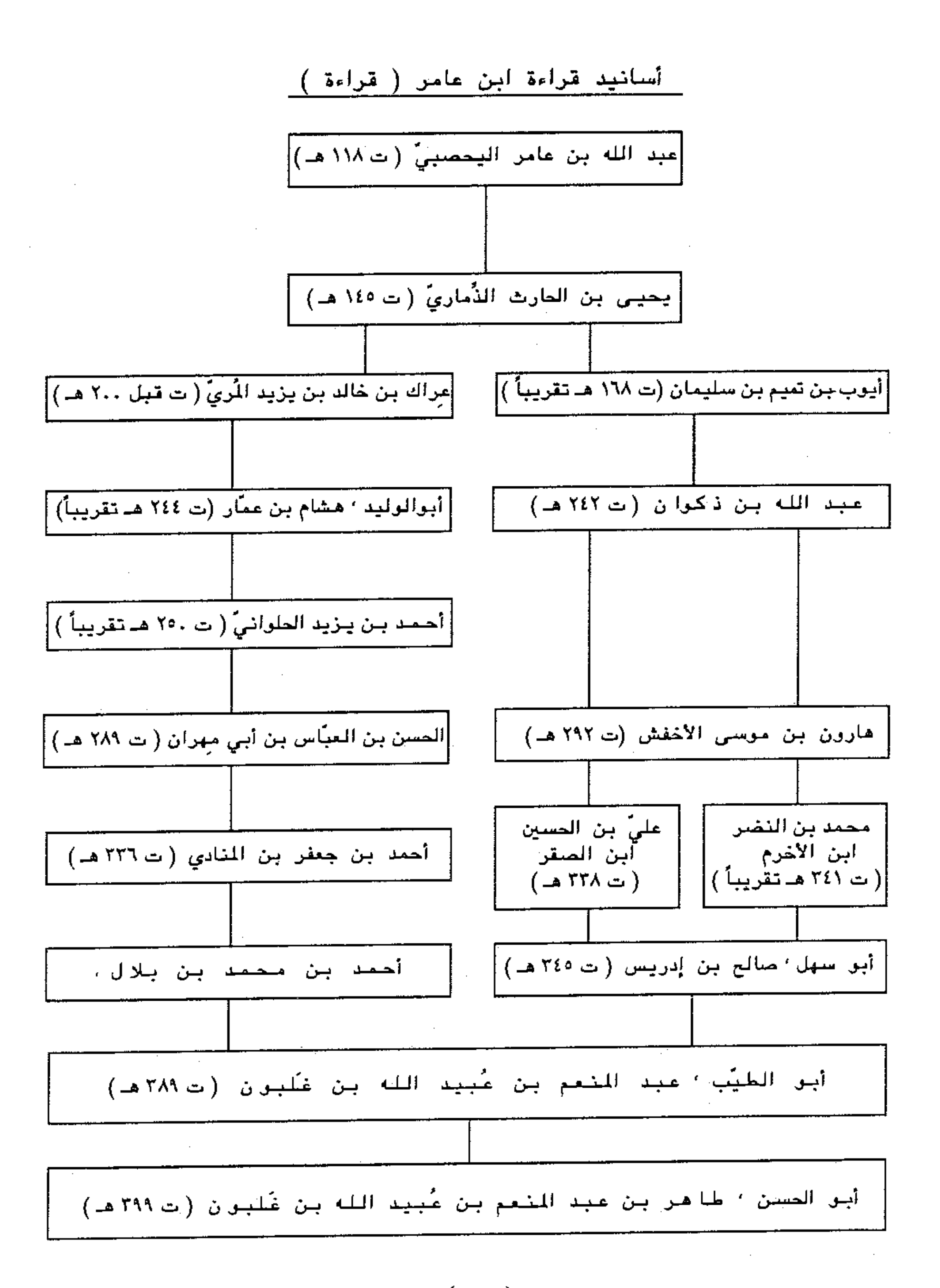
أسانيد قراءة أبي عمرٍو (قراءة)



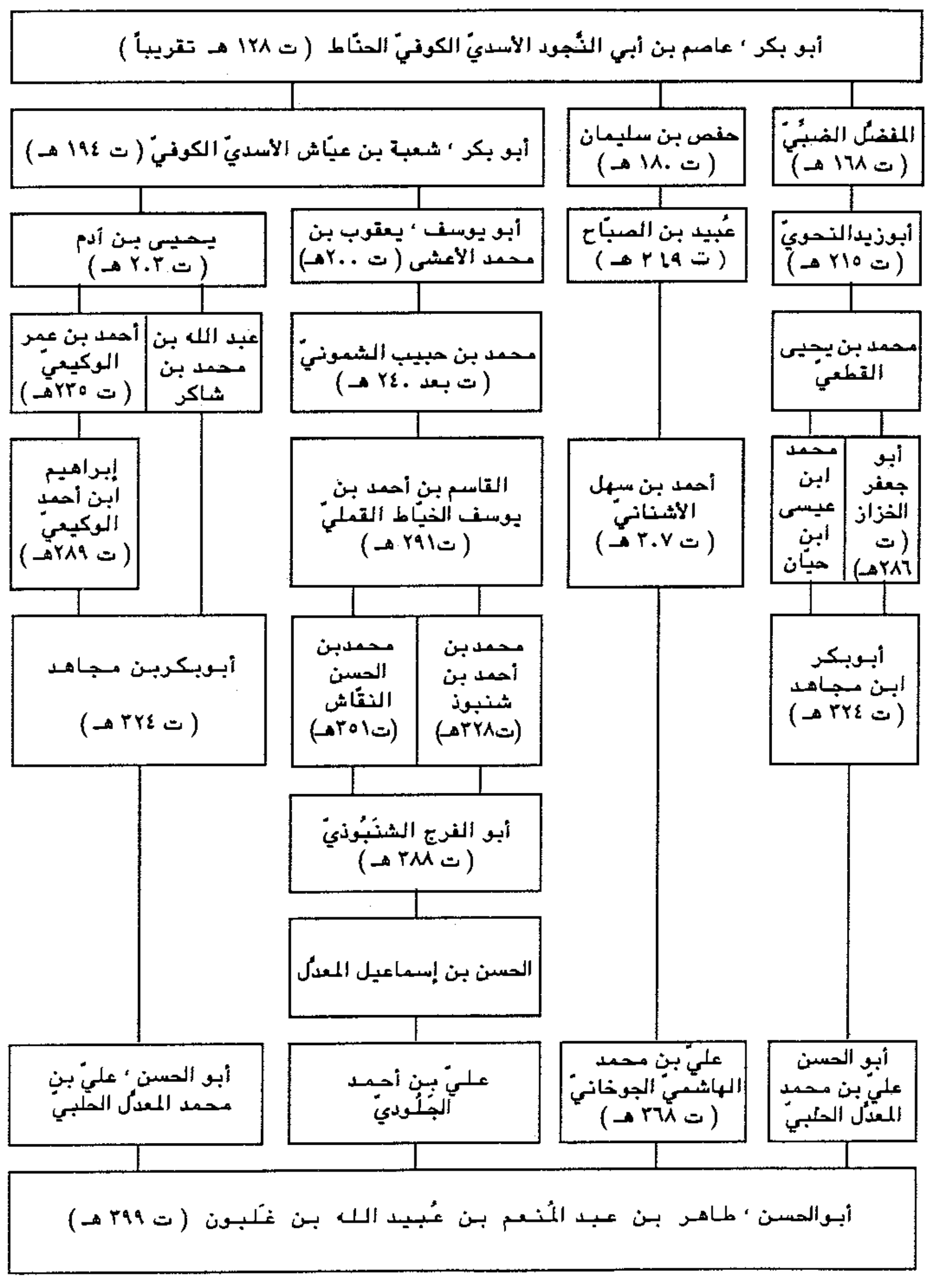
أسانيد قراءة ابن عامر (رواية)



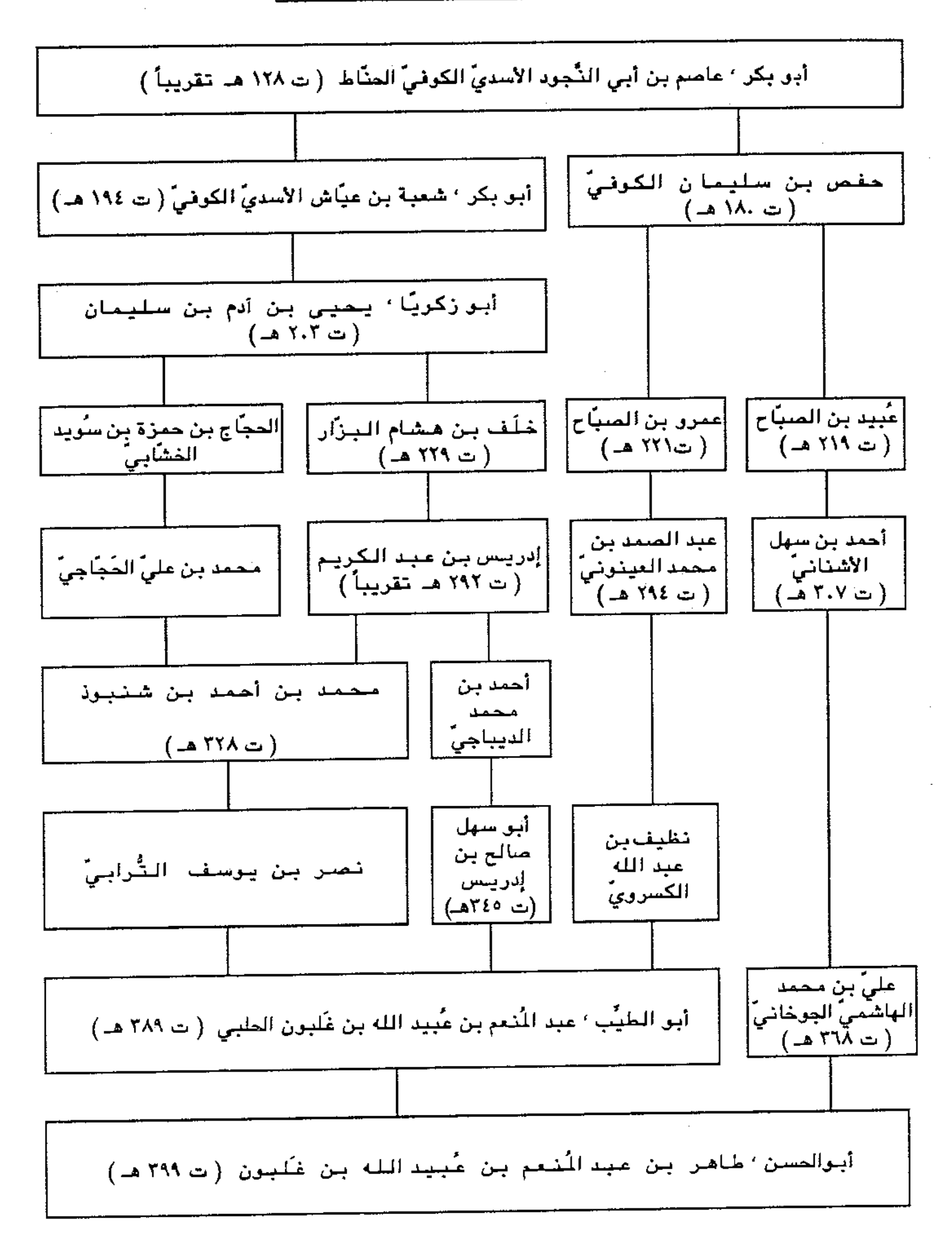
أسانيد قراءة ابن عامر (قراءة)



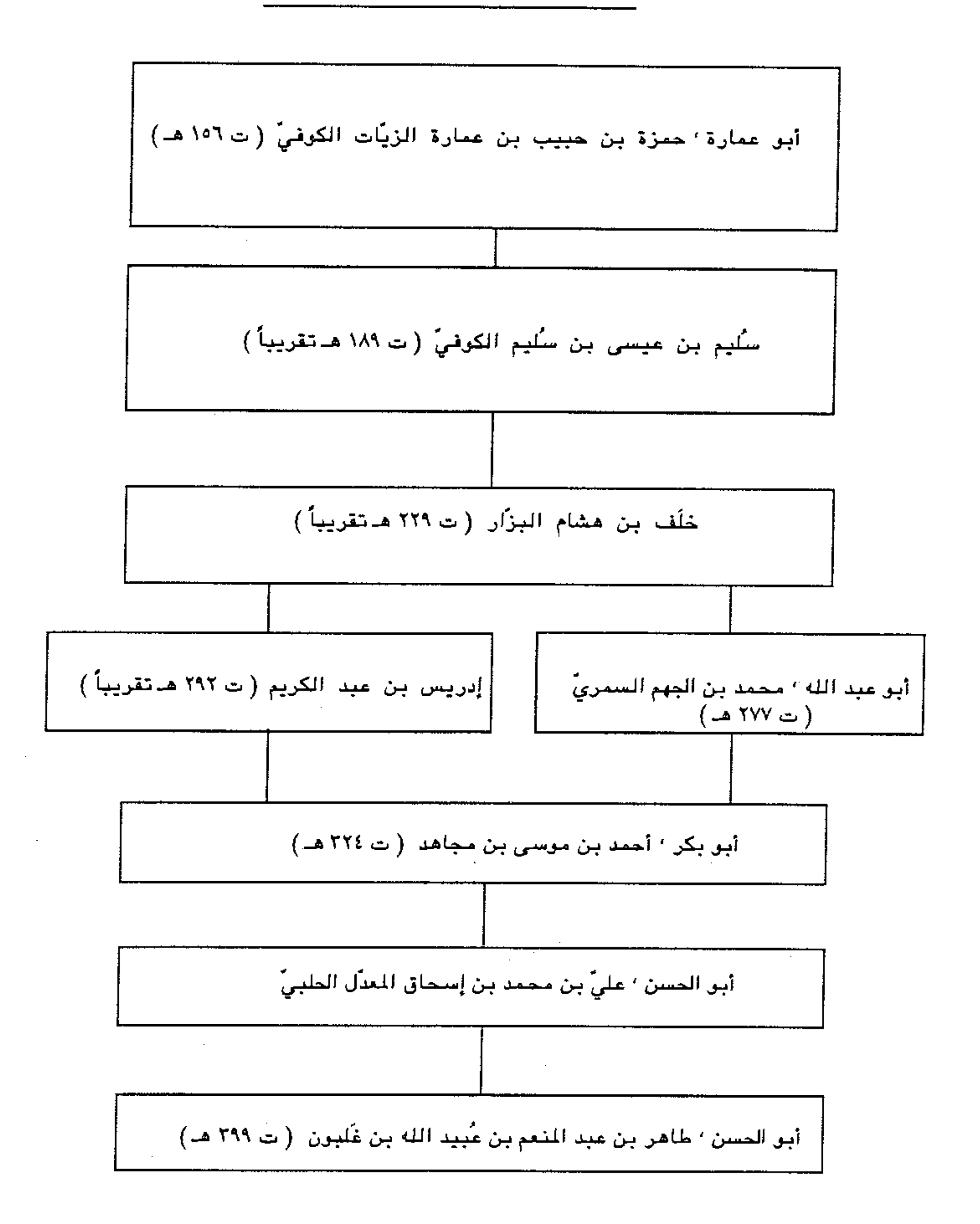
أسانيد قراءة عاصم (رواية)



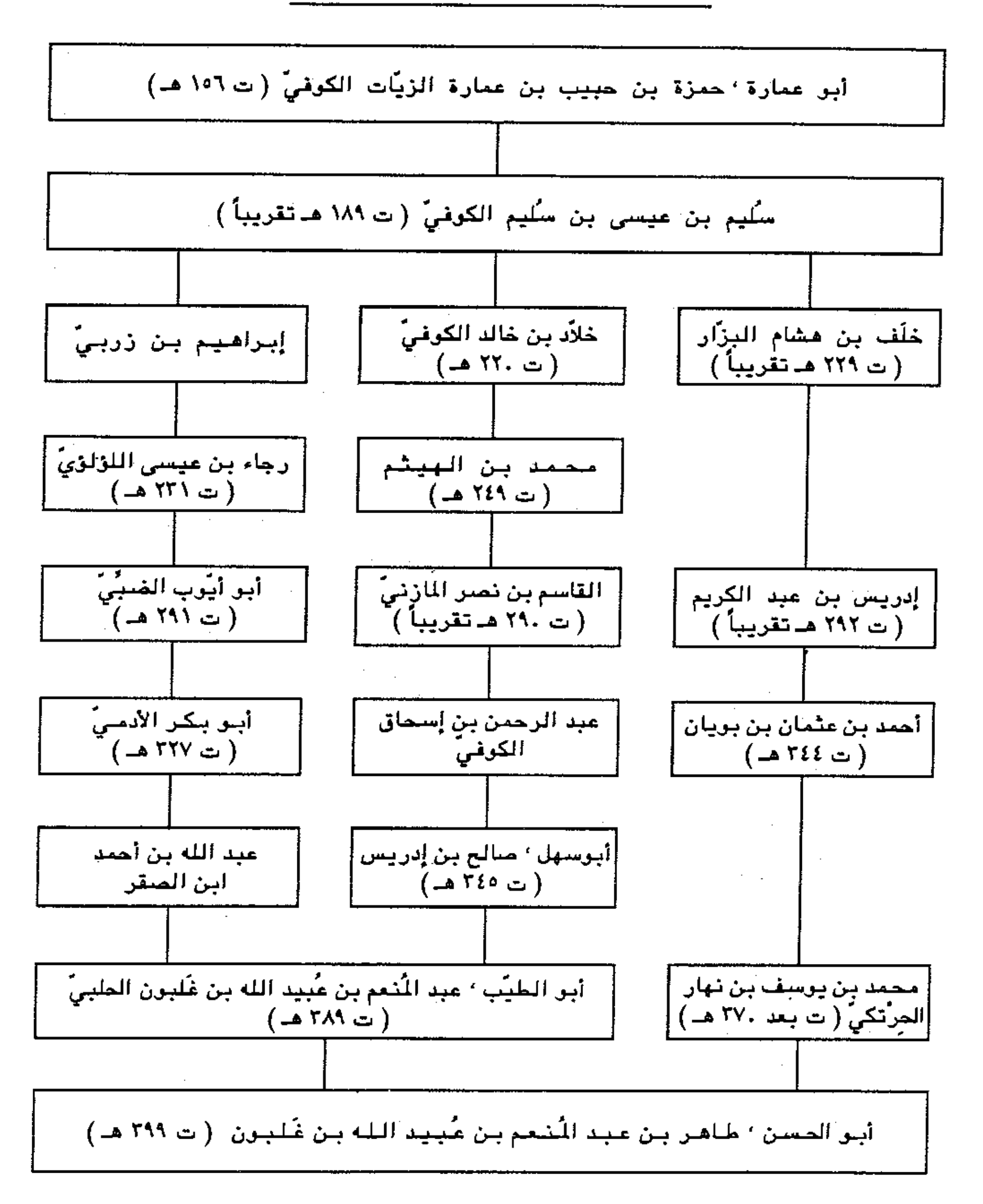
أسانيد قراءة عاصم (قراءة)



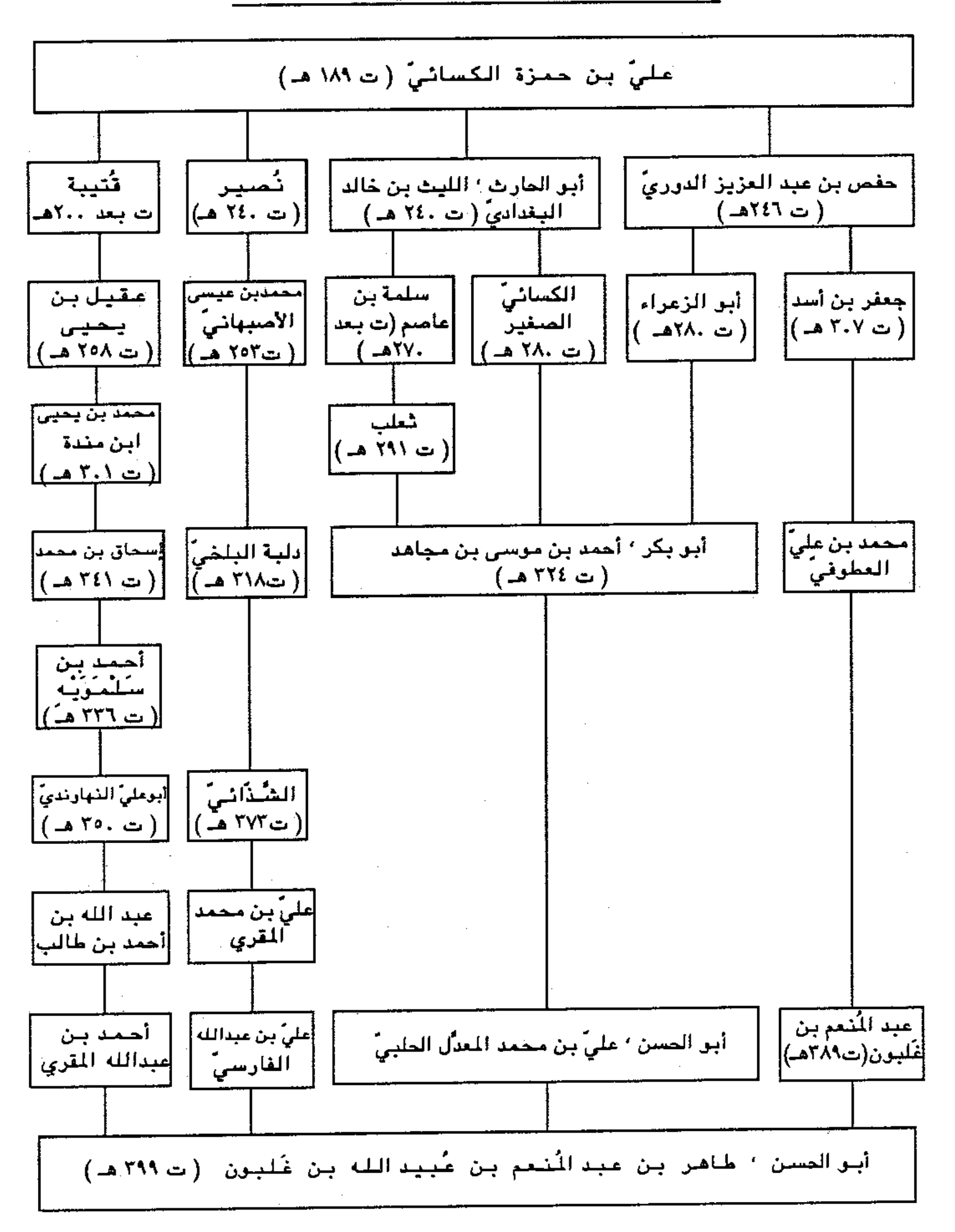
أسانيد قراءة حمزة (رواية)



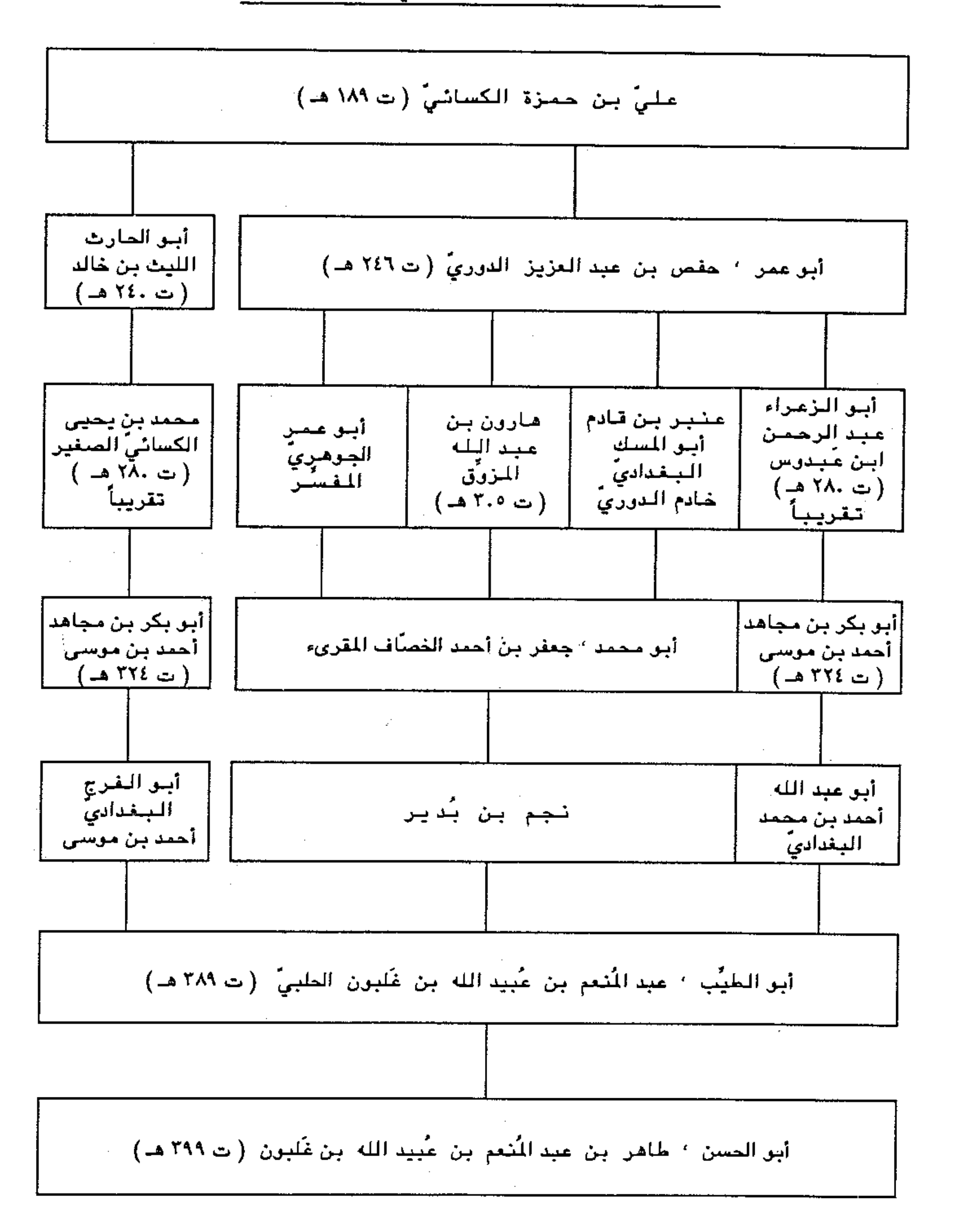
أسانيد قراءة حمزة (قراءة)



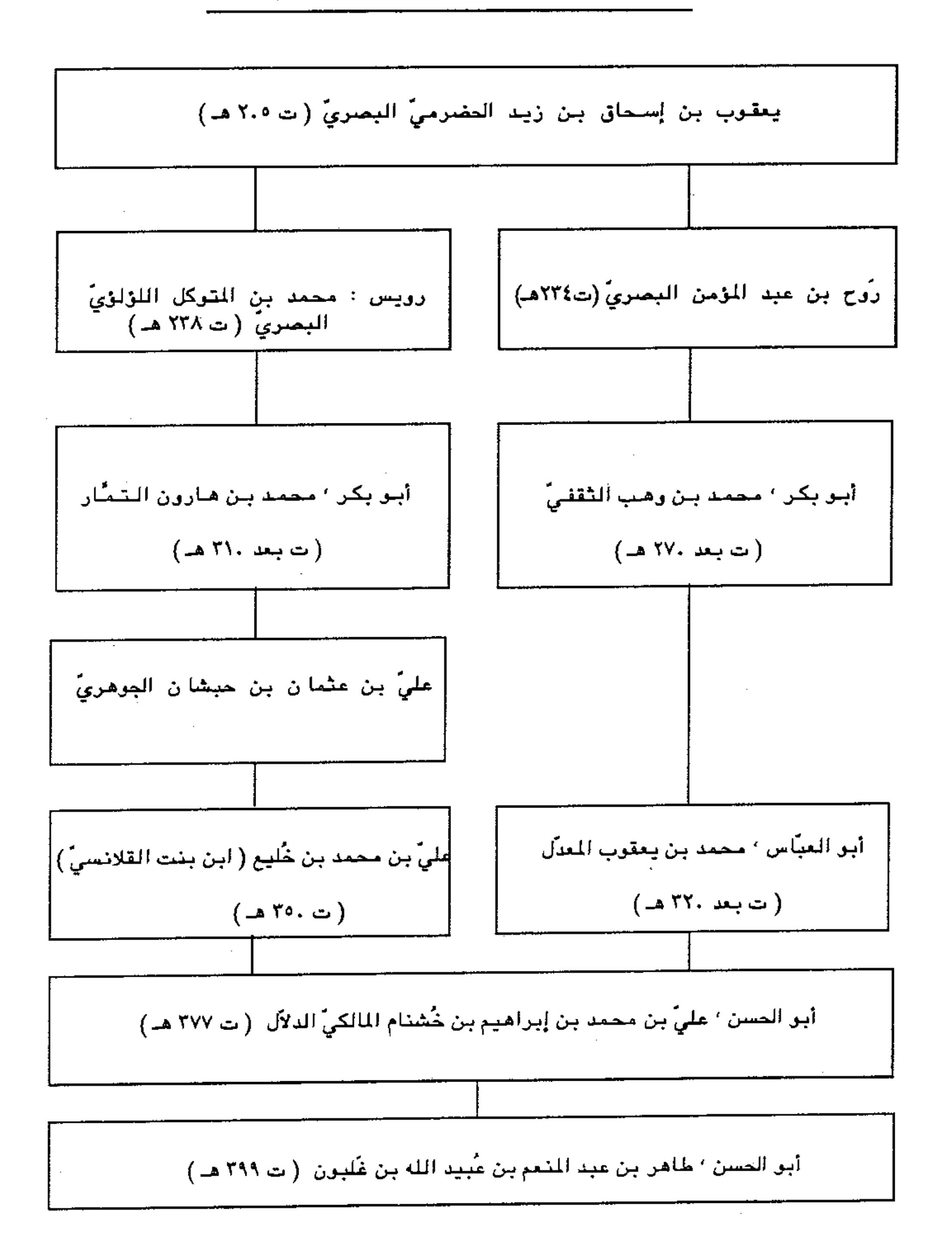
أسانيد قراءة الكسائيّ (رواية)



أسانيد قراءة الكسائيّ (قراءة)



إسناد قراءة يعقوب (رواية)



إسناد قراءة يعقوب (قراءة)

يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميّ البصريّ (ت ٢٠٥ هـ)

رَوح بن عبد المؤمن البصريّ (ت ٢٣٥ هـ)

أبو بكر، محمد بن وهب الثقفيّ (ت بعد ٢٧٠ هـ)

أبو العباس، محمد بن يعقوب المعدّل (ت بعد ٣٢٠ هـ)

أبو الحسن، عليّ بن محمد بن خشنام المالكيّ

الدلاّل (ت ٣٧٧ هـ)

أبو الحسن، طاهر بن عبد المنعم بن عُبيد الله

ابن غَلبون (ت ٣٩٩ هـ)

ل ـ إيضاح المصطلَحات والرُّموز:

أولاً: مصطلَحات المصنِّف:

قرأ نافع [أو غيره من القراء الثمانية] = الرواة متَّفِقون عنه.

الحرميّان	= نافع وابن كثير.
الابنـــان	= ابن كثير وابن عامر.
الكوفيّون	= عاصم وحمزة والكسائيّ.
النحويّان	= أبو عمرٍو والكسائيّ.
البصريّان	= أبو عمرٍو ويعقوب.

ثانياً: مصطلَحات التحقيق:

الأصل = نسخة بغدادلي وهبة.

(ط) = نسخة الخزانة العامة بالرباط، ورقمها فيها (٢٨٢)، (النسخة التامّة).

(ت) = نسخة الخزانة العامّة بالرباط، ورقمها فيها (١١٣٤ ق)، (النسخة الناقصة).

[ ] = لتخريج الآيات، وفروق النسخ، والزيادات التي أضيفت علىٰ النصّ؛ لاقتضاء السياق.

﴿ ﴾ = للآيات الكريمة.

« » = للأحاديث الشريفة والأقوال، وما شابه ذلك.

(   ) = لإبراز كلمة بعينها عمّا جاورها من كلام .

/   = علامة انتهاء صفحة من النسخة «الأصل»، وبدء صفحة جديدة .

ت (وبعدها رقم) = توفي سنة كذا .

هـ = سنة هجريّة .

اهـ = انتهىٰ .

جـ = جزء .

ص = صفحة .

٢/ ١١٠ (مثلاً) = الجزء الثاني ، الصفحة ١١٠ .

في الدراسة : (ح) = تحويل السَنَد .



فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــوع	الصفحة